

مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

تأصيل القيم الحضارية
في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة

تأليف :
دكتور عبد الباقي إبراهيم



دكتور عبد الباقى ابراهيم

المؤلف :

الدكتور المهندس/ عبد الباقى ابراهيم استاذ التخطيط العمرانى بجامعة عين شمس ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ورئيس تحرير مجلة « عالم البناء » . وكبير خبراء الأمم المتحدة سابقا تخرج فى كلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٤٩ وحصل على بكالوريوس العمارة وكان ترتيبه الأول بامتياز . حصل عام ١٩٥٤ على بكالوريوس العمارة من جامعة ليفربول بانجلترا وفى عام ١٩٥٥ حصل على الماجستير فى التصميم الحضرى من نفس الجامعة وحصل عام ١٩٥٩ على دكتوراه فى تخطيط المدن من جامعة نيوكاسل بانجلترا .

أنتدب أثناء عمله بالجامعة الى عدة مناصب منها مديرا عاما لادارة الاسكان والتشييد بالجهاز المركزى للمحاسبات لمتابعة الخطة وتقييم الاداء عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٦٨ ثم خبيرا للامم المتحدة فى الكويت . عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ وفى عام ١٩٧٣ عمل كبيرا لخبراء الأمم المتحدة فى المملكة العربية السعودية كمدير لمشروع التخطيط العمرانى الذى استمر حتى عام ١٩٧٩ . كما انتدب للتدريس فى كلية الفنون الجميلة بالقاهرة عام ١٩٧٦ واستاذا زائرا فى جامعة شتشن ببولندا عام ١٩٦٨ ومعهد الكويت للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٦٩ كما اختير عضوا فى عدد من هيئات تحكيم المشروعات المعمارية والتخطيطية فى مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية وعمل مستشارا لوزارت الاسكان بها . هذا بجانب اتصالاته المهنية على المستوى العالمى حيث قام بزيارات لعدد كبير من دول العالم شرقا وغربا .

نشر العديد من البحوث والدراسات فى مجال الاسكان والعمارة وتخطيط المدن والقرى اشترك بها فى عدد من المؤتمرات العربية والدولية واشترك فى ترجمة كتاب أسس التصميم لسكوت خساب مؤسسة فرانكلين الامريكية عام ١٩٦٨ ونشرت له مطابع الاعلام بالكويت كتابة الاول عن « إحياء التراث الحضارى للمدينة العربية » عام ١٩٦٨ . ونشر له وعنه عديد من المقالات فى الصحف المصرية والعربية .

اشترك فى العديد من المسابقات المعمارية وفاز منها مشروع سوق القاهرة الدولى بمدينة نصر ومبنى هيئة التأمينات الاجتماعية بالقاهره ومشروعات تعليمية بالكويت . كما اشترك فى تصميم كثير من مشروعات الاسكان والمبانى العامة وتخطيط المدن فى مصر والدول العربية .

كما قام بتصميم عدد من المبانى العامة والخاصة فى مصر والكويت والمملكة العربية السعودية وذلك بجانب المشروعات التخطيطية التى تعكس القيم الحضارية الاسلامية والتى هى موضوع هذا الكتاب .

تأصيل القيم الحضارية
فى بناء المدينة الإسلامية المعاصرة

تأليف :

دكتور عبد الباقى إبراهيم

B.Eng., B.Arch., M.C.D., Ph.D.

الناشر : مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
"أ.د عبد الباقى إبراهيم وشركاه"
١٤ شارع السكى – منشية البكرى – مصر الجديدة ١١٧١٢ – جمهورية مصر العربية
تليفون : ٤١٩٠٢٧١ – ٤١٩٠٧٤٤ – ٤١٩٠٨٤٣ (٢٠٢)، – فاكس ٢٩١٩٣٤١ (٢٠٢)

أهداء

الى كل الباحثين عن الأصاله فى خير امه اخرجت للناس .

الفهـــرس

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب :

يعتبر هذا الكتاب باكورة الانتاج العلمي لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بعد أن قطع شوطا طويلا ومرهقا فى اصدار مجلة « عالم البناء » .. وهى تدعو بين صفحاتها الى تأصيل القيم الحضارية للعمارة الاسلامية المعاصرة .. والكتاب بذلك يعتبر استكمالا للرسالة الحضارية للمركز ، وبداية لمجموعة الكتب العلمية التى يسعى لاصدارها لتأصيل النظريات العلمية وتخطيط المدن الاسلامية كجزء من الدعوة الحضارية الشاملة للاسلام .

لقد بدأنا الكتابة فى هذا الموضوع منذ عام ١٩٦٨ بكتاب صدر عن المطبعة الحكومية بالكويت تحت عنوان « التراث الحضارى فى المدينة العربية المعاصرة » ومنذ ذلك الحين لم يتوقف الفكر فى هذا الموضوع سواء بالكتابة أو الدراسة أو المتابعة لما يجرى فى العالم من أنشطة مرتبطة به .

وفى أثناء اعداد الكتاب فى صورته النهائية اهتدينا الى استعمال كلمة « تأصيل » بدلا من « احياء » التى كثيرا ما كانت تستعمل فى هذا المجال ولم يكن لها دقة التعبير المطلوبة فى الاستمرار الحضارى بين الماضى والحاضر والمستقبل .. كما تم استعمال كلمة « بناء » بدلا من « تخطيط » نظرا لشمولية الكلمة فى البناء الثقافى والاجتماعى والاقتصادى للمجتمع مع البناء العمرانى للمدينة .. فالتخطيط العمرانى هو جزء من عملية البناء الشاملة لا يمكن تحقيقه الا ببناء المجتمع . فالعمارة والمجتمع هما عنصرى البناء الشامل للمدينة ، بحيث لا يمكن تطوير الهيكل العمرانى للمدينة فى الخط الصحيح الا مع تطوير الهيكل الثقافى والاجتماعى والاقتصادى لسكانها وهذا هو المفهوم الشامل لكلمة البناء .

والكتاب بهذه الصورة يفتح المجال للدراسات النظرية والتطبيقية التى ترتبط بالظروف المحلية لكل موقع مع التأكيد على الخط الحضارى للدعوة الاسلامية الذى يربط كل المواقع فى خير امة اخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر .. فى كل مجالات الحياة بمادياتها ومعنوياتها .. والحيز العمرانى لحياة المجتمع الاسلامى هو إحدى هذه المجالات والامر متروك بعد ذلك للبحث والاجتهاد فى ضوء التعاليم والقيم الاسلامية .

والكتاب بهذه الصورة ايضا يمثل بداية على طريق الخير يمكن الاضافة عليها وتنقيحها مع التقدم فى الدراسات وتقويم التجارب والأمثلة التى تظهر تباعا فى هذا المجال مع أمل الأقلال من الفلسفات والنظريات والاكثار من التجارب والمحاولات .. فالمجتمع اقدر على رؤية الواقع والاقتناع بالتجربة .. والرسالة قبل كل شيء هى رسالة حضارية اجتماعية تخص العامة والخاصة من أفراد المجتمع على حد سواء .

والله ولـــى التوفيق

دكتور
عبد الباقى ابراهيم
جماد أول ١٤٠٢
مارس ١٩٨٢

مقدمة

فى مستهل القرن الهجرى الخامس عشر تتطلع الأمة الاسلامية للعودة الى تراثها ولاسترداد شخصيتها وإعادة بناء مقوماتها الحضارية فى كل المجالات الثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية مستلهمة فى كل ذلك تعاليم الدين الاسلامى الحنيف الذى يحدد أسلوب الحياة للجماعة والفرد فى مقر عمله وفى محل سكنه .. فى طريق تحركه أو فى ساحة اجتماعه فى هيكل العمران الذى يعيش فيه .. فى المدن الاسلامية . واذا قلنا ان المدينة الفاضلة هى المدينة التى يحيا سكانها الحياة الاسلامية الصحيحة .. فان البناء العمرانى لهذه المدينة سوف يعكس تلقائيا صفات المدينة الفاضلة فى العمارة والتخطيط . فقد كانت المدن على مر العصور هى المرآة التى تنعكس على وجهها المعمارى كل الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أو المقومات الحضارية لسكانها .. ويعنى ذلك ان ما تعانية المدينة الاسلامية المعاصرة من تخلف حضارى هو نتيجة طبيعية لما يعانية سكانها من تخلف عن الركب الاسلامى الصحيح .. فبناء المدن ليس فقط بالاحجار والأخشاب والطرق وشبكات المرافق بقدر ما هو بالقيم والمبادىء .. من هنا فان بناء المدينة الإسلامية هو فى الواقع بناء حضارى وعمرانى متكامل ولا يمكن فصل هذين الشقين فى أى بناء تخطيطى أو عمرانى .. فبناء الهياكل الخرسانية والحديدية لابد وأن يوازية بناء الفرد والمجتمع . حتى يظهر التشكيل العام للمدينة الاسلامية تعبيرا عن روح العصر . وقيم الدين الحنيف .

واذا كانت الدعوة اليوم لتأصيل القيم المعمارية والتخطيطيه فى المدينة الاسلامية المعاصرة هى جانب من الدعوة الاسلامية الشاملة فانه يجب التأكيد كذلك على الجوانب الاخرى حتى تتكامل مع الجوانب العمرانية للدعوة . فقد فقدت المدينة الإسلامية طابعها عندما فقد سكانها القيم الإسلامية وتدخلت القيم الاجنبية تحاول أن تفرض نظرياتها المعمارية والتخطيطية على المدينة الاسلامية ففشلت .. واعترف بهذا أصحاب هذه النظريات أنفسهم وبدأو يبحثون عن نظريات أخرى تلائم الشخصية الإسلامية للمدينة المعاصرة فكونوا الجمعيات وأقاموا الندوات وحضروا المؤتمرات بحثا عن مداخل لهم فى بناء المدينة الاسلامية المعاصرة فى الوقت الذى يقف فيه المخطط المعمارى المسلم مقيدا فكريا ببعض النظريات القديمة لا يستطيع ان يتطور بها فى الاتجاه الاسلامى الصحيح . تاركا ذلك لغير المسلم . لقد ثبت من المحاولات التى يقوم بها المعماريون غير المسلمون أنهم يأخذون الأمور بظواهرها دون الوصول الى أعماقها الثقافية والاجتماعية والحضارية التى لايدركها غير المسلم . ولنذكر هنا على سبيل المثال الدراسه التى قدمها خبراء اليونسكو غير المسلمين لانقاذ القاهرة الاسلامية والدراسة التى قدمها الخبراء المسلمون لنفس الموضوع وكان الفارق جليا حيث ثبت أن الفريق المسلم قد فاق غير المسلمين فى عمق الدراسة وواقعية التصور . وهنا لابد وأن يقوم فريق من المسلمين بوضع النظريات التخطيطية والمعمارية النابعة من الواقع الاسلامى ليكون أكثر واقعية وارتباطا بالمجتمع وهذا الأمر مرهون لإدراك المؤسسات والمنظمات العلمية لرعاية هذا الاتجاه وتعميقه ليكون معدا للتطبيق على المجتمعات الاسلامية المختلفة فى البيآت الجغرافية المختلفة فى العالم . وهذ هى بداية الطريق .

لقد تكررت الندوات وانعقدت المؤتمرات وصدرت التوصيات النظرية والعلمية ومع ذلك توقفت حركة العمل والمتابعة لتبدأ ندوات أخرى فى أماكن أخرى ليصدر عنها توصيات أخرى لتدور الحركة فى دائرة مفرغة فى الوقت الذى يمتد فيه العمران فى المدن الإسلامية بسرعة فائقة لا

تتوقف أو تنتظر مزيدا من التوصيات . والعمران في حركته السريعة يجرف كل القيم الاسلامية في العمارة والتخطيط ويزرع في المدينة الاسلامية عناصر غريبة عنها يصعب اقتلاعها . وتتفاقم المشكلة وتتحرك بسرعة أكبر عما يتحرك بها المخططون والمعماريون وأصحاب القرارات التنفيذية . ويهدف هذا الكتاب الى وضع الأسلوب العلمي لتأصيل التراث الاسلامي للمدينة المعاصرة واسترجاع شخصيتها واسترداد مقوماتها .. لتبدأ من حيث انتهت المقدمات والنظريات والفلسفات ومن حيث انتهت التوصيات والقرارات .. لتدخل في مرحلة العمل التطبيقي في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات .

استمرارا للفكر المعماري والتخطيطي للبحث عن الطريق السوي لتأصيل القيم الحضارية في تكوين المدينة العربية المعاصرة . تشير في هذا الكتاب الى ماسبق نشره أو تقديمه على المؤتمرات العربية أو الدولية في هذا الموضوع منذ أن تطرقت اليه المناقشات التي أجراها مؤتمر حرية الثقافة الذي عقد في القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٦١ وضم اليه قادة التخطيط والعمارة المعاصرة في العالم مثل رود جرز من ايطاليا وماكسويل فراى من انجلترا وايرنست من هولندا وكوستا من البرازيل ودوكسيادس من اليونان وحسن فتحي من مصر وغيرهم من قادة العمارة والاقتصاد والاجتماع . فقد جاء في قرارات هذا المؤتمر مايلي : —

١ — ان المدينة العربية في تخطيطها ونموها يجب أن تحتفظ بخصائصها المميزة في الوقت الذي تقابل فيه احتياجات الحاضر والمستقبل .

٢ — لما كان المسجد يكون جزءا هاما من الكيان الاجتماعي للمدينة العربية فيجب اعطائه الاعتبار الكامل في تخطيطها العام بحيث لا تقتصر وظيفة المسجد على كونه مكانا للعبادة فقط بل مركزا للنشاط الثقافي والاجتماعي للسكان .

٣ — يعتبر السوق القديم في المدينة العربية مثلا رائعا لتصميم المراكز التجارية .

واذا كانت مثل هذه القرارات قد مست من بعيد موضوع هذا الكتاب الا أنها تعبر عما كان يراه قادة العمارة والتخطيط في العالم عن مدى فقدان المدينة العربية المعاصرة لمقوماتها الحضارية . ومع ذلك لم تحظ مثل هذه القرارات بالاهتمام المناسب من الفكر التخطيطي والمعماري العربي المعاصر الذي ظل فترة طويلة من الزمن متعلقا بالانتاج الأجنبي يستوعبه وينقله بمقوماته الحضارية الخاصة الى البيئة الثقافية والطبيعية التي تعيش فيها المدينة العربية المعاصرة . ولم يظهر في هذه الفترة من ينبه الى خطر ذلك الاتجاه على المدينة العربية سواء اكان ذلك بالبحث أو النشر أو اعطاء المثل اللهم الا في الحقبة الاخيرة من الزمن عندما ظهرت قلة من المعماريين والمخططين العرب مدركة بضرورة تأصيل التراث الحضاري للمدينة العربية في ضوء الانجازات العلمية والتكنولوجية المعاصرة .

في ١٥ أغسطس ١٩٦٣ نشر المؤلف في جريدة الأهرام القاهرية مقالا تحت عنوان « محاولة للبحث عن الفلسفة التي تختفي وراء العمارة العربية المعاصرة » جاء فيه أنه في الوقت الذي تسير فيه حركة التعمير والبناء في الدولة بسرعة فائقة لترسم ملامح صورتها الطبيعية في مدنها وقراها نجد هذه الملامح وقد فقدت قدرتها في التعبير عن المجتمع الجديد أو عن تراثه الحضاري العريق ، وتقول المقال في مكان آخر « أن العمارة العربية المعاصرة ظلت فترة طويلة من الزمن تحصل على مقوماتها من العمارة الغربية وتستمد أصولها مما تجود عليها به المؤلفات الغربية دون ما تعمق أو تبصر بما يوجد في تراثنا القومي من ذخيرة فنية وافرة . ذلك في الوقت الذي تركنا فيه رواد العمارة المعاصرة في العالم الغربي ينهلون من حضارتنا وفلسفتنا وتراثنا العربي ويقدمون لنا أروع الأمثلة للمقومات المعمارية التي تستمد جذورها من تراثنا العربي وذلك في ضوء المؤثرات المحلية وامكانيات التقدم التكنولوجي للانشاء .»



● الزحف العمراني الحديث يجرف امامه التراث المعماري في مدينه الرياض بالمملكه العربيه السعوديه

وذكر المقال كذلك « أنه طالما تردد المفهوم السطحي لاستنباط الملامح المعمارية المستمدة من التراث الحضاري على أنها طراز قومي له صفاته وقواعده أو أنه تبسيط للعناصر المعمارية الاسلامية يمكن أن تزود بها المباني الحديثه . وقد ظهر أثر هذا المفهوم في المباني الحديثة لجامعة الأزهر وبعض المباني الحديثة في منطقة قاهرة الفاطميين كما ظهر نفس المفهوم في محطات الوجهين البحري والقبلي » ويشير المقال في مكان آخر الى مسئولية التعليم المعماري العربي الذي لايزال متخلفا في بعض جوانبه اذ لايزال يعتمد الى حد كبير على ماتقدمه المراجع الأجنبية دون اعتبار كبير للظروف المحلية وذلك في الوقت الذي يعاني فيه الانتاج الفني نقصا كبيرا في مجال التأليف والبحوث المعمارية التي تستمد أصولها من التراث الاسلامي ... ان العمارة العربية المعاصرة لاتزال تعتمد الى حد كبير على الانفعالات الشخصية والاحساسات الفردية المتنافرة . سواء كان ذلك في المباني السكنية أو المباني العامة التي تنمو في مدننا وقرانا لتفقدها طابعها التخطيطي » .

ويشير المقال كذلك الى طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تأثر به المجتمع الحديث مؤكدا أن الطابع التخطيطي للمدينة مثله مثل الطابع المعماري يتأثر بالمقومات الثقافيه والاجتماعية للشعب مع تفاعلها بالعوامل المناخية والطبيعية التي يعيش فيها . ولما كان التقدم العلمي يجر ورائه تغيرا في الحياة الاجتماعية فان استقرار الطابع يعتمد الى حد كبير على المؤثرات الطبيعية والمناخية الثابته . بالاضافة الى المقومات التي تستمد من التراث الحضاري للمجتمع .

إن البلاد العربية وقد تعرضت على مر السنين لكثير من الفتوحات والحضارات بحكم موقعها بين القارات الثلاث فان المجتمع العربي قد تأثر كثيرا بهذه الفتوحات وهذه الحضارات التي تركت آثارا عميقه فيه وخلقت هذا التباين الظاهر بين طبقاته المختلفة اجتماعيا وثقافيا . الأمر الذي انعكس بدوره على الهياكل العمرانية للمدن العربية .

ان الطابع في مفهومه هنا ليس في تقليد الماضي أو النقل الصريح لعمارته وتخطيطه أو تبسيط عناصره ولكنه تأصيل لروحه وفلسفته أما عن طريق الاختزال الفني لخصائصه أو عن طريق تطبيق مقوماته في الانشاء والتصميم والتخطيط بما يتناسب مع الحاضر والمستقبل .

وفي هذا المجال اتخذ مؤتمر المهندسين العرب الثامن الذي عقد في بغداد في ديسمبر عام ١٩٦٤ قرارا اشار فيه الى ضرورة العمل على ايجاد مدرسة فكر معمارية تستمد مقوماتها من البيئة والتراث العربي .



• نظرة من الماضي الى الحاضر في جدة – من اعلى أحد المساكن القديمة بجدة . ◄

• التنافر بين البيئة العمرانية القديمة والعمران الحديث الذي يواجهه عامل الاستغلال – في مدينة الرياض ▼

وفى مناسبات محدودة استمر الجدل والنقاش حول ضرورة الاعتماد على الثروة المعمارية لتراثنا الحضارى وربطها بعمارتنا المعاصره وتركيز المفاهيم الفلسفية للتراث الحضارى العربى وهو ما اقتنع به قلة من المخططين والمعماريين العرب حاولوا أبرازها فى مشروعاتهم المعمارية والتخطيطية واستمرت الغالبية منهم تسير على النهج الاخر أما عن اقتناع أو عن أحساس بالعجز يثنيهم عن البحث فى تراثنا ويوجههم الى الطريق السهل والكسب السريع فى وضع التصميمات التى يستلهمونها من المراجع الأجنبية .

ومع هذا الاستمرار فى الفكر وفى الدراسة والبحث أعلن الاتحاد الدولى للمعماريين عن موضوع بحوثة الرئيسية لدورة انعقاده التاسعة فى شهر يوليو سنه ١٩٦٧ فى مدينة براغ بتشيكوسلوفاكيا متضمنة موضوع أثر التراث الحضارى وبيئة الانسان فى التخطيط والعمارة المعاصره . وتقدم المؤلف الى هذا المؤتمر ببحث نشر له تحت عنوان « التراث الحضارى والعماره العربية المعاصرة تضمن توضيحا لأثر التطور التكنولوجى الاقتصادى على التراث الحضارى مع اشارة خاصة الى الوضع العمرانى فى مصر وينتقل البحث بعد ذلك الى محاولة البحث عن التراث الحضارى للفترات التاريخية المختلفة التى مرت بها البلاد » ومن هنا دخل البحث فى توضيح الخصائص والعناصر المميزة للعمارة الاسلامية سواء فى التصميم أو فى التعبير المعمارى الطبيعى أو فى دراسة القطاعات الرأسيه فيها أو فى استخدام الأشكال الهندسية أو فى التعبير الانشائى أو فى استخدام المشربيات – وينتقل البحث بعد ذلك الى مناقشة النواحى التطبيقية لابراز القيم الحضاريه ومنها المحافظة على المبانى التاريخية أما عن طريق التجانس بينها وبين المبانى الحديثة أو عن طريق التباين الذى يؤكد أظهارها وأما عن طريق المحافظة على القيم المعمارية للتراث الحضارى بما يتناسب مع التطور التكنولوجى والتحول الاجتماعى للحياة المعاصرة وذلك لتأكيد الاستمرار الطبيعى للحضارة . الأمر الذى يتطلب استمرار التوازن بين توفير الاحتياجات المادية والاحتياجات المعنوية للمجتمعات النامية .

ولم يقتصر البحث المقدم الى المؤتمر الدولى للمعماريين على دراسة الأسس الفلسفية لربط التراث الحضارى بالعمارة العربية المعاصرة ولكن حرص المؤلف على تقديم بعض النماذج التطبيقية لهذه الأسس وذلك فى بعض المشروعات التخطيطية والمعمارية التى اضطلع بها فى ذلك الوقت مثل مشروع تخطيط المدينة السياحية بمنطقة الاهرامات بالجيزة أو التصميم الابتدائى لمبنى بنك فى مدينة القاهرة أو فى تصميم لاحدى المبانى السكنية التى اقامها فى إحدى ضواحى المدينة وغيرها من المبانى التى قام بتصميمها فى الدول العربية .

وبعد هذا التسلسل الفكرى للموضوع من الناحية الفلسفية الى الناحية التطبيقية كان لابد من دراسة اثر قوانين المبانى على المظهر المعمارى للمدينة ثم الى ديناميكية المدينة ومفهوم المعاصرة وارتباط التخطيط القديم بالتطور التكنولوجى والاجتماعى وتفسير هذا الارتباط فى أسس تصميم مركز المدينة وطبيعة ارتباط المكان والزمان والعمارة فى التكوين العمرانى .

واستمرارا للفكر فى هذا الوضوع لمس المؤلف بعد ذلك موضوع القيم الحضارية وأثرها على تخطيط المدينة العربية وذلك فى البحث الذى تقدم به الى مؤتمر منظمة المدن العربية الذى عقد فى بيروت أول أغسطس ١٩٦٨ وتضمن دراسة تأثير البيئة الحضارية بعنصريها الطبيعى الثابت والثقافى المتغير على كيان المدينة على مر العصور وانتهى البحث الى دراسة المقومات التخطيطية للمدينة العربية وضرورة البحث عن اساليب جديدة لتخطيطها على ضوء مقوماتها الحضارية .

ويعتبر هذا الكتاب امتدادا فكريا لما تقدم من دراسات اذ يعطى ابعادا أوسع لتأصيل القيم الحضارية فى تكوين المدينة العربية المعاصرة سواء من النواحى الفلسفية أو التطبيقية أو التنظيمية . وبعد أن مر المؤلف بتجارب تطبيقية عديدة فى هذا المجال سواء فى مصر أو فى

الكويت أو العراق أو فى المملكة العربية السعودية حيث توحد المفاهيم الاسلامية وتقارب البيئات الثقافيه مع إختلاف البيآت الطبيعية والجغرافية من هذا المنطلق يعالج الكتاب أسس تأصيل القيم الحضارية فى بناء المدن الاسلامية .

وكثيرا ما ترددت فكرة تأصيل القيم الحضاريه للمدن فى مختلف الدول وعلى فترات متقاربة من التاريخ الحديث وذلك فى محاولة لموازنة الاحتياجات المادية بالاحتياجات العاطفية لحياة السكان . وقد ظهر هذا الاتجاه واضحا بعد ظهور الثورة الصناعية وعندما أخذت الاله تلعب دورها الكبير فى توجيه الحياة اليومية للسكان . ومع الزيادة المضطرده فى معدل التقدم التكنولوجى بعد الثورة الصناعية لم يجد الانسان خاصة فى الدول النامية عنده القدره الكافيه على موائمة هذا المعدل بمعدلات تفاعله الاجتماعى مع التطور التكنولوجى السريع ومن ثم على موازنة احتياجاته المادية باحتياجاته المعنوية . ففى عام ١٩٤٥ اتخذت جماعة المؤتمر الدولى للعمارة المعاصرة فى جنيف قرارا يهدف الى ضرورة قيام العمارة المعاصرة وتخطيط المدن بتوفير الجوانب المعنوية والروحية والعاطفية للانسان . وقد جاءت هذه التوصية فى الوقت الذى كانت فيه العمارة الغربية توجه اساسا لخدمة الاحتياجات المادية السريعة للانسان بعد ظهور حركة التصنيع السريع وبرامج التنمية الاقتصادية فى الدول الغربية قبل الحرب العالمية الثانية معتمدة فى ذلك على ماتوفرة لها مستعمراتها فى الشرق من مصادر للمواد الخام أو اسواقا واسعة لتسويق منتجاتها التى كانت تحمل معها المقومات الحضارية الغربية . الأمر الذى قلب المعايير الحضارية للدول المستعمرة وتركها عاجزة عن ربط قديمها بحديثها أو عن ممارسة التطور المتوازن اقتصاديا واجتماعيا .

وانعكس ذلك بالتبعية على الكيانات الاجتماعية للسكان ومن ثم على الكيانات الطبيعية لمدنهم وعمارتهم المعاصرة — وهكذا اخذت المظاهر العالمية فى التخطيط والعمارة أو بالأحرى المظاهر الغربية فى التخطيط والعمارة تترك آثارها بسرعة فى مختلف امصار الأرض دون ان تجد لديها الوقت الكافى لتنمو نموها الطبيعى الذى ترتبط فيه بالبيئات الثقافية والبيئات الطبيعية لهذه الامصار .

ومع استمرار الفارق الحضارى بين الدول المتقدمة والدول النامية لم تجد المدينه فى الدول النامية فرصه لأن تمد جذورها وتنمو فى بيئتها الطبيعية أو فى بيئتها الثقافية بل استمرت اجيالا طويله من الزمن تنمو فى بيئة صناعية غريبه عنها . والأمثلة على ذلك كثيرة فى الدول العربية والبترولية منها بصفة خاصة . ولم تبق الا بعض اجزاء المدن التاريخية كما فى المغرب وتونس والقاهرة تشير الى الماضى الحضارى لهذه المدن .

واذا كانت القلة القليلة من المفكرين فى هذه الدول تحاول ان تضع اصابعها على بداية الخيوط لهذه الظاهره التى كادت تقضى على المقومات الحضارية فى الدول النامية الا أن سواد الشعوب فى هذه الدول لاتزال تتأثر بالحضارات الغربية عنها . ومن هنا كانت ضخامة الدور الذى يضطلع به هؤلاء المفكرون فى سبيل ربط شعوبهم بمقومات تراثهم الحضارى وفى مقدمة هؤلاء مخططو المدن والمعماريون الذين يرسمون البيئة الطبيعية لحضارة شعوبهم . زد على ذلك أن سواد الشعوب فى الدول النامية تهتم فى المقام الأول بقوت يومها قبل غيره لا هثة وراء الانجازات التكنولوجية للدول المتقدمة ومرتبطة بزيولها اقتصاديا وسياسيا فاقدة بذلك مقوماتها الحضارية .

ويحاول هذه الكتاب أن يكون بدايه لربط المدينة العربية الاسلامية بتراثها الحضارى ليس من الناحية الفلسفية فقط بل ايضا من النواحى التطبيقية والتقنينية أو التشريعية التى تضمن لها البقاء والاستمرار . وهنا مفهوم لابد من ايضاحه فى هذا الشأن وهو أن المحافظة على المبانى التاريخية ذات القيمة الحضارية الخاصة تختلف فى وسائلها عن المحافظه على القيم الحضارية للعمارة العربية أو بمعنى أدق تأصيلها مع تكاملها المستمر فى بناء المدينة المعاصره .

المقومات الحضارية للمدينة

من الطبيعي أن تستمد المدينة تراثها الحضاري من خلال البيئة الحضارية التي تنمو فيها . وتنقسم البيئة الحضارية الى قسمين : **البيئة الثقافية** وهي تتغير على مر العصور **والبيئة الطبيعية** : وهي ثابتة مع الزمن وتكاد لا تختلف من عهد الى آخر . وهكذا تتطور المدينة بين مؤثرين أساسيين احدهما متغير والآخر يكاد يكون ثابتا . الأمر الذي يستدعي تحليل العناصر المكونة لهذين المؤثرين أو بمعنى آخر تحليل العناصر المكونة لكل من البيئة الثقافية والبيئة الطبيعية التي تنمو فيها المدينة .

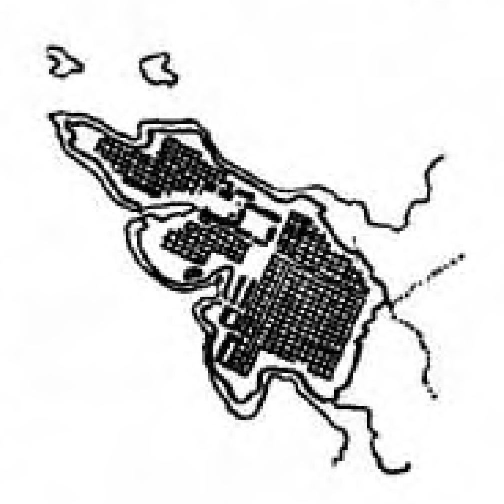
مقومات البيئة الثقافية للمدينة

من مقومات البيئة الثقافية التي تتطور فيها المدينة ما يأتي : -

١ - ارتباط الهيكل العمراني بمقومات المجتمع في المدينة على مر العصور :

من خلال الخلفية التاريخية لأي مجتمع يمكن ادراك الظروف الحضارية التي عاشتها مدنه في مراحل تاريخها الطويل ومدى تأثرها بالحضارات المحلية أو الحضارات الوافدة عليها وماتركته منها من رواسب تغلغلت في شخصية المجتمع وفي كيان المدينة التي عاش فيها وما يهم المخطط هنا هو تقدير مدى ارتباط المجتمعات بمدنهم عاطفيا وطبيعيا . ففي المدن الفرعونية والاغريقية والرومانية القديمة أمثلة ناطقة عن مدى انعكاس شخصية سكانها على التكوين العمراني لهذه المدن . فارتباط سكان المدينة الفرعونية بما بعد الحياة الدنيا ظهر في معابدهم وقبورهم كمدن الآخرة بخلاف مدن الحياه الدنيا . كما أن ديمقراطية الحكم والمساواة في عصر الأغريق ظهرت في التقسيمات المتساوية في المدن الاغريقية بالرغم من تضاريسها المتغيرة وتقديس الشعب للنظام والقانون عند الرومان ظهر في الوحدات القياسية التي شكلت المدن الرومانية . وفي مدن العصور الوسطى بأوروبا أمثلة واضحة عن مدى الارتباط العاطفي بين الشعب والمدينة . فالعلاقات الانسانية القوية بين السكان أظهرت في هذه المدن أمثلة حية للعلاقات الحسية بين المباني والفراغات التي تتكون منها . وفي مدينة المنصور في بغداد القديمة نجد مثلا على مدى مركزية الحكم وتركيزه في يد الحاكم مع ظهور الحرية المحدوده في التخطيطات المحلية لكل حي من أحياء المدينة المحيطه بالمنطقة المركزية . كما وضحت ظاهرة ارتباط السكان بمدنهم في مدينة مثل القاهرة . فمنذ الفتح الاسلامي حتى بناء قاهرة الفاطميين كان كل وال أو حاكم يتولى الخلافة في مصر يبنى مدينته الجديدة داخل الأسوار الدفاعية ثم ينشأ مسجده في وسط المدينة لتصدر منه أحكام الاسلام وتعاليمه . فنشأت العواصم الاسلامية في مصر منفصلة بعضها عن البعض الآخر مما افقدها صفة الاستمرار والنمو العضوي الطبيعي . فعلى انقاض مدينة كانت تقام مدينة أخرى وبجوار مدينة كانت تقوم الأخرى وليس للشعب في ذلك يد أو توجيه اللهم الا المشاركة في

● وضوح المساواة والتكافل في تجمع المدينة اليونانية القديمة – ميلوتوس



التشييد . ومع تعرض المدينة العربية فى مصر بعد ذلك الى الفتوحات العثمانية والفرنسية والبريطانية انفصل الحاكم عن المحكوم وانفصل نتيجة لذلك الشعب عن امور مدنه وانفصلت مجموعاته فى احياء مغلقة وحتى بعد أن فتحت البوابات أمامهم استمرت ظاهرة الانفصال العاطفى بين السكان والمدينة . وهذه من أهم المشاكل الانسانية التى تواجهها المدينة العربية فى مصر بل وفى كثير من البلاد العربية الأخرى . ولم تعد المشكلة أمام المخطط العربى هى توجيه نمو المدينة فى الطريق السليم فقط بل أصبحت المشكلة الأساسية أمامه هى تهيئة الظروف الاجتماعية والطبيعية التى تساعد على ارتباط السكان عاطفيا بمدنهم حتى يمكن تخطيطها المستقبله أن تتفاعل معهم وتنمو نموها العضوى السليم الامر الذى يدعو الى ضرورة دعوة المواطنين بمستوياتهم الثقافية المختلفة الى الاشتراك بصورة أو بأخرى فى نشاط التخطيط العمرانى لمدنهم .

ومن خلال الخلفية التاريخية للمدن يمكن التعرف على الفترات الحضارية الهامه التى غرست جذورها القوية فى مقومات كل مدينه وحياة سكانها . ومن ثم يمكن تحليل هذه المقومات واستخلاص الأساليب التى يمكن بها ربط التراث الحضارى لهذه المدن بتخطيطها وعمارتها المعاصره . وهذا هو أحد أركان هذه الدراسه حيث ركز الكتاب على أقوى الفترات الحضارية التى مرت بها المدينة العربية وهى فترة العصر الاسلامى التى غرست جذورها الحضارية ليس فقط فى الكيان الطبيعى أو التخطيطى والمعمارى للمدينة ولكن قبل ذلك فى جزء كبير من الكيان الثقافى والاجتماعى لسكانها والذى استمر بعد ذلك بالرغم مما تعرضت له هذه المدن من مؤثرات وحضارات غريبه عنها أضعفت تكوينها العضوى وأفقدتها شخصيتها وأصالتها الى حد كبير قد تعجز الجهود المخلصة عن معالجتها الا من خلال بحث جديد للروح والمبادىء الاسلامية التى تنظم الحياة اليومية للسكان ومن ثم تنظيم الهيكل العمرانى الذى يعيشون فيه .

٢ – التطور العلمى والتكنولوجى :

تتطور المنجزات العلمية والتكنولوجية التى توفر الاحتياجات المادية للانسان بمعدلات فائقة لا تكاد تدع للانسان فرصة لموازنتها باحتياجاته المعنوية والعاطفية وهذه من أبرز مقومات الحضارة الغربية التى تكاد تجرف أمامها التيارات الحضارية الأخرى . والنواحى العلمية والتكنولوجية تؤثر على نسبة كبيرة من الوقت الذى يحياه الانسان داخل مسكنه أو فى مقر عمله أو فى مكان ترفيهه وفى الوقت نفسه على الحياة الخارجية للانسان وسلوكه فى حركته وتنقله بين سكنه ومقر عمله ومراكز خدماته المختلفة . ولم تدع له غير قليل من الوقت يرجع فيه الى طبيعته وانسانيته . من هنا جاءت الدعوة الى ضرورة موازنة الماديات بالمعنويات فى حياة الانسان وسلوكه الأمر الذى يدعو اليه الاسلام دائما .

ولما كان التطور العلمى والتكنولوجى يسير بقوة كبيرة لا يمكن مقاومتها بالمقومات الانسانية والمعنوية للانسان فان الأمر يستوجب فصل مسار التقدم التكنولوجى عن مجال المقومات الانسانية والمعنوية وذلك فى محاولة لتوفير بعض التوازن بين المسارين فى حياة الانسان وحركته فى المدينة . فاذا كان أثر التطور العلمى والتكنولوجى يظهر فى الحركة الآليه لوسائل المواصلات كما أن اثر المقومات الانسانية يظهر فى الحركة الطبيعية للانسان فان الامر يتطلب الفصل بين الحركتين . واذا كان للحركة الآلية مقياس متغير فان للحركة الطبيعية للانسان مقياس يكاد يكون ثابتا . وكلا المقياسين لابد ان يتقابلا فى التكوين العمرانى للمدينة . وهذا أول مايواجهه المخطط من تحديات فى التصميم الحضرى للمدينة التى نشأت فى الأصل على أساس المقياس الطبيعى للحركة الطبيعية للانسان . وهذا مايجب معالجته فى المدينة المعاصرة . أما التقدم العلمى والتكنولوجى فى البناء فيظهر فى مواد وعناصر الانشاءات ونظرياتها المتطورة وهذه أهم المشاكل التى يواجهها المعمارى فى محاولته لربط التراث الحضارى بالتقدم العلمى فى بناء العمارة المعاصرة والتى تكون الحيز الفراغى للمدن .

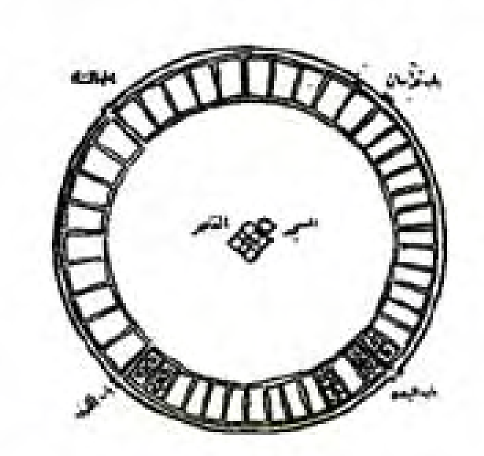


● انعكاس القانون العام على وحدات التقسيم فى المدينه الرومانيه – سلشستر



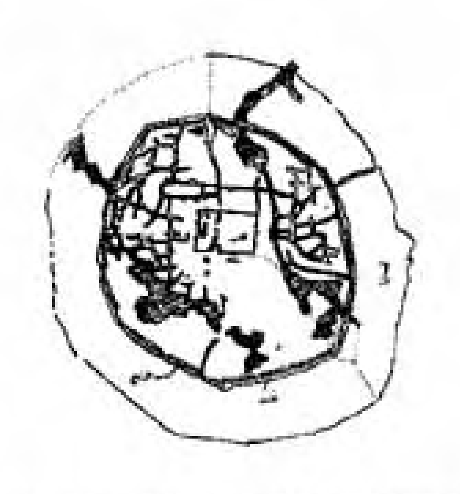
● انعكاس العلاقات الانسانيه بين السكان على تكوين المدينه فى العصور الوسطى – مدينه روتنبرج بالمانيا

● انفصال الحاكم عن المجتمع يظهر فى تخطيط مدينه المنصور الدائريه فى العراق – عن كيزويل



٣ – المستوى المعيشى للانسان :

يرتبط التطور العلمى والتكنولوجى من ناحية أخرى بالمستوى المعيشى للانسان أى بمستوى ثقافته ومستوى دخله معا ، الأمر الذى يؤثر على متطلباته المعيشية التى يوفرها العلم والتكنولوجيا فى مكان عمله أو فى سكنه أو سبل انتقاله والتى تنعكس جميعها على البيئة العمرانية للمدينة . ومن هنا تختلف الصوره العمرانية للمدينة فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية . كما تختلف أجزاء المدينة التى تتمتع بمستوى أعلى من الدخول والثقافة عنها فى الأجزاء الأقل مستوى ولذلك نجد أن ارتفاع مستوى الدخل فى الدول النامية لا يعنى أرتفاع المستوى الحضارى إلا اذا كان مرتبطا بارتفاع المستوى الثقافى .



● مدينه هاداتر الدائريه فى القرن الاول الهلالى بالعراق للحماية والدفاع .

وإذا كانت المستويات الثقافية للانسان تتفاوت فى المجتمعات النامية فهى تكاد تكون متقاربة فى المجتمعات المتقدمة الذى يصبح مستوى الدخل فيها هو أساس المقارنة للمستوى المعيشى للانسان . ويختلف الدخل القومى من مجتمع لآخر تبعا لامكانيته الاقتصادية كما يختلف معدل التطور من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف معدل تطوره العلمى والتكنولوجى . الأمر الذى يضع الدول النامية ومنها الدول العربيه تحت الضغط الدائم لملاحقة التقدم التكنولوجى للدول المتقدمة بهدف الارتفاع بالمستوى المعيشى لمواطنيهم مما لايدع لها مجالا لربط التحولات الاجتماعيه بالطفرات العلميه . وبذلك يغلب ميزان الماديات على ميزان المعنويات التى بدأت تتلاشى فى كثير من الأحياء الحديثة للمدن العربية وبذلك تصبح الرغبة لإعادة شخصيتها الحضارية غير مجدية الا بالاصلاح وليس بالتغيير .

ونظرة الى المتطلبات المعيشية للعائلة العربية نجد ان بعضها لايزال يرتبط بالقيم المتوارثة وان كان يحتويها حيز من العمارة الغربيه .. وبعضها الآخر يرتبط بقيم مستورده من الغرب ظهرت فى فترة من الزمن تختلف اقتصاديا واجتماعيا عن الفترة المعاصرة التى تتطلب حيزا أصغر من الحيز السكنى .

ونظرة الى المتطلبات أخرى المعيشية للعائلة العربية خارج السكن نجدها لاتزال ترتبط بالقيم الحضارية والاجتماعية المتوارثه وان كان يحتويها حيز من التصميم الحضرى الغربى . وتدريجيا تتحول هذه المتطلبات لتتناسب مع الحيز الحضرى التى تمارس فيه ويفقد المجتمع بذلك قيمة الحضارية التى ارتبط بها سنوات طويلة . وهذه إحدى نتائج الغزو الحضارى الغربى للقيم الحضارية للمجتمع العربى والاسلامى . ليس فقط فى الكيان العمرانى للمستوطنات البشرية التى يعيش فيها ولكن ايضا فى عاداته وتقاليده ومن ثم فى العلاقات الانسانية التى تربط أفراده وجماعاته الامر الذى يستوجب صحوة عارمه لتأصيل القيم الاسلامية عقيدة وممارسة يوميه يهدف بناء الانسان الفاضل حتى يسهل بناء المدينه الفاضله التى تعكس هذه القيم .

٤ – العلاقات الانسانية :

وتظهر صورة العلاقات الانسانية فى المجتمع الواحد فى مدى أرتباط السكان بالانشطة الجماعية التى تضمها المدينة فى مبانيها المختلفة ومنها على سبيل المثال مايأتى : –

- **النشاط الاجتماعى** : الذى يظهر فى أفراح المجتمع واتراحه أو فى حفلاته ولقاءاته اليومية أو الموسميه والتى كانت من أهم مقومات المدن القديمة بساحاتها وميادينها العامه .
- **النشاط التجارى** : الذى يظهر فى تحرك السكان فى الأسواق أو فى أسلوب المعاملات التجارية بين الأفراد والتى كانت من أهم مقومات المدن العربية القديمة حيث ظهرت الخانات والأسواق العامه والمتخصصة .
- **النشاط السياسى** : والذى يظهر فى اسلوب ممارسة المجتمع للديمقراطية فى الحكم والالتزام بالقانون والنظام ورأى الجماعه وحرية التعبير فى اللقاءات السياسية ظهرت فى البيعه والشورى فى الاسلام والتجمع فى ساحات المساجد أو خارجها من الساحات العامه .

والعلاقات الانسانية ترتبط من ناحية بالمقومات الأقتصادية والمادية للمجتمع كما ترتبط من ناحية أخرى بمقوماته الثقافية والانسانية ،وكلاهما يتغير بتغير موارد الثروة القومية كما أن كلاهما يتأثر بالموجات الحضارية التى يتعرض لها المجتمع على مر السنين . الأمر الذى يؤكد التفاعل المستمر بين العناصر المادية والانسانية فى بناء المجتمع وان كان للبيئة الطبيعية والمناخية التى يعيش فيها أثرها على التكوين البيولوجى للانسان فإنها تنعكس بالتبعية على السلوك العام للانسان واحتياجاته المعيشية فى المدينة والقرية .

والعلاقات الانسانية من جهة أخرى تتأثر بالمقومات العلمية والتكنولوجية للمجتمع وبمدى ارتباط الانسان بالآله أو انفصاله عنها . ويتضح ذلك فى ظهور التكوينات الأسرية الصغيرة والمتباعده فى المجتمعات الصناعية وظهور التكوينات الاسرية الكبيرة المترابطة فى المجتمعات الريفية أو البدوية . كما يظهر أثر التطور التكنولوجى كذلك فى طرق الاتصال بين الناس وفى طريقة تحريك الجماهير والتأثير عليها ومن ثم على مدى ترابطهم واشتراكهم فى تسيير أمور مدنهم وقراهم . ولما كانت المقومات العلمية أو التكنولوجية للمجتمع تتطور مع الزمن بمعدل كبير فان اثارها على العلاقات الانسانية تأتى متأخرة وبمعدل أقل . وهذا ايضاح آخر لمدى تكامل العناصر المكونة للبيئة المادية والانسانية فى بناء المدينة .

٥ – التقاليد والعادات :

يتأثر سلوك المجتمع بالتقاليد والعادات التى ترسبت فيه من آثار الحضارات التى مرت به على مر العصور . وهذا مايعطى المجتمع خصائص مميزة تظهر فيها الجوانب الانسانية التى يمكن كشفها لابراز تراثه الحضارى . ويختلف مدى ارتباط المجتمع بالتقاليد والعادات بمدى تأثره بالحضارات التى تعاقبت عليه سواء منها الحضارات المحلية أو الخارجية . كما يختلف مدى ارتباط هذه المجتمعات بالتقاليد والعادات بمدى تأثرها بالتطورات العلمية والتكنولوجية التى سادت العالم بعد الثورة الصناعية والتى ساعدت على ايجاد نوع من الاندماج الحضارى على المستوى العالمى . واذا كان بعض العلماء يتكهنون باكتمال هذا الاندماج فى المستقبل القريب أو البعيد إلا أن سنة الله فى خلقه تحول دون ذلك وتستمر شعوب الأرض وقبائلها المختلفة محتفظة بكياناتها الحضارية وان تعارفت وتعاونت .

واذا كانت التقاليد والعادات ترتبط بما ترسب لدى المجتمع من آثار الحضارات المتعاقبة فهى بدورها تنعكس على المراحل المتعاقبه لنمو المدينة وقد يكون ارتباط مرحلة بالأخرى ارتباطا طبيعيا وعضويا اذا مانشأت المدينة فى استمرارية حضارية نابعه من مقوماتها المحلية كما هو الحال فى المدينة الغربية حيث يكاد هذا الارتباط ان يكون طبيعيا بين المراحل التى مرت فيها . وقد يكون الارتباط بين مرحلة وأخرى فى نمو المدينة أرتباطا شكليا اذا ما نشأت المدينة فى بيئات حضارية متعاقبة عليها من الخارج كما هو الحال فى كثير من مدن الدول النامية حيث يوجد انفصال يكاد يكون كاملا بين المراحل المختلفة التى مرت بها المدينة على مر العصور . يمكن من خلاله استقراء تاريخ المدينة فى مراحلها المختلفة . ففى القطاع العرضى لمدينة القاهره من شرقها الى غربها على سبيل المثال يمكن للمرء ان يستقرء تاريخ المدينة العريقة منذ الفتح الاسلامى الى الفتح العثمانى ومن الأحتلال الفرنسى الى الاحتلال البريطانى . ليس فقط فى الكيان العمرانى لاحياء المدينة المختلفة أو فى مبانيها ومرافقها العامه ولكن ايضا فى حياة الفرد وتقاليده وفى مأكله وملبسة بل وفى علاقاته الانسانية وتكويناته الاجتماعية . وهنا يصبح التحدى أكثر قساوة بالنسبة للمخطط أو المعمارى الذى يحاول ربط المدينة بتراثها الحضارى .

٦ – الدين :

اذا كان الدين الاسلامى هو منبع الاحتياجات الروحية والمعنوية للانسان . فهو فى نفس الوقت المنظم لاحتياجاته الماديه فى صوره متكامله تتوازن فيها المعنويات بالماديات ، والدين

الإسلامى بخلاف غيره من الأديان ينظم الاحتياجات المعيشية للمجتمع ويوازنها بالقيم السلوكية واسلوب الحياة وذلك بهدف خلق الانسان المتكامل فى المجتمع المتكامل للمدينة الفاضله .

والمسجد فى المدينة الاسلامية كان يمثل مركز الالتقاء الروحى والتقاق للسكان وكان ملتصقا بكياناتهم العمرانية كما كان يمثل فى نفس الوقت مصدر السلطات حيث تتم عنده بيعة الحكام والولاة وكان يلتصق بالمسجد فى كثير من الاحيان بعض الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية . كما كانت ساحة المسجد الداخلية مقر للتجمعات التعليمية والاجتماعية . كما كانت ملتقى للجماهير تتلقى فيها توجيهات الحاكم أو الوالى مع الشورى الايجابية فى تسيير أمور المجتمع . واذا كانت الساحة الخارجية للجامع تجذب لها بعض النشاط التجارى المتحرك إلا أن المحلات التجارية الثابته كانت تمتد على طول الشوارع التى تلتقى عند هذه الساحة وفى نفس الاتجاه امتدت التجمعات السكانية وأصبح الشارع التجارى يمثل العمود الفقرى للنشاط التجارى والاجتماعى للحى فى المدينة الاسلامية . ومع تحول ارتباط المجتمع بالمسجد كمركز للنشاط العام جذب الشارع التجارى اليه أنواعا أخرى من الأنشطة الادارية والتعليمية والترفيهيه وأصبحت وظيفة المسجد بعد ذلك قاصرة على أداء الشعائر الدينية كما أرتبط فى كثير من الاحيان باسم منشئة وبانية من ذوى الورع والتقوى وفقد بذلك كيانه الأول فى بناء المدينة . وتخلف بذلك المجتمع عن دينه وتخلفت المدينة الاسلامية تبعا لذلك عن مقوماتها الحضاريه العمرانية .

ويتأثر أرتباط المجتمع بمراكزه الدينية بمدى أرتباطهم بالماديات التى اوجدها التقدم العلمى والتكنولوجى . فالمجتمعات المتحضرة هى التى تستطيع موازنة احتياجاتها المادية باحتياجاتها المعنوية اللازمة لها . أما المجتمعات الغنية والتى ليس لها جذور عميقة من الحضارة فتحاول البحث لها عن مصادر روحية جديدة لتوفير النقص الذى لديها من الاحتياجات المعنوية والروحية وهى فى ذلك تعتمد على الجذور الحضارية لاصل الانسان فى صورها المتعدده وأمثله ذلك كثيرة فى المجتمع الأمريكى أو الغربى الذى طغت فيه الماديات على المعنويات .

وهكذا تصبح المراكز الدينية إحدى المقومات الأساسية لتأصيل القيم الحضارية فى بناء المدينة . لذلك نجد أنه لتأصيل القيم العمرانية الاسلامية فى المدن المعاصرة لابد من إعادة بناء القاعدة الأساسية للقيم الدينية وتأصيلها فى المجتمع حتى يمكن ان تنعكس بعد ذلك تلقائيا على التكوين العمرانى لهذه المدن .

مقومات البيئة الطبيعية للمدينة

تعتبر البيئة الطبيعية بمثابة الشق الثابت من البيئة العامه التى تنمو فيها المدينة وتشتمل البيئة الطبيعية على العناصر الاتية : -

١ - طبيعة الأرض :

تختلف طبيعة الأرض التى تنمو عليها المدينة من السهل الأخضر أو السهل الصحراوى الى المرتفع ذى الطبيعة الجرداء أو ذى الطبيعة الخضراء اليانعه . ولا تنعكس طبيعة الأرض فقط على الشكل العام للمدينة الذى تحدده شبكات الطرق والممرات التى تتابع تضاريس الأرض ولكنها فى نفس الوقت تنعكس على التعبير المعمارى لمواد البناء المحلية كما فى تعبير البناء بالحجر فى المدينة الأردنية أو فى تعبير البناء بالطابوق فى المدينة العراقية . وتنعكس طبيعة الأرض كذلك على التعبير المعمارى لاتجاه الحياه فى المبانى المختلفة للمدينة سواء أكان الى الداخل كما فى المدن الصحراوية أو الى الخارج كما فى مدن المرتفعات ذات الخضره الدائمه . ويظهر هذا التأثير كذلك فى اتجاه الفتحات للمبانى فتبدو صغيره رأسية فى المبانى التى تتجه الى الداخل وافقيه واسعة فى المبانى التى تتجه الحياة فيها الى الخارج لتستقبل الشمس والضوء كما فى المدن الغربية . كما تتحكم طبيعة الأرض من ناحية أخرى فى نوعية الانشاء فى المبانى وأرتفاعاتها .

ولما كانت طبيعة الأرض تختلف من منطقة الى اخرى نجد ان تشكيل المدينة وعمارتها بالتالى تختلف باختلاف موقعها فى هذه المناطق اللهم الا اذا تعرضت الى التشكيلات الفنية أو القيم المعمارية الوارده من بيئات أخرى ودائما مايكون أرتباط المدينة بالبيئة الطبيعية أرتباطا عضويا معبرا عن اصالتها التى تكملها قيمها الحضارية الأخرى .

٢ - العوامل المناخية :

تتمثل الظروف المناخية فى درجات الحرارة والرطوبة وفى حركة الشمس وميولها وفى كميات الأمطار ومواسمها وسرعة الرياح واتجاهاتها . وهذه عوامل ثابته لكل اقليم توجه مبانيه ومجموعاته العمرانيه . كما توحى بالمعالجات المعمارية التى تساعد على توجيه حركة الهواء او الحماية من الشمس أو استعمال مواد البناء التى تناسب أى من هذه الظروف المناخية . وقد تكون هذه أما معالجات تلقائية نابعة من البيئة المحلية مثل التى ظهرت فى العمارة الاسلامية فى صورة الافنية وملاقف الهواء والمشربيات أو فى توجيه المداخل أو فى معالجة الفتحات أو الطرق والممرات وقد تكون المعالجات صناعية كذلك ظهرت فى كثير من البحوث التكنولوجية والدراسات العلمية التى تعالج تأثير الظروف المناخية على العمارة فى المناطق المناخية المختلفة فى العالم . وليس هنا مجال لسردها أو تفصيلها .

ولما كانت عناصر البيئة الطبيعية هى الشق الثابت للبيئة العامه وتميز مختلف الأقطار والأمصار وتؤثر تأثيرا مباشرا على العمارة والتخطيط فيها فهى بذلك تمثل الأساس الأول الذى يلجأ اليه المعمارى والمخطط فى رسم البيئه الطبيعية للمدينة محاولا فى ذلك الاعتماد على المعالجات الطبيعية حتى يؤكد الشخصية المحلية للمدينة مع الاستعانه بما يوفره له التقدم العلمى والتكنولوجى من طرق للأنشاء أو مواد مستحدثة للبناء تتناسب مع القدرات المالية والتنفيذية السائدة ومع ذلك فان استكمال الصوره التخطيطية للمدينة لابد وان يرتبط من ناحية أخرى بالقيم الحضارية لمجتمعها حتى يخرج التخطيط معبرا بصدق عن كل من البيئة الثقافية والطبيعة التى تعيش فيها المدينة .

التغيـــــر فـى المقومات الحضارية

يعتمد التخطيط العمرانى لمستقبل المدن أساسا على معرفة معدلات التغير فى العناصر المختلفة المكونة لكل من البيئة الثقافية أو البيئة الطبيعية للمدن وعلى ضوء قياس هذه المعدلات يمكن التبصر بمستقبل هذه المدن . ويأتى فى المقدمة معدل التغير فى المستوى المعيشى للانسان ويأتى بعد ذلك وبالتبعيه معدل التغير فى العلاقات الانسانية بين الجماعات ثم معدل تطورهم الاجتماعى والثقافى ثم معدل التغير فى التقاليد والعادات وفوق كل ذلك مدى ارتباط الناس بدينهم وهو ماينعكس على سلوكهم العام وطرق حياتهم ومتطلباتهم المعيشية وهى عوامل فى مجملها تؤثر تأثيرا مباشرا على تشكيل مستوطناتهم البشرية .

ومن ناحية أخرى نجد أن معدلات التغير فى عناصر البيئة الطبيعية التى تنمو فيها المدن تكاد تكون منعدمه بالنسبة للظروف الطبيعية والمناخية الثابتة وان كانت هذه المعدلات قد تتغير قليلا مع استعمالات مواد البناء الطبيعية المتوفرة ويزيد معدل هذا التغير بصورة أكبر مع التطورات الصناعية التى ترتبط بالتقدم العلمى والتكنولوجى للمجتمع .

ومع التطور الطبيعى أو العضوى للمدينه على مر العصور دائما مانجد أن هناك خيطا واضحا يربط بين العناصر المكونة للبيئة الثقافية والبيئة الطبيعية للمدن وهذا هو الخط الحضارى الواضح للبيئة التى تعيش فيها المدينه اللهم الا اذا كانت قد تعرضت الى صدمات قوية أو ضربات قاصمة فى فترات التاريخ المختلفة قد تقطع هذا الخيط فترات محدوده من الزمن تطول أو تقتصر تبعا لقوة ارتباط السكان بمدنهم ومقاومتهم للحضارات الغريبة عنها . وهكذا قد تطول فترة انقطاع هذا الخيط أو تقصر تبعا لعمق الاصاله الحضاريه عند سكان هذه المدن .

الاستمرار الحضاري في العالم العربي

نجد في التحليل السابق للبيئة التي تعيش فيها المدينة مدخلا علميا للبحث عن ربط التراث الحضاري بتخطيط المدن العربية المعاصرة وعمارتها الحديثة . وقد جاء هذا التحليل مسبقا لمجريات البحث حتى تكون عناصره ماثلة أمام كل مرحلة من مراحل الدراسة وذلك حتى تتأكد النظرة المتكاملة كأهم مقومات الدراسات التخطيطية .

واذا رجعنا الى جذور الحضارات المختلفة للمنطقة العربية وجدنا أمامنا حضارتين رئيسيتين ظهرتا على ضفاف الدجله والفرات في الشرق ونهر النيل في مصر . فقد أشرقت الحضارة في منطقة مابين النهرين منذ أكثر من ٥٠٠٠ عاما في سومر وشهدت المنطقة أول ساكني الحضر في التاريخ فمن حضارة الكلديين منذ ٤٠٠٠ عاما قبل الميلاد واستمرت أكثر من ٢٧٠٠ عاما الى حضارة الاشوريين منذ ١٢٧٥ قبل الميلاد واستمرت اكثر من ٧٠٠ عاما ثم الحضاره الفارسيه منذ ٥٣٨ قبل الميلاد واستمرت حوالى ٦٠٠ عاما الى ان ظهرت الحضاره الاسلاميه في عهد الأمويين منذ عام ٦٦١م حتى عام ٧٥٥م وازدهرت هذه الحضارة في عصر العباسيين من عام ٧٥٠م واستمرت زهاء ٥٠٠ عاما .

وعلى ضفاف النيل ظهرت الحضارة الفرعونية منذ أكثر من ٥٠٠٠ عاما وأمتدت جذورها العريقة بفنونها وعلومها الى ان اتصلت بالحضارة الاغريقية ثم الحضارة الرومانية في الغرب وتركت فيها كثيرا من مقوماتها وقد تعرضت هذه الحضارة في نهايتها الى غزو الهكسوس الذي استمر وقتا ليس بالقصير اندثرت فيها حضارة النيل وتعرضت المنطقة الى الحضارات الاغريقية ثم الرومانية التي اتخذتا من الاسكندرية عاصمة لهما ، الى ان دخلت الحضارة الاسلامية أرض الكنانه وبنى عمرو بن العاص مدينته الاسلامية الأولى في الفسطاط عام ٦٤٢م ثم مدينة العسكر التي بناها العباسيون عام ٧٥١م شمال الفسطاط ثم جاء أحمد بن طولون ليبنى القطائع ومسجده الشهير عام ٨١٠م شمال العسكر ثم جاء جوهر الصقلى ليبنى القاهره عام ٩٦٤م شمال القطائع الى أن جاء حكم المماليك وانتهى بالحكم العثماني .

وبالرغم من ظهور الحضارة الاسلامية في كل من منطقة مابين النهرين والنيل وماتركته في شعوب المنطقة العربية بأسرها من آثار عميقة سواء في الدين واللغة أو في التقاليد والعادات وفى المتطلبات المعيشية ومن ثم في بناء المدن وعمارتها . إلا أن للحضارتين القديمتين استمرارهما الحضاري في بعض جوانب الحياه في كلا المنطقتين كما استمرت عناصر البيئة الطبيعية لكلا المنطقتين تؤثر على العماره القديمة في كل منهما ثم استمرت نفس هذه العناصر تؤثر على العمارة الاسلامية فيما بعد . ومع ذلك فقد اختلفت مخططات المدن في كل من الحضارتين القديمتين عنها في الحضارة الاسلامية وذلك نظرا للتطورات الجذرية في العلاقات الانسانية وفى القيم الحضارية التي غرستها الحضارة الاسلامية في شعوب هذه المنطقة .

من التراث الأشورى الى التراث الإسلامى

فى حضارة بابل وأشور أمثلة من العمارة الأشورية المتميزة بالقوة والصلابة ظهرت فى القصور والمعابد التى اقيمت على مستويات مرتفعة عن سطح الأرض تغيرت مناسيبها . كما اشتهرت هذه الفترة بالحدائق المعلقه وانتشرت فيها الابراج والزاجورات . كما ظهرت فى العمارة الأشوريه آثار العوامل المناخيه فى افنيه المساكن والمبانى العامه كما ظهرت آثار العوامل الطبيعيه فى استعمال الطابوق والكاشى كمواد للبناء .

وكان للبيئة الثقافيه اثارها التى انعكست على التكوينات العمرانيه للمدن فى ذلك العصر وظهر ذلك فى سيطرة الحكام وانفصالهم عن الشعوب مع احساسهم بعدم الأمان الداخلى فاقيمت الحوائط الدفاعية السميكة حول القصور كما اقيمت نفس العناصر الدفاعية حول المدن لعدم الأمان الخارجى . ومن ناحية أخرى ظهرت الخطوط المستقيمة المتعامده فى تخطيط المدينه كأثر من آثار السيطرة والتسلط على المدينة وسكانها كظاهرة من مظاهر الحكم فى هذه الأزمنه .

ومع ذلك استمرت بعض الآثار العمرانية لهذه الحضارة وانعكست فيما بعد على العمارة الاسلامية . فالعوامل المناخية استمرت اثارها تظهر فى افنية القصور الاسلامية كما فى قصر الخاقانى الذى بناه المعتصم فى سامراء وقصر الاخيضر الذى أنشأ على بعد ١٢٠ ميلا فى الصحراء جنوبى بغداد كما استمر ظهور العوامل الطبيعية كذلك فى استعمال مواد البناء المحلية مثل الطابوق والكاشى . كما استمرت بعض الخطوط التى تربط معالم الحضارتين واضحة فى كل منهما . مثل تأثير الزاجورات والأبراج الأشورية على المآذن الاسلامية والملويات كما فى مأذنة ابى دلف فى سامراء . أما البيئة الثقافية التى تغيرت بدخول الاسلام فقد ظهرت آثارها فى نظام الحكم والعلاقات الانسانية بين الجماعات فظهرت آثار مركزية الحكم مثلا فى التخطيط الاشعاعى لمدينة المنصور (٧٧٠م) حيث كان يقف مبنى الحاكم فى وسط المدينة الذى تشع منه الشوارع المركزية لتصل الى الأجزاء المختلفة من المدينة وتتصل فى نفس الوقت بمجموعة من الشوارع الدائرية مقسمة بذلك المدينة الى أجزاء وأحياء مختلفة ظهرت فيها الاستقلالية الذاتية فانعكس ذلك على حرية الحركة فيها فظهرت نتيجة لذلك التلقائية التخطيطية فى اتجاهات الشوارع كما أنعكست على التكوينات المعمارية للمبانى فظهرت الأسواق التى كان يمارس السكان فيها نشاطهم الجماعى فى البيع والشراء حول المساجد الصغيرة لهذه الأحياء .

ومع اختلاف البيئة الثقافية لكلا الحضارتين الأشورية والاسلامية إلا أن هناك رواسب تركتها الحضارات القديمة ظهرت فى بعض العادات والتقاليد التى لا تضير بالاسلام واستمرت كاحدى المميزات الحضارية للسكان فى كل دولة .

من التراث الفرعونى إلى التراث الاسلامى

أما الحضارة الفرعونية فقد ارتبطت أكثر ما أرتبطت بالأمور الكونية والعالم الآخر وأنعكس ذلك على ما خلفته هذه الحضارة فى العديد من المعابد والمقابر التى شاهدت أوج الفنون التشكيلية فى هذا العصر وبداية التقدم العلمى فى العالم بعد ذلك . ولم يبق لهذه الحضارة من آثار الأمور الدنيوية الا القليل الذى ظهر مسجلا على جدران المعابد وغيرها والذى أمكن به قياس مقومات التمدن فى هذا العصر . فأمور الحكم كانت فى أيدى الملوك ثم الأمراء والكهنة أما باقى أفراد الشعب فكانوا يعملون فى بناء متطلبات الحكام من القصور والمعابد والمقابر بجانب توفير الغذاء والكساء وإن كان هذا العصر قد شاهد تقدما كبيرا فى العلوم والفنون إلا أن معظم آثار هذا العصر كانت ظاهرة فى متطلبات الحكم . ومن ناحية أخرى تركت البيئة الطبيعية آثارها فى العمارة الفرعونية حيث ظهرت الافنية الداخلية فى المساكن واستعملت الأسقف المرتفعة كالملاقف تغطى الابهاء الوسطى للمبانى . وكان أنعكاس البيئة الطبيعية واضحا كذلك فى

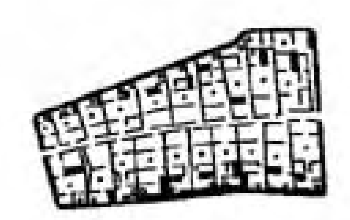
استعمال الحجر الجيرى المتوفر كمادة أساسية للبناء تحكمت فى طرق انشاء المبانى العامه كما استعمل طمى النيل فى صورة قوالب فى بناء معظم المبانى السكنية التى لم يبق من آثارها الا القليل . وفى كلا الحالتين أمكن تطويع مادة البناء للتقنيه البسيطة لذلك العصر أما البيئة الثقافية فقد تركت آثارها فى أساليب البناء ثم فى القيم الروحية والمؤثرات الكونية التى تدخلت فى تصميم المعابد والمقابر . فقد كانت المراحل التى بنى بها معبد الأقصر مثلا تعكس مراحل نمو الانسان من الطفولة الى الكهوله كما أن بناء معبد ابى سنبل فى أقصى الجنوب من الوادى مثلا آخر أرتبط تصميمة بحركة الشمس والدوره الكونية .

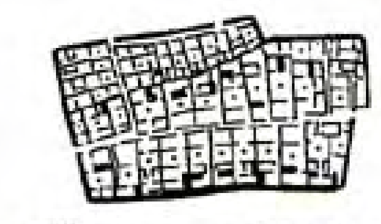
لقد كانت معظم مدن هذا العصر تبنى لتستوعب احتياجات الحكم أكثر منها لخدمة احتياجات السكان الذين كانوا يعملون فى خدمة الحاكم . فمدينة تل العمارنه مثلا لم تبن الا لتكون مقرا لاخناتون الذى قام بثورة دينية استقر بعدها على الضفة الشرقية من النيل فى مكان له مميزاته الطبيعية والدفاعية واختط لنفسه مدينة ارتبطت حياتها بحياته التى لم تستمر غير سبعة عشر عاما هى مدة حكمة . أما غيرها من المدن مثل قرية كاهون التى بنيت لغرض واحد لتضم العاملين فى بناء هرم سيزوستريس فكانت صورة لنظام الحكم الفردى . كما ظهرت فيها الفصل بين الطبقات وذلك فى عزل كبار العاملين عن صغار العمال وان كان يضمهم جميعا سور واحد للحراسة أكثر منه للدفاع . كما كان فى تنظيم شبكة الطرق الداخلية بخطوطها المستقيمة والمتعامده وأماكن الحراسة عند أبوابها مظهرا آخر لامكانية السيطرة والتحكم فى الحركة الداخليه والخارجية للسكان . وتكررت نفس صور التحكم فى قرية العمال فى تل العمارنة وان اختلفت تفاصيلها فقد كانت قرية تل العمارنه تضم طبقة واحدة من العمال الذين كانوا يعملون فى حفر مقابر الملوك والأمراء فى الهضبة الشرقية الجنوبية من المدينة تحت نظام محكم ورقابة دائمة من المتصرف على القرية .

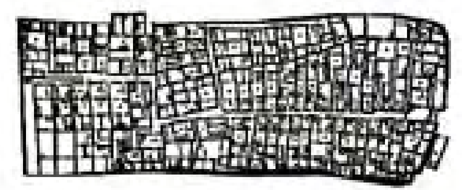
وفى كلا الحالتين لم يكن لسكان كاهون أو قرية تل العمارنة أمر فى تسير مجتمعهم وظهر ذلك فى انعدام الساحات العامه والمبانى المركزية . وبنفس التعبير بنيت قرية دير المدينة وان اختلفت فى خطوطها الطبيعية وتقسيماتها الاجتماعية عن سابقاتها . فقد استمرت ٤٠٠ سنه تضم العاملين فى بناء المقابر فى وادى الملوك فى الضفة الغربية لمدينة طيبه بالأقصر حيث شهدت اثناء هذه الفترة بعض التحولات الاجتماعية التى ظهرت فى تقسيم مساكنها لتضم اعدادا أكبر من السكان ، ثم امتدت على مراحل معبرة عن نوع من الحرية فى الحركة عن سابقاتها . وإذا كانت وظيفة قرى العمال تتطلب هذه الصور التى بنت عليها فان باقى التجمعات السكنية التى بنيت فى هذا العصر تلاشت آثارها بسبب ضعف مادة بنائها وكان من الصعب تحديد أشكالها الا بالمقارنة بشكل نظام المقابر الذى كان متبعا فى ذلك الوقت . وأستمرت صورة قرى العمال بعد ذلك حتى العصر الحديث خاصة فى قرى العمال الزراعيين التى ظهرت فى المزارع الكبيرة فى مصر .

ومع اختلاف مقومات الحضارة الفرعونية عن مقومات الحضارة الاسلامية فقد تكرر بينهما نفس ماتكرر بين الحضارة الاشورية والحضارة الاسلامية فى مكان آخر . فأستمرت العوامل المناخية والطبيعية التى تحكمت فى العمارة الفرعونية تتحكم فى العمارة الأسلامية فى مصر بعد ذلك ، فالفناء الداخلى والبهو المرتفع مظاهر مشتركة . كما ظهرت آثار العوامل الطبيعية كذلك فى استعمال الحجر الجيرى كمادة للبناء وأن اختلفت طرق الانشاء فى كلا الحالتين . أما آثار البيئة الثقافية المتغيرة فقد أختلفت فى العصر الاسلامى عنها فى العصر الفرعونى اختلافا كبيرا وذلك لاختلاف القيم الحضارية والاجتماعية واختلاف العلاقات الانسانية بين الجماعات فمركزية الحكم أوجدت المسجد فى مكان مركزى فى المدن الاسلامية ثم أخذت الشوارع والطرقات تنمو فى اتجاهاتها الطبيعية أو التلقائية وأستمرت الحياة الجماعية تنمو على جوانبها . كما كانت الأسوار تقام حول المدن الاسلامية لغرض الدفاع الخارجى وليس لغرض الحراسة الداخليه . كما ظهر فى المدينة

● الامتداد العضوى للتجمع السكنى .. فى قرية دير المدينة الفرعونيه على طول القصبة







الاسلامية نوع من الاستقلال الداخلي والاجتماعي لاحيائها الصغيرة المقفله أو الخطط التي امتدت الحياة فيها على طول الدروب والحارات . ومع ذلك لم يكن لسكان هذه الأحياء كل مقومات الحكم المحلي التي تظهر فيها الساحات أو المباني المركزية بل ظلت المساجد الجامعه تمثل مراكز الأحياء الكبيرة واستمرت ملتقى للجماهير .

ومع الاختلاف الظاهر في البيئه الثقافيه لكل من الحضارتين الفرعونيه والاسلاميه في مصر الا أن هنالك بعض الخيوط التي استمرت تربط كلا الحضارتين وظهرت معظمها في عادات السكان وتقاليدهم ونظرتهم الخاصه الى الحياة الاخرى كما استمرت كذلك بعض آثار الفنون وطرق البناء .

توقف الاستمرار الحضاري العربي

من التحليل السابق للتطور الحضاري لمنطقتين مختلفتين من العالم العربي نجد أنه بالرغم من المظاهر المشتركه لتأثير الحضارة الاسلاميه على كل منهما الا أنه لاتزال هناك بعض الخيوط التي تربط كل منطقه ببعض مقومات حضارتها القديمه . وهكذا الحال في مختلف مناطق العالم العربي التي تبلورت شخصيتها المستقله على مر الايام وانعكس ذلك على عمرانها كما انعكس على لهجاتها وان كانت تنطق بلغة مشتركه .

واذا استمر التحليل الى ما بعد الحضارة الاسلاميه لوجدنا فترة طويله من الزمن تعرضت فيه الدول العربيه الى عديد من الحضارات الغربية عنها فمن الحكم التركي الى السيطرة الغربية التي قسمت الدول العربيه الى مناطق نفوذ تأثرت منها كل من سوريا ولبنان والجزائر وتونس ومراكش بالحضاره الفرنسيه وارتبطت العراق ومصر والأردن وفلسطين وليبيا والسودان بالنظم البريطانيه . وهكذا انقطع مجرى الحضارة الاسلاميه فترة من الزمن تربو عن ٥٠٠ عاما فقدت فيها الدول العربيه كثيرا من مقوماتها الحضاريه وارتبطت بعضها بنظم الغرب واساليبه في الحياة كما تأثرت كثيرا بالتقدم العلمي والتكنولوجي للغرب الأمر الذي ترك آثاره بمقادير متباينه في القطاعات المختلفه من الشعب العربي . وتشكل هذه الفترة من التوقف الحضري اهم المشاكل التي يقابلها المخطط الحضري في محاولته لتأصيل التراث الحضاري للمدينه الاسلاميه في المدينه المعاصره حيث يصعب تحديد الاستمرار الطبيعي للمدينه وربط ماضيها بحاضرها في سبيل ربط حاضرها بمستقبلها . في الوقت الذي يدعو فيه الى ضرورة ربط الحياة المعاصره بالقيم الحضاريه للاسلام .

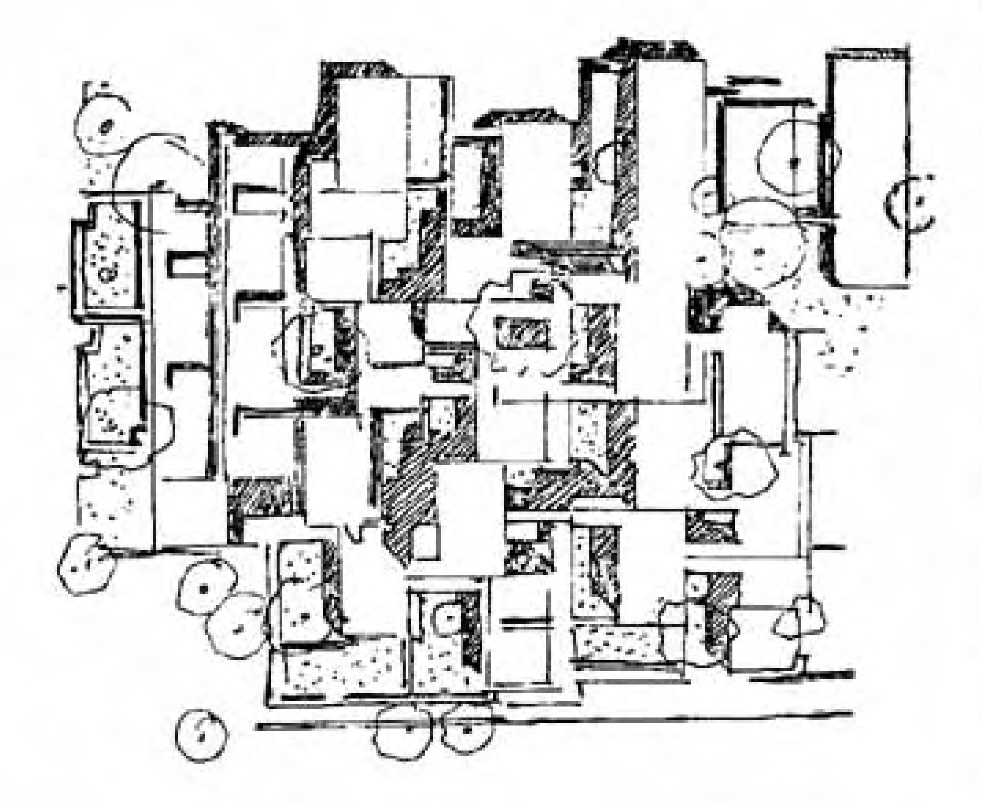
التأثير المتبادل بين الحضارتين العربية والغربية

ليس هناك من شك في أن الحضارة الغربية قد أخذت من الحضارات العربية قديمها وحديثها كثيرا من قيمها الروحية والعلمية وأمدت بدورها العالم العربي بكثير من القيم المادية والنظرية للحضارة الغربية . مما افقد الحضارة العربية بعض توازنها الروحي والمادي وافقد الناس ارتباطهم بالكيان العمراني والاجتماعي الذي يعيشون فيه خاصة في الحضر ، في الوقت الذي لم يفقدهم أرتباطهم بالكيان الطبيعي والاجتماعي الذي يعيشون فيه في الريف أو البادية اذ كانت دائما في منأى عن طريق الحضارات الغربية الواردة التي تركت معظم آثارها في العواصم ثم في المدن الأخرى . الى أن ارتبطت القرية بالمدينه في الوقت الحاضر وأخذت منها كثيرا من معالمها العمرانية .

وحتى يسير التحليل في أسلوبه المنطقي وراء البحث عن الاصالة الحضاري للمدن العربية المعاصرة لابد ان نبحث عن المظاهر العمرانية التي أخذتها الحضارة الغربية من الحضارة العربية وعما قذفتها به من نتاجها المادي في غفلة منها حتى ندرك مدى ما فقدته المدن العربية من قيمها العريقة ومدى ما تتعرض له من تحلل اجتماعي وثقافي وعمراني بسبب الغزوه الحضارية لها من الغرب .

لقد ظهر تأثير العمارة الاسلامية واضحا بعكس ما يدعيه مؤرخو الغرب على العمارة الغربية خاصة فى العمارة القوطية . فيقول المؤرخ المعمارى سيجفريد جيديون أنه يمكن الفرض باطمئنان أن قبه كنيسة سان لورنزو فى اسبانيا لم يكن لها أن تصمم مالم يكن جوارينو جوارينى قد شاهد قباب المحراب فى مسجد الحاكم بقرطبة والذى أنشأ عام ٩٦٥ م فعقود محراب قرطبة كما يقول جيديون تعتبر أول عينه عرفت فى التاريخ أعطى فيها بناء العقد وظيفة انشائية . وقد أكد ذلك بعض المؤرخين الفرنسيين اذا كان هذا الاختراع الاندلسى هو الذى أوحى للبنائين القوطيين بعد قرن ونصف امكانية احلال القبو الصامت فى التغطية بالهيكل الانشائى الحجرى . واذا أخذنا من ذلك مثلا لسقف منزل محمد تادشير الاصفهانى فى كربلاء أو لقبو أحد المساكن فى الحله فى العراق لوجدنا مدى التأثير البعيد للعمارة الاسلامية فى أقصى الشرق على العمارة القوطية فى الغرب . ومع انتقال التأثير المعمارى من الشرق الى الغرب انتقلت معه كثير من القيم الحضارة الأخرى .

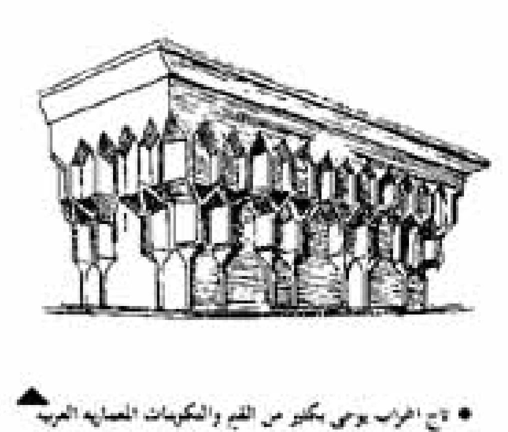
وبعد فترة التفاعل الحضارى تأثرت عمارة الغرب بالقيم التشكيلية للعمارة القوطية والتى كان التعبير المعمارى فيها يتمثل فى طرق الانشاء بالاضافة الى تشكيل الفراغ أو الحجم الذى يبنيه هذا الانشاء . وإذا كانت العمارة المعاصرة تؤكد فى فلسفتها بأن العمارة عبارة عن تكامل الوظيفة بالتعبير الانشائى فان العمارة المعاصرة بذلك تعتمد أساسا على أهم قيم العمارة القوطية التى استمدت جذورها من العمارة الاسلامية كما سبق توضيحه . كما يتضح من تحليل العمارة الاسلامية مدى التزامها القوى بأسلوب التعبير عن الانشاء أو التعبير عن الوظيفة . هذا وقد تأثر كثير من المعاصرين فى الغرب بالقيم المعمارية للعمارة الاسلامية ليس فقط من ناحية التصميم ولكن ايضا من ناحية التعبير المعمارى ثم المعالجات المعمارية للعوامل المناخية . فقد كان فى تصميمات لوكوربوزية المعمارى الراحل للمساكن المزدوجة الادوار أمثلة لنفس التصميمات التى نراها فى مبنى وكالة الغورى بالقاهرة ثم كانت المعالجات المناخية التى تميزت بها العمارة البرازيلية ثم التصميمات التى اتبعت التشكيل المعمارى لمبنى بلدية بوسطن بالولايات المتحده . ومع ذلك لا



• مجموعه سكنيه فى جامعه ييل بأمريكا للمعمارى بول رودولف فى مقارنه مع المجموعات السكنيه العربيه القديمه

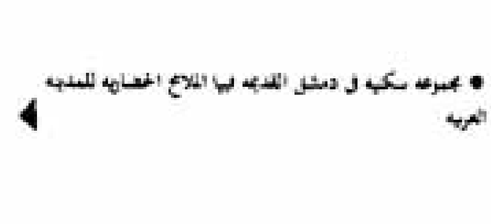
• مبنى بلديه بوسطن بأمريكا فى الستينات اصبح نموذجا يحتذى به المعمارى العربى عندما اكتشف تناسب ملامحه المعماريه بالعماره الاسلاميه - مع عزازه التراث تحت الاقدام





• تاج المحراب يوحى بكثير من القيم والتكوينات المعمارية العربية



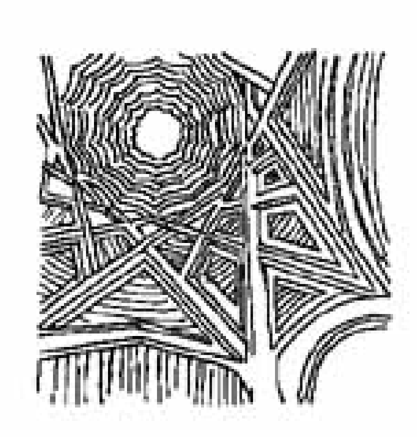


• مجموعة سكنية فى دمشق القديمة فيها الملامح الحضارية للمدينة العربية

يزال المعمارى العربى يتبع الأسلوب التعبيرى الذى – لفظته العمارة الغربية . ويحاول بعد ذلك تقليد زميلة الغربى فى تشكيلاته المعمارية التى استمدها من التراث الحضارى العربى . وهذه إحدى مظاهر التبعية للثقافة الغربية .

ومن ناحية أخرى عبرت العمارة الاسلامية عن كنه الحياة فى مظاهر التباين والتجانس والتنغيم فيظهر التباين مثلا بين اتجاه الحياه الى الخارج فى الطرقات واتجاهها الى الداخل فى المبانى ذات الافنية . كما ظهر التجانس فى التشكيلات المعمارية للاسطح والحجوم فى العمارة الاسلامية . وكذلك فى التشكيلات الفنية للفتحات كما ظهر فى التكوينات المعمارية للمروزات والأبراج وظهر التنغيم فى تكوينات الفتحات المتكررة فى العمارة الاسلامية وهذه جميعها مبادىء معمارية التزم بها بعد ذلك رواد العمارة فى الغرب . فمبنى دار المدينة فى بوسطن بالولايات المتحدة والذى صممها ج. كولان وزملاؤه يعد مثلا لتطبيق هذه المبادىء فى العمارة الغربية كما أن مبانى جامعة ساسكس بانجلترا والذى صممها بازل سبنس تعد هى الأخرى مثلا لهذه المبادىء وفى مبنى نادى الطلبه بجامعة درهام بانجلترا مثلا آخر من هذه الأمثلة وكذلك الحال فى دار المدينة فى باتيام بفلسطين والتى صممها نيومان وشارون مثلا آخر ثم مستشفى نافيلد للجراحة فى ادنبره للمعمارى بيتروومر سلى ومبنى السفارة الأمريكية فى بغداد والتى صممها جوزية سيرت وجامعة بغداد الجديدة التى صممها جرزوبيوس كلها أمثلة أخرى ناطقة عن تأثير القيم المعمارية الاسلامية على العمارة والمعماريين فى الغرب . وهكذا نجد ان معمارى الغرب قد اعتصروا العمارة الشرقية وأخذوا خلاصتها الطيبه واستشفوا قيمها الأساسية وذلك فى محاولاتهم لربط حضارتهم المادية بالقيم الروحية التى استمدوها من الشرق . وأصبحت عمارتهم بعد ذلك مرجعا أساسيا للمعمارى العربى الذى دأب فى فترة طويلة من الزمن على التعلق بحضارة الغرب والقيم التشكيلية لعمارته ثم صار مع الوقت مقلدا لها سائرا فى ركابها كما هو الحال بالنسبة لأى جانب آخر من جوانب الحضارة الغربية التى تكاد تطغى على الحضارة العربية والاسلامية بسبب الظروف التاريخية التى مرت بها المنطقة العربية وما أصابها من ضعف أدى بها الى هذا الانتماء وهذه التبعية .

• وضوح طرق الانشاء فى المبانى العربية كما فى قبة سيد تاداشير الاصفهانى فى كربلاء بالعراق – وهذه من القيم التى تأثرت بها العمارة القوطية



المقـــومات التخطيطية للمدينة العـربية القديمة

لدراسة المقومات التخطيطية للمدينة العربية الاسلامية لابد من التطرق الى النواحي التالية : -

١ - **الهيكل العام للمدينة** : وهو الذى يوضح وظيفتها ثم تكوينها العام وتوزيع استعمالات الأرض فيها وتقسيماتها الاجتماعية ومقوماتها الاقتصادية .

٢ - **العناصر التخطيطية للمدينة** : كشبكة الطرق والشوارع التجارية والأسواق والساحات والمساجد والمبانى المركزية والعامة والمناطق المفتوحة .

٣ - **المظهر التخطيطى العام للمدينة** : وهو يوضح التكوينات المعمارية للمبانى وما تكونة من فراغات أو ما تؤكد عليه العناصر المميزة كالمآذن أو القباب أو الطرق المغطاه أو غيرها من العناصر .

هناك نوعين من المدن الاسلامية الأولى مدن قائمة ودخلها الاسلام ليغير من بعض ملامحها العامه فى اقامة المساجد أو الخدمات العامه . والنوع الثانى مدن اقامها الحكام والولاة لتكون مقارا لهم أو معسكرات لجيوشهم . وقد ظهرت كثير من المدن العربية الاسلامية القديمة لتكون عواصم للاقاليم المختلفة التى شملتها الدعوة الاسلامية . وكثيرا ماكان يستقل بعض هؤلاء الولاة ليقيموا لانفسهم حكما منفردا تتوارثه الأجيال المتتابعة من بعدهم . وقد شاهدت هذه الفترة من التاريخ العربى كثيرا من القلاقل وعدم الاستقرار والتشاحن على الحكم انصرف الناس بسببها عن الأمور العامه لمدنهم واتجهوا الى الأمور الخاصة بالاحياء التى يعيشون فيها سواء فى أمورهم الحياتيه أو الدينية . وتقوصلت كثير من أحياء المدن على نفسها وتركزت أنشطة السكان التجارية والدينية والتعليمية على طول الشوارع الرئيسية داخل هذه الاحياء . واقتصر ارتباط السكان بقيادات المدن عن طريق مشايخ الحارات أو المتصرفين فى أحيائها المختلفة . بينما ارتبط الحكام بمدنهم التى اقاموها لأنفسهم كما فى فسطاط عمرو بن العاص حتى قاهرة المعز لدين الله الفاطمى . كما ظهر هذا الأرتباط فى مدينة المنصور ببغداد كمقر للخليفة العباسى الذى سيطر بقصره ومقر حكمه على المدينة من مركزها حيث تشع شبكة الطرق المركزية التى تربطها مجموعة من الطرق الدائرية مقسمة بذلك المدينة الى أقسام منفصله يقيم فيها السكان ويمارسون انشطتهم الجماعية المحلية من عبادة وتجارة دون التدخل المباشر فى أمور الحكم أو أمور المدينة ككل فقد أرتبطت الأحياء بالحاكم عن طريق المتصرف لكل حى . وهكذا يتضح أن الرابطة بين السكان وأحيائهم المقفله كانت قويه بينما هذه الرابطة كانت أقل بكثير بين السكان والهيكل العام للمدينة خلافا لما كانت عليه الصورة فى مدينة العصور الوسطى باوربا حيث كانت ملجأ للفارين من حكم الاقطاع وملتقى لاتحادات التجار والصناع وقلعه ضد القراصنه والمغيرين وهذا ماساعد على قوة أرتباط السكان بمدنهم عامة فى هذه الفترة من التاريخ . وارتباط السكان بمدنهم أمر يتأثر بظروفهم الاجتماعية من ناحية وأسلوب الحكم من ناحية أخرى .

ومن ناحية أخرى غلبت الوظيفة الدفاعية على المدينة الاسلامية القديمة التى غلفتها الأسوار وأقيمت عند نهايات شوارعها البوابات والقلاع . وتكررت الصورة الدفاعية فى داخل المدن حيث أقيمت البوابات التى تقفل الأحياء وتؤمنها ليلا كما كانت الطرقات المتعرجة من العناصر التى ساعدت الوظيفة الدفاعية بجانب الأغراض المناخية وتختلف هذه الصوره عن الصورة الدفاعية للمدينة فى العصور الوسطى باوروبا حيث ظهرت واضحة بالنسبة للمدينة ككل دون أحيائها المختلفة كما كان الحال فى المدينة الاسلامية القديمة .

وتظهر الصوره العامه للمدينه الاسلاميه القديمه ككتله متلاحمة الاجزاء . تلتزم مبانيها بارتفاع يكاد يكون ثابتا فيما عدا المساجد التى ترتفع مآذنها الى السماء . و تعبر مساحات الظلال الكبيره التى تغطى المدينه عن الهيكل المعمارى لمبانيها المتداخله وافنيتها المتعددة التى تستقطب حياة السكان الى الداخل . وكثيرا ما تظهر الأسواق المغطاة وهى تمتد فى خطوط انسيابية عبر الكتل العمرانية معبرة عن محاور الحركة فى الأحياء المختلفة . وتظهر أسطح المبانى معبرة عن طريق الانشاء المستعملة فيها سواء من مجموعات من القباب والأقبية او الأسطح المستوية كما انة من الصعب تمييز الكيانات المستقله للاحياء المختلفه التى تتلاحم ببعضها مكونة الهيكل العمرانى للمدينة. كما يصعب فى نفس الوقت تتبع مسارات الطرق والشوارع التى تمتد فى خطوط ملتوية تتفرع منها شجيرات من المسالك المقفولة. وكثيراما يظهر الطريقين الرئيسين المتعامدين وهما يلتقيان فى مركز المدينة وينتهيان عند الأبواب الخارجية فى اسوار المدينة.

وتعطى مقاسات الطرق واطوالها انطباعا عن المقياس الانسانى للمدينة . هذا المقياس الذى فقد بعد ظهور السيارة فى فترة قصيرة من عمر المدن لم تتمكن خلالها الأحياء أو الاشلاء التى خلفتها طرق السيارات من الالتئام فى صورتها الطبيعية بمقاييسها الانسانيه الأصيله وهنا يكمن الهدف الرئيسى أمام مخططى المدن العربية المعاصره .

ونشير فى الفقرات التالية الى بعض القيم التخطيطية لنماذج من المدن العربية القديمة بشىء من التفصيل : -

المقومات التخطيطية لمدينة الفسطاط

اذا تتبعنا أسلوب استعمالات الأرض وتقسيمات المدن الاسلامية فى مصر منذ الفتح الاسلامى لوجدنا أن عمرو بن العاص بعد أن أرسى اساس مسجده الجامع أوكل الى أربعة من قوادة تخطيط الأرض حول الجامع الى أحياء أو خطط وأنزل كل قبيلة من تابعية فى خطة منها وكان لكل قبيلة مسجدها . أما المسجد الجامع فكانت تقام فيه الصلوات الجامعة كما كان يجتمع فيه الوالى بعماله وقواده للنظر فى شؤون البلاد ويخطب الناس كلما تسنى له ذلك . كما كان يجلس فيه القضاه ويحضره الناس لتلقى الدروس الدينية . أما عن أسواق المدينة وصناعتها المحلية فقد تحددت نوعياتها تبعا للسلع التى كانت تباع فيها وقد وجدت معظم الأسواق العامة خارج المدينة وعلى شواطىء النيل بالقرب من المواصلات النهرية التى كانت تمثل المنفذ للتجارة الخارجية . وذلك بخلاف الأسواق الداخلية التى اقيمت حول المساجد وبنفس التقسيم والأستعمال تكررت نفس الصوره بعد ذلك فى مدينة العسكر عاصمة الوالى العباسى .

المقومات التخطيطية لمدينة القطائع

وعندما آلت مصر الى ولاية أحد الخلفاء الأتراك بعد انقراض دولة العباسيين أناب عنه فى الولاية احمد بن طولون وهو تركى الأصل من اقليم بخارى فى بلاد ماوراء النهرين فاقام فى مصر مدينة تماثل (سر من رأى) أو سامراء التى ولد فيها وأطلق على مدينته الجديدة اسم القطائع لانه اقطعها بين خدمه وحاشيه ورجال دولته وحيث كل قطعية باسم سكانها . ومع ذلك أقام فيها القصور الخاصة التى اشتهرت بالبذخ والسخاء كما أقام المستشفيات والملاجيء والخدمات لأفراد الشعب وذلك بالاضافة الى الجامع الكبير المعروف باسمه فى وسط المدينة والمساجد الأخرى

التى اقامها فى الأنحاء المختلفة من المدينة ، وبعد ذلك بدأ العمران ينتشر تلقائيا فى المدينة وتفرقت فيها الطرقات والأزقة وبنيت فيها الحمامات والأفران وامتدت فيها الأسواق التى حملت اسمائها المرتبطة بنوعيات السلع التى كانت تباع فيها وأمتدت المدينة بعد ذلك الى ان اتصلت بمواقع العسكر والفسطاط .

المقومات التخطيطية للقاهرة المعزية

عندما هبت الرياح على مصر من جهة الغرب أقام الفاطميون عاصمتهم التى سميت بالقاهرة المعزية . وكان أول مابناه جوهر الصقلى فيها هو السور والبوابات بقصد الحماية والدفاع وكانت قصور الخلفاء ودور الحكم تمثل قلب المدينه . فقد قال المقريزى فى تاريخ القاهره ان بناء القاهره انما قصد به ان تكون منزل سكنى للخليفة وحرمه وجنده وخواصه ومعقل قتال يتحصن به ويلجأ اليه . وهكذا بنيت القاهره لا حول المسجد الجامع كما كانت الصوره فى المدن التى سبقتها ولكن بنيت حول القصرين اللذين اعدهما جوهر القائد للخليفة المعز لدين الله الفاطمى — القصر الشرق الكبير والقصر الغربى الصغير وما بينهما من ساحة عامة سميت فيما بعد مابين القصرين والتى أمتد منها شارع المعز شمالا وجنوبا وتفرعت منه الطرقات والزقاق وكذلك انتشرت فى المدينة (المناظر) وأمكنه الترفيه المفتوحه التى كان يقصدها الخلفاء للتنزهه والترويض وأقيم الجامع الأزهر الى الجنوب من القصر الكبير وان كان يمثل المركز الدينى والثقافى للمدينة إلا أنه لم يعد يمثل مركز الحكم الذى انفصل عنه الى ساحة القصرين .

ومن الواضح ان الساحه التى بين القصرين لم تكن لتفصل بينهما بل كان هناك ممرا أسفلها يربط بينهما حيث يستطيع الخليفة أن يتحرك بين القصرين دون أن يعبر الساحة وهذه الصورة تكاد تشابة العلاقة بين القصرين الذى بناهما اخناتون فى تل العمارنه وان كان يصل بينهما جسرا من المبانى يعبر الساحة العامه التى بين القصرين . ولم يكن هذا الجسر للاتصال فقط بل كان الملك يستعرض من شرفته جيوشه ورعيته .

وفى هذا العصر أرتبط الحكام بسائر أفراد الشعب من خلال ما ابتدعوه لهم من الأعياد والمواسم التى كانت تضفى على القاهره ثوبا قشيبا من البهجة والزخرف انعش اقتصادها وجعل لها مكانتها المرموقة فى العالم العربى الى أن أصاب المدينة شدة قاسيه فى عهد المنتصر حيث انتشرت الأمراض والأوبئة أدت بكيان المدينة وأضعفت مقوماتها .

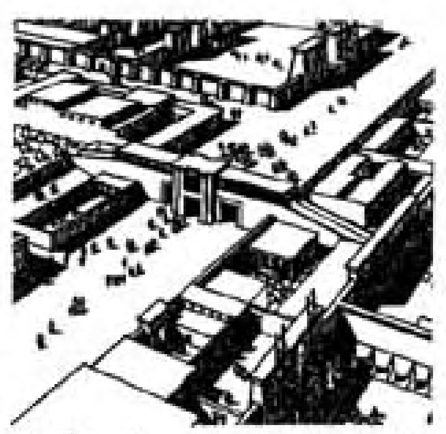


● أتصال القصرين يماثل مثل اتصال القصرين فى مدينة تل العمارنة بجسر علوى.

المقومات التخطيطية للقاهرة الموحدة

واذا كانت قاهرة المعز قد أنشأت منفصلة عن سابقاتها من المدن فقد ظلت مدينة الفسطاط تضم معظم المراكز التجارية التى أرتبطت بالسكان بعد زوال مقومات الحكم فيها الى أن جاء صلاح الدين فوحد العواصم الاسلامية السابقة مع القاهره المعزية واحاطها بسور واحد لتكون حاضرة ملكة وشجع أفراد الشعب على سكنى القاهره وأقامة المنازل فيها محاولا بذلك ربط السكان بمدينتهم الكبيرة .

وبعد هذه المرحلة التى أصيبت فيها المدينة بشدة قاسية فى عهد المنتصر جاء المماليك وأقاموا فى الفراغات التى بقيت فى القاهرة المعزية المساجد وملحقاتها من المستشفيات والمدارس ثم تعدوا بعد ذلك حدود القاهره شمالا . وتبارى كل من سلاطينهم فى اقامة المبانى التى تخلد ذكراه . وفى هذه الفترة ظهرت روائع الفن المعمارى فى المساجد والمبانى العامه ولم يعد للتخطيط دور كبير فى هذه الفترة اذ انفصل سلاطين المماليك عن الشعب وتعالوا عليه . وتجمع الشعب العامل فى طوائف حرفية لكل طائفة شيخها وعلمها المميز الذى كان يرفع فى المهرجانات والاحتفالات



● الاستمرار الحضارى بين القصرين — قصر الحكم والقصر السكنى مع الاتصال بجسر يعبر الطريق الرئيسى حيث يلتقى الملك برعيته من اعلا ..

العامه التى ابتدعها الفاطميون . ومن ناحية أخرى ازدهرت التجارة فى هذه الفترة بين الشرق والغرب عن طريق مصر فعمرت السلع أسواق المدينة وكان ذلك سببا فى اقامة الخانات والفنادق والأسواق وكان من أشهرها سوق القصبه وهو عبارة عن الشارع الطويل الذى كان يعرف بقصبة القاهرة الممتدة على طول المدينة من شمالها عند بوابة الفتوح حتى جنوبها عند باب زويلة وعلى جانبيه كما يذكر المقريزى كان يوجد حوالى ١٢٠٠ حانوت وكان يتفرع من سوق القصبة كثير من الشوارع التجارية الجانبية لكل منها اسمها النوعى مثل أسواق الفسطاط .

المقومات التخطيطية لمدينة المنصور فى بغداد

وبنفس المقومات التخطيطية بنى المنصور عاصمته الجديدة فى بغداد على الجانب الغربى من دجله وذلك لسهولة المواصلات اليها . وتعرف مدينة المنصور (بالمدينة الدائرية) وذلك نظرا لاستدارتها الكاملة اذ كان يشع منها أربع طرق متعامده تشير الى الجهات الأصليه وتصل المدينة بالكوفة والبصره وخراسان وسوريه وكان فى نهاية كل منها بوابة للدفاع والحراسة . وبنفس الأسلوب الذى تكرر فى المدن الاسلامية بمصر قسم المنصور المدينة التى توسطها مسجدة الكبير وقصره ودواوينة الى قطاعات مختلفة أسكن فيها حاشية ومواليه . وقد فصل الحاكم نفسه عن سكان المدينة بسورين حول قصره كما أحاطها بالخارج بسور ثالث أخر فكانت المدينة بهذا التكوين مرتبطة بكل مقوماتها بشخصية الحاكم بعيدة التعبير عن المقومات الاجتماعية لسكانها الى درجة انه قيل أن الخليفة المنصور قد تأثر من ملاحظات امبراطور قسطنطينه الذى زاره فى ذلك الوقت عن وجود بعض النقص فى المدينة الجديدة حاول الخليفة معالجتها وهى ضرورة فصل نفسه عن الشعب حتى لا تتفشى أسراره فأقام حول قصره حلقتين من الأسوار العالية بينهما أشجار عالية كما أشارت ملاحظات الأمبراطور كذلك الى ضرورة مد المدينة بالمياه وزراعة انحائها بالأشجار وسرعان ما امتدت المدينة بعد ذلك خارج الأسوار على شكل ضواحى وبلغت بغداد معظم عمارتها بعد ذلك فى أيام المأمون ولم يبق من أثر الدائرية شىء .

وبنفس المقومات بنيت مدينة البصرة كمعسكر لجيش الحاكم ثم قسمت بعد اعادة بنائها باللبن الى خطط للقبائل المرتبطة بالحكم . وبنفس الصورة بنيت الكوفة كاحدى المداخل الحربية للعراق .

المقومات التخطيطية فى مدن المغرب العربى

وفى غرب العالم العربى انشأ العرب كثيرا من المدن الجديدة كما حافظوا على بعض المدن القديمة التى كانت قائمة ابان الحكم الاسلامى . فالقيروان التى انشأها عقبة بن نافع كانت هى الأخرى معسكرا لجنده . والقيروان كما للفسطاط معنى واحد وهو الخيمة . كما ظهرت مدن أخرى جديدة فى هذه الفترة مثل تلمسان والجزائر . وبنفس الأسلوب نجد ان المدن الاسلامية فى هذا الجزء من العالم العربى لم تنشأ نشأة عضوية كما نشأت مدن العصور الوسطى بأوروبا - كما يقول المؤرخون - وإنما أنشأت كل منها دفعة واحدة بأمر من الخليفة . وكان هذا سببا فى ان سكان القرى المجاوره لم يشعروا بأى ارتباط بهذه المدن بل انفصلوا عنها عاطفيا وعمليا .

انه من الملاحظ أن معظم المدن الاسلامية القديمة فى المغرب العربى لاتزال محتفظة بمقوماتها التخطيطية بعكس ماتعرضت له مدن المشرق العربى التى أنشأت فى هذه الحقبة من التاريخ . فمدينة فاس بالمغرب مثل واضح للصمود ولاتزال تقاوم التيارات الحضارية المعاصرة التى بدأت تظهر فى الأحياء الجديدة التى أنشأت خارج المدينة . كما لاتزال المدن القديمة فى مراكش والرباط وغيرها نماذج معبرة عن مقومات المدينة الاسلامية .

المقومات التخطيطية للمـــدن القـديمة بعد الفتح الاسـلامى

وإذا كان ما سبق ذكره جاء بالنسبة للمدن الجديدة التى اقامها العرب فى العصر الاسلامى فان المدن القديمة والتى كانت قائمة حينذاك قد تعرضت هى الأخرى الى كثير من الانطباعات الشخصية لفاتحيها . فبعد الفتح الاسلامى لمدنة القدس مثلا اقيمت المساجد ودخلت الحضارة العربية بلغتها وتعاليمها . ففى عصر بنى امية تم بناء مسجد الصخرة وقبتها عام ٦٩١ م وبجوارهما بنى المسجد الأقصى عام ٦٩٣ م . وفى عهد الفاطميين صدرت عن الحاكم بأمر الله أوامر غريبه غيرت معالم المدينة كما غير الملك الظاهرة من بعده تخطيط المسجد الأقصى . وفى عصر صلاح الدين اقيمت بعض المساجد والمدارس والمستشفيات ثم جاءت المماليك البرجية والبحرية وأضافوا كثيرا من المعالم المعمارية فى المدينة فاقاموا كثيرا من المدارس ورمموا بعض المساجد . وهكذا ترك كل حاكم بصماته العمرانية على المدينة دون اعتبار لما اقامه السابقون الأمر الذى يؤكد سماحة الدين الاسلامى عند دخوله الامصار والبلدان فهو دين بناء لا دين هدم أو تدمير . فاحتفظت المدن القديمة بخصائصها الطبيعية المميزة فى الوقت الذى تغيرت فيه مقوماتها الدينية والثقافية .

العناصر التخطيطية للمدينة الاسلامية

لما كانت مقومات التخطيط العام للمدينة الاسلامية لا تعطى القدر الكافى من الأسس التى يمكن الاعتماد عليها فى ربط المدينة العربية المعاصرة بالقيم الحضارية فان الأمر يستدعى الاتجاه بعد ذلك الى العناصر المميزة فى تخطيط المدينة الاسلامية مثل المكانة التخطيطية للمساجد والمبانى العامة أو المميزات التخطيطية للأسواق والشوارع التجارية أو الساحات العامة أو الاسكان ومبانى الخدمات وشبكات الطرق والمرافق وهو ما يمكن تحليله على النحو التالى : -

١ - المسجد

كان المسجد الجامع فى كثير من الأحيان يعتبر المركز الروحى أو الدينى والثقافى للمدينة وكان يحتل موقعة فى مكان متوسط منها كما فى مدن الفسطاط أو العسكر أو القطائع أو مدينة المنصور ببغداد إلا أنه فى أحيان متقدمة لم يكن يحتل هذا الموقع المتوسط من المدينة ففى القاهرة المعزية مثلا لم يكن المسجد هو مركز المدينة بل كان كل من القصر الشرق الكبير والغربى الصغير والساحة التى بينهما يحتلان وسط المدينة . واذا كان المسجد الجامع فى كثير من الأحيان يرتبط ببعض الأنشطة المكملة مثل الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية إلا أنه فى أحيان أخرى كان يرتبط بمقر الحاكم ودواوينه كما كان فى مدينة المنصور ببغداد .

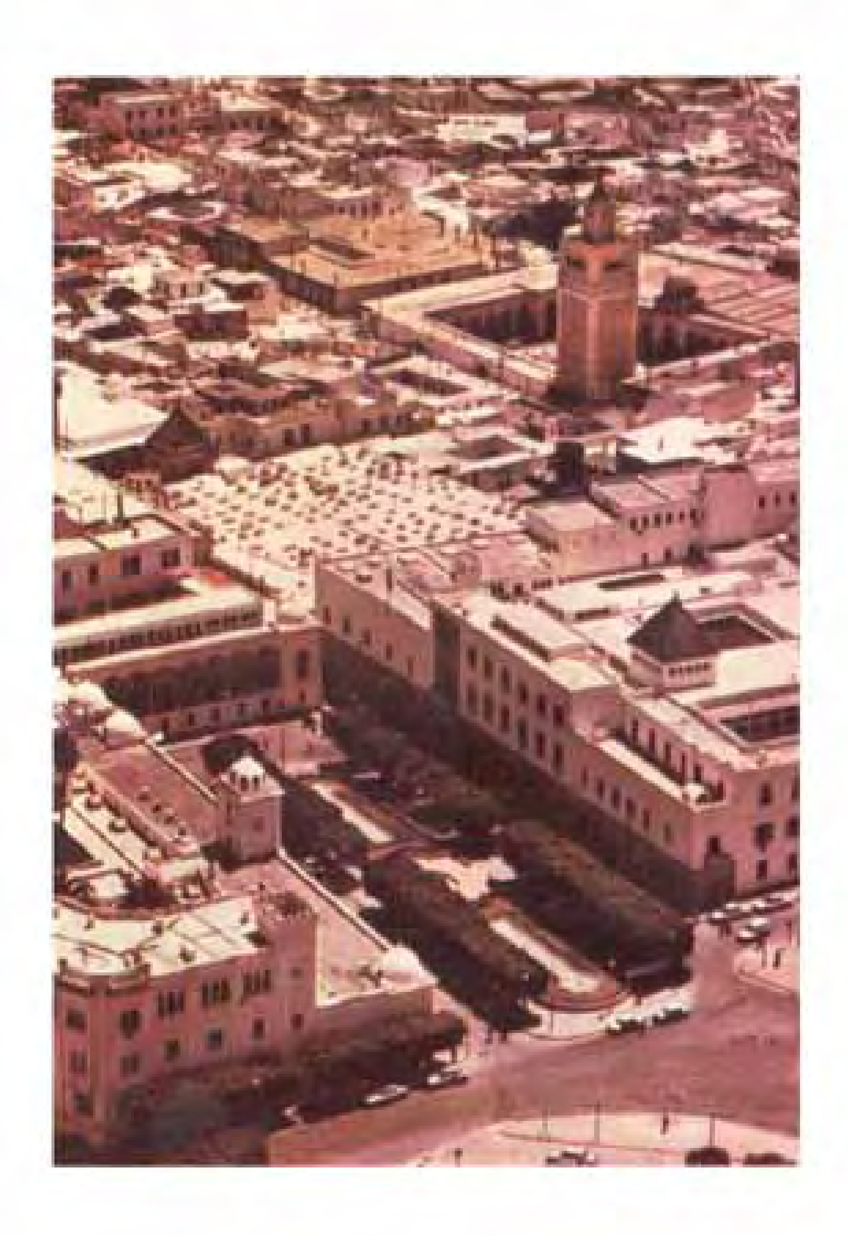
ويلاحظ من تتبع مكانة المسجد الجامع بالمدينة على مر العصور الاسلامية أنه فى صدر الاسلام كانت له المكانه الأولى التى تبلور حولها التكوين الطبيعى للمدينة باعتبار أن المسجد فى ذلك الوقت كان هو مصدر التعاليم الاسلامية وملتقى الحاكم بتجمعات السكان . ومع مرور الوقت بدأت الشخصية الفردية للحاكم تظهر بالتدرج فظهر اهتمامه برفاهيته وحاشيته وجنده . فارتبط المسجد بعد ذلك بقصر الحاكم ودواوينه كما كان فى المدينة الدائرية التى بناها المنصور . وبعد ذلك انفصل المسجد عن القصر الحاكم الذى استمر يأخذ مكانه المتوسط فى المدينة ولم يعد المسجد الجامع بعد ذلك يمثل مركز الثقل لوسط المدينة كما يتضح من موقع الجامع الأزهر بالنسبة لقصور الفاطميين فى القاهرة المعزية . وتطور بعد ذلك الهدف من عمارة المساجد الى ان أصبحت تمثل عملا من أعمال التفاخر عند الحكام كما مارسه المماليك الذين بنو المساجد فى شمال القاهرة أو كما تصوره محمد على الذى بنى مسجده الكبير بعد ذلك ليطل على مدينة القاهرة من قلعة صلاح الدين وهكذا أصبح المسجد فى الفترات الأخيرة من العصر الاسلامى لا يمثل مركز الثقل الذى تتبلور حوله المدينة العربيه . ان مكانة المسجد فى المدينة تعبر عن مدى ارتباط الناس بالاسلام كدين ودنيا .

ومع التحول الذى طرأ على مكانة المسجد الجامع فى المدينة العربية القديمة منذ فجر الاسلام فان المساجد الأخرى التى كانت تخدم الأحياء المختلفة من المدن لم تفقد مكانتها التخطيطية فتجمعت حولها مختلف الأنشطة العلمية والثقافية والصحية ثم الخدمات التجارية لهذه الأحياء وإن كانت هذه المساجد لم تستطع أن تجذب اليها مجموعة الأنشطة الادارية المحلية التى أستمرت متمركزة فى وسط المدينة سواء أكانت مرتبطة بالمسجد الجامع أو بعد ذلك بقصر الحاكم ودواوينه .

وكان المسجد الجامع كثيرا ما يتميز بمساحته الكبيرة عن غيره من المساجد المحلية التى كانت ملتحمة التحاما عضويا بمبانى الأحياء كما أن تأثيره الشكلى يختلف كثيراً عن سواه سواء بالنسبة لواجهاته أو قبابه أو مآذنه فلم يكن هناك تشابه فى التأثير العام للمساجد الجامعة والمساجد المحلية وهذه ظاهرة أخرى لارتباط بناء الجوامع بالحكام من ناحية والمساجد المحلية بالسكان فى هذه الأحياء من ناحية اخرى الأمر الذى أظهرها فى صورة أكثر تواضعا واقوى التحاما بالناس . فالمآذن والقباب وأرتفاعها فى سماء المدينة العربية القديمة يمكن التعبير بها عن وضع المساجد المختلفة فى التكوين العام للمدينة .



● مركز مدينه طنطا بعصر صوره من مدن الاقاليم لتجميع الحياه فيها حول المسجد كمركز ثقل التكوين العام للمدينه



● المسجد قلب المدينه فى المركز الادارى والتجارى للمدينه - تونس



• بناء التجمع السكنى يتجانس مع بناء المسجد والمأذنه فى بلدة مذاب بالجزائر .

٢ ــ الساحات العامة

ترتبط المساجد وخاصة المساجد الجامعة منها بالساحات العامة التى تطورت بدورها مع تطور المكانة التخطيطية لهذه المساجد فى المدينة العربية القديمة . وكانت الوظيفة الأساسية للساحات العامة للمدن على مر العصور هى ممارسة الأنشطة الجماعية للجماهير سواء منها الدينية أو الاجتماعية أو التجارية أو السياسية وإن كانت بعض هذه الأنشطة تغلب على وظيفة الساحة فى مدن العصور التاريخية المختلفة . فكان النشاط التجارى يغلب على الأجوار الاغريقية كما كان النشاط السياسى يغلب على الفوروم الرومانى أما الميدان فى مدن العصور الوسطى باوروبا فكان يضم معظم هذه الأنشطة . أما فى المدينة الاسلامية القديمة فكادت تتلاشى وظيفة الساحة فى صدر الاسلام وذلك لقيام الفناء المكشوف داخل المسجد الجامع بهذه الوظيفة . ومن هنا لم تظهر الساحة العامة بوسط المدينة كعنصر بارز فى تخطيطها . ومع تطور المكانة التخطيطية للمساجد وظهور الشخصية الفردية للحكام واهتمامهم بقصورهم ودواوينهم بجانب اهتمامهم بالمساجد برزت أهمية الساحة وأخذت وظيفة الفناء الداخلى للمسجد الجامع . فعندما بدأ أحمد بن طولون فى بناء القطائع فى عام ٨٧٠م - بدأ بتشييد قصره كنواة للمدينة ثم حول السهل الواقع بين قصره وجبل (يشكر) الى ميدان كبير لالعاب الفروسية وعرض الجيوش بعيدا عن مسجده الكبير . كما تكررت نفس الصورة فى قاهرة المعز عندما كانت الساحة العامه للمدينة تقع بين القصر الشرقى الذى بناه جوهر الصقلى للمعز والقصر الغربى الصغير الذى اقامه العزيز بالله بن المعز وسميت هذه الساحة (مابين القصرين) بعيدة عن الجامع الأزهر وقد خصصت لعرض

الجيوش وبعض الاحتفالات بالمناسبات الوطنية . ومع ذلك فقد كانت كثيرا من الاحتفالات الدينية سواء فى الاعياد أو فى المواسم والمناسبات التى ابتدعها الفاطميون تقام فى أماكن متفرقة من المدينة حيث كانت تمر مواكب الخلفاء بالشوارع الرئيسية . وفى عصر المماليك تلاشت وظيفة الساحة من المدينة وذلك لانفصال الحكام عن الشعب مع زيادة ميلهم الى الترف الى ان قاموا لانفسهم ميادين خاصة لممارسة رياضتهم المفضلة خارج المدينة . وأصبحت الاحتفالات العامه تبدأ عند نقط التقاء الناس عند الجوامع أو القلاع لتنتهى عند نقط أخرى فى المدينة . حيث كانت فئات الشعب تسير حاملة اعلامها ضاربة مزاميرها . وفى مكان آخر مثل اصفهان نجد ان الساحة الكبرى التى تحدها المساجد والمبانى الرسمية تستعمل لممارسة رياضة الخيول قبل ان تتحول الى متنزه يتوسط المدينة .

ومع وجود الساحات العامه فى المدن الاسلامية القديمة وجدت بعض الساحات الصغيرة التى كانت تمثل كل منها متسعا غير منتظم أمام المساجد المحلية تقام فيها الأسواق اليومية أو الموسمية . معبرة بذلك عن ظاهرة من مظاهر الارتباط العاطفى بين السكان وأحيائهم الوطنية مع اعتبار المسجد مركزا لهذا الارتباط .

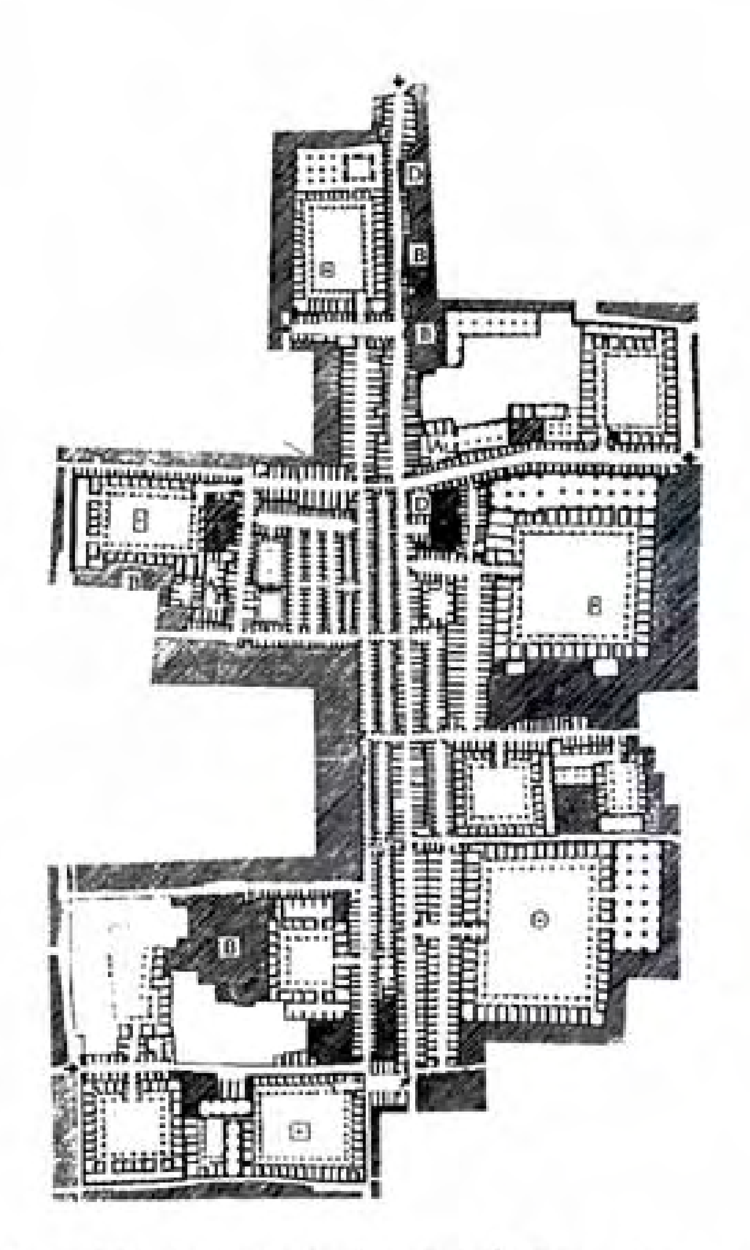
٣ ــ الأسواق والشوارع التجارية

ولما كانت نسبة كبيرة من سكان المدن العربية تعمل بالتجارة نظرا لازدياد النشاط التجارى العابر فى هذه المنطقة من العالم فقد انعكست هذه الظاهرة على العناصر التخطيطية المكونة للمدينة العربية القديمة . فاقيمت الأسواق فى مناطق خاصة من المدينة كما امتد النشاط التجارى على طول الشوارع فى مناطق أخرى . وهنا يجدر الفصل بين الأسواق التى تحوى النشاط التجارى الموسمى أو المتنقل وبين الشوارع التجارية التى تحتوى النشاط التجارى الثابت فى المحلات التجارية وقد سميت هذه الأسواق بأسماء السلع التجارية التى كانت تباع فى كل منها .

لقد كانت الشوارع التجارية أو الأسواق من أهم العناصر التخطيطية التى أرتبطت بالسكان فى المدينة الاسلامية اذ لم يتأثر هذا النوع من النشاط الجماعى كثيرا بالبصمات الشخصية التى تركها الحكام الذين تتابعوا عليها فى العصور المختلفة . ومن هنا كانت الشوارع التجارية أو الأسواق من أهم العناصر المكونة للتراث الحضارى للمدينة الاسلامية القديمة لما كان لها من صفة الاستمرار والنمو العضوى .

لقد كانت الأسواق العامه تقع عند ملتقى طرق النقل البرية أو النهرية كما كان الحال فى مدينة الفسطاط عندما ظهرت كثيرا من المحلات التجارية على ساحل النيل . بينما بنى عبد العزيز بن مروان بعض المناطق التجارية داخل المدينة نفسها وكان لها مسمياتها النوعية مثل قيساريه (أى الشارع التجارى) العسل وقيسارية البز (المنسوجات) وسوق القناديل فى هذه الحقبة من التاريخ ازدهرت التجارة الوافده من بحر الروم (البحر المتوسط) ومن بحر القلزم (البحر الأحمر) وأستمرت هذه الأسواق عامة حتى بعد بناء مدينتى العسكر والقطائع التى ارتبطا بها بعد ذلك .

وتكررت الصورة فى مدينة العسكر ثم فى مدينة القطائع التى سميت أسواقها بمسميات شبه نوعية مثل سوق العيارين وكان يجميع العطارين والبزازين وسوق الفاميين وكان يجمع الجزارين والبقالين وأمتدت الصورة فى العصر الفاطمى والعصر الأيوبى الى ان زادت حركة التجارة الشرقية التى كانت تخترق مصر والشام فى طريقها الى أوروبا فى عصر المماليك الأمر الذى استدعى بناء الخانات أو الفنادق والأسواق . ففى الخانات والفنادق كان ينزل التجار القادمون من الشام بسلعهم ودوابهم ويختزنون بضائعهم فى المخازن والحواصل وتؤدى لهم الأعمال المصرفية . واشتهرت هذه الفترة ببناء كثير من الوكالات والخانات مثل خان مسرور وخان الخليلى الذى هدمه السلطان الغورى بعد ذلك ليبنى مكانة مجموعة من الدكاكين والربوع والوكالات التى هدمت بدورها وأعيد بناء خان الخليلى مرة أخرى .



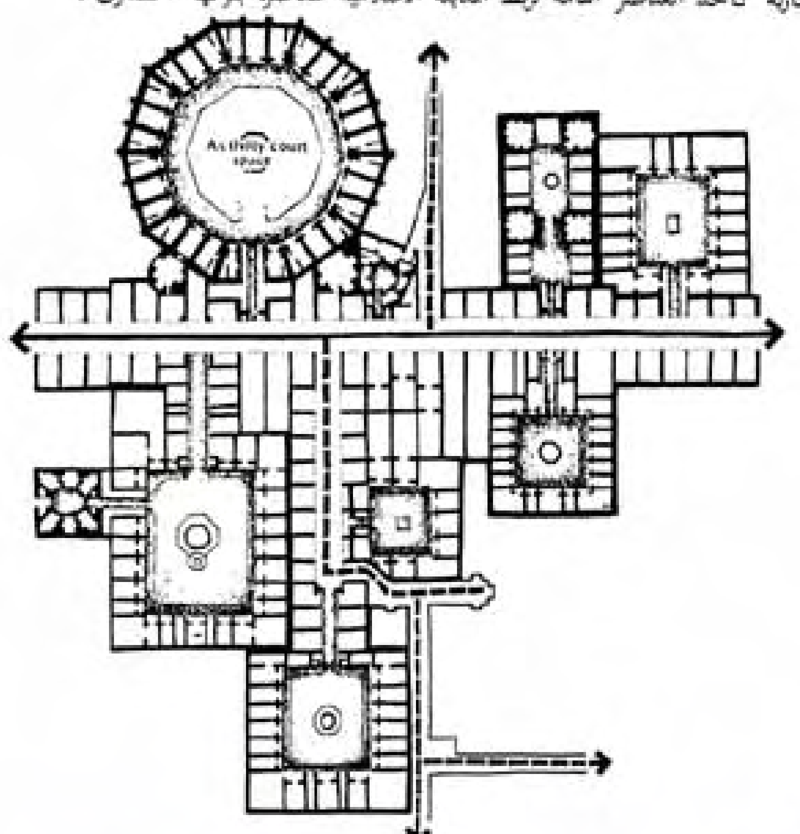
● الحركة وتدرج الفراغات – سوق مدينة حلب

واستمرت الصورة الغالبة لأسواق القاهرة القديمة فى الشوارع التجارية التخصصية والتى سميت أسواقها باسماء السلع والبضائع التى تحويها . ومن أهم الأسواق سوق القصبة على طول شارع القصبة الذى كان بمثابة العمود الفقرى لقاهرة المعز ويمتد من باب الفتوح حتى باب زويلة مارا فيما بين القصرين وقد سميت اجزاؤه المختلفة بأسماء السلع التى بها وتفرعت من هذا الشارع التجارى الرئيسى فروعا من الشوارع التجارية التخصصية مثل سوق خان الدواسين وسوق حارة برجوان . وكان من الأسواق النوعية سوق الشماعين وسوق الدجاجية وسوق السلاح وسوق القفصيات وسوق الجوخيين وسوق الحلاويين وسوق السوايين الصاغة وسوق الصنادقيين وسوق الحريريين . ولاتزال آثار هذه الشوارع التجارية أو الأسواق قائمة فى المناطق المختلفة من القاهرة القديمة . وأهمها سوق الغورية فى أحد أجزاء شارع المعز لدين الله أو ماكان يسمى بشارع القصبه .

وفى دمشق الأموية تكررت نفس الصورة التى لاتزال آثارها قائمة فى الشارع التجارى لسوق الحميدية ثم تكررت نفس الصورة فى مدينة بغداد القديمة . وان كان سوق بغداد الأولى تقع فى قرية صغيرة خارج مدينة المنصور ثم التحمت بعد ذلك بالهيكل العام للمدينة ولا تزال آثار الشوارع التجارية قائمة فى بغداد فى سوق الشرجه وهو مقسم نوعيا الى عدة شوارع تجاريه . وتكررت صوره الشوارع التجارية النوعية بعد ذلك فى مدينة القدس فى العصر العثمانى فظهرت الأسواق المسقوفه بالعقود والمرصوفه بالبلاط الحجرى مثل السوق الطويل وسوق الحلاجين وسوق

الغلال وسوق الحرير وسوق البزازين وسوق العطارين وسوق الجوهرات . وتكررت الصوره كذلك فى الأسواق القديمة فى مدن المغرب مثل مراكش وفاس ومدن المشرق مثل اصفهان وشيراز بايران .

وهكذا كان الشارع التجارى من أهم العناصر التخطيطية المشتركة فى المدن الاسلامية القديمة فى المشرق والمغرب وارتبطت بسكانها . وهى بذلك تعتبر مدخلا هاما فى تخطيط المناطق التجارية كأحد العناصر الهامه لربط المدينة الاسلامية المعاصرة بتراثها الحضارى .



● تتابع الحركة مع التدرج فى الأفنيه احد خصائص التخطيط العمرانى للمدينه الاسلاميه - بازار كاشان - ايران ◄

● التكوين المعمارى فى احد المراكز التجاريه بالقاهره الاسلاميه ▼



• السوق المكشوف مع السوق المغطى في مدينة رسالى . بالمغرب .



• السوق الميز في الشرق واخذ عنه الغرب   سوق مدينة حلب سوريا ▼



المظهر التخطيطي

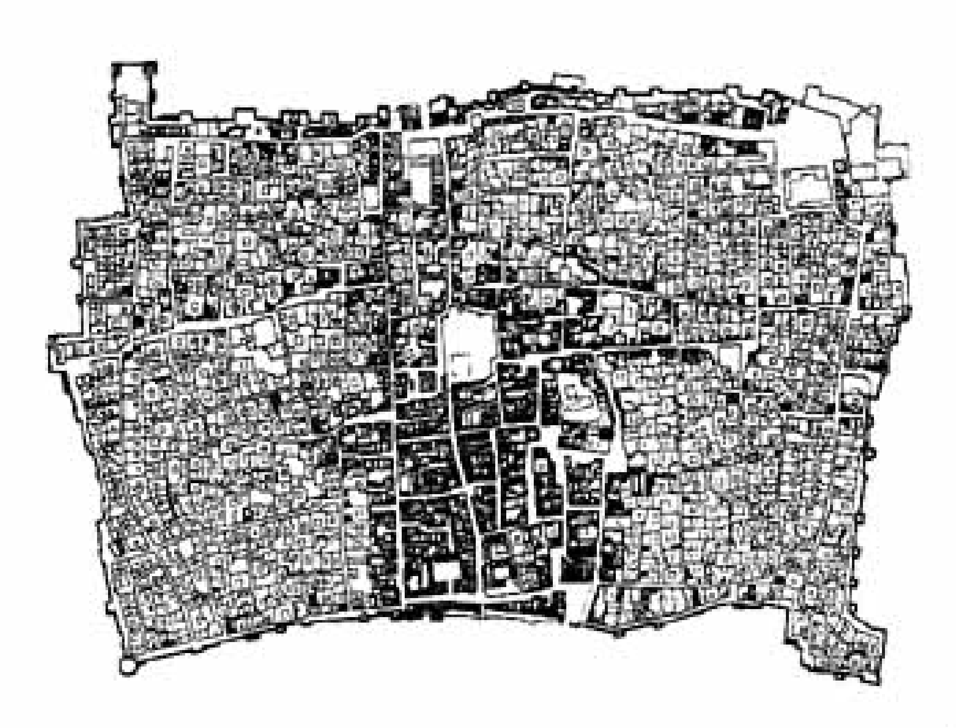
يرتبط المظهر التخطيطي للمدينة العربية بالتكوينات المعمارية للمباني وما تكونه من فراغات وما يظهر فيها من العناصر المعمارية مثل المآذن والقباب والأحواش أو الطرق المغطاة أو غيرها من العناصر التي فرضتها الخصائص الطبيعية والمناخية للمكان أو الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان .

والمظهر التخطيطي للمدينة يظهر للمخطط من زاويتين مختلفتين تماما . الأولى نظرته العامه الى المدينة من أعلا والاخرى نظرته المحلية الى المدينة من الداخل وهي النظرة التي ترتبط بمقياس الانسان واحساسه بالحجوم والفراغات التي تكون المظهر أو الشكل الداخلي للمدينة التي يعيش فيها . ودائما مايبدأ المخطط بالنظرة الأولى وهي النظرة العامه للمدينة وينتهي منها الى النظرة الثانية لداخل المدينة وهو في هذه الحالة قد يفقد كثيرا من احساسه بمقياس الانسان فيها . فالمدينة القديمة في الأصل قد نشأت مع النظره المحلية للمعماري أو المخطط لداخل المدينة وليس على أساس نظرته العامه اليها كما هو الحال في الوقت الحاضر اللهم إلا إذا أرتبطت المدينة بشخص واحد يرسم حدودها أو يحدد الشارعين الرئيسيين فيها كما حدث في المدن العربية الدفاعية مثل مدينة المنصور وغيرها .

وتمشيا مع طبيعة العمل التخطيطي فان المظهر التخطيطي للمدينة الاسلامية القديمة يمكن أن ينظر اليه من خلال النظرتين الخارجية والداخلية معا. فالمظهر التخطيطي لداخل المدينة يتأثر بالظروف المناخية والاجتماعية وعوامل الامن والدفاع ثم بمدى ارتباط السكان بمدنهم، ومن هذه العوامل ما يوضح الأسباب التي جعلت عرض الشارع يقل كثيرا عن ارتفاع المباني على جانبية لتوفير اكثر كميه من الظلال للمارة فية وقد يتطور الامر الى تسقيف هذه الشوارع كما رأينا في الشوارع التجارية في بعض المدن الاسلاميه القديمه كالقدس ودمشق وحلب واصفهان. ومن ناحية اخرى نجد أن ضيق عروض الشوارع يساعد كثيرا على خلق الروابط الاجتماعية بين سكان الاحياء التي تمر فيها كما أنها تعمل على تنشيط الحركة التجارية في الاسواق الممتدة وهذه ظاهره عامه في مدن العالم . ومن ناحية أخرى فان استمرار المباني على جوانب الشوارع يعكس متطلبا من متطلبات الامن في الاحياء القديمة للمدينة وذلك بالاضافة الى البوابات التي كانت تغلق ليلا كما كانت عليه الحال في العصر العثماني . أما أرتباط السكان بالحي فيظهر في تجمعاتهم عند المساجد ولقاءاتهم اثناء حركتهم بين الأنشطة المختلفة على طول الشارع الرئيسي للحي والذي يتغير عرضه من مكان لاخر الأمر الذي يعطي لفراغ الشارع مقياسا مناسبا يرتبط بحركة الانسان . والشارع بهذه الصورة يعتبر مظهرا هاما من المظاهر التخطيطية التي يمكن تطبيقها عند تخطيط الأحياء السكنية في المدينة الاسلامية المعاصرة باعتباره مخصصا للمشاه ومنفصلا انفصالا تاما عن حركة السيارة داخل هذه الأحياء .

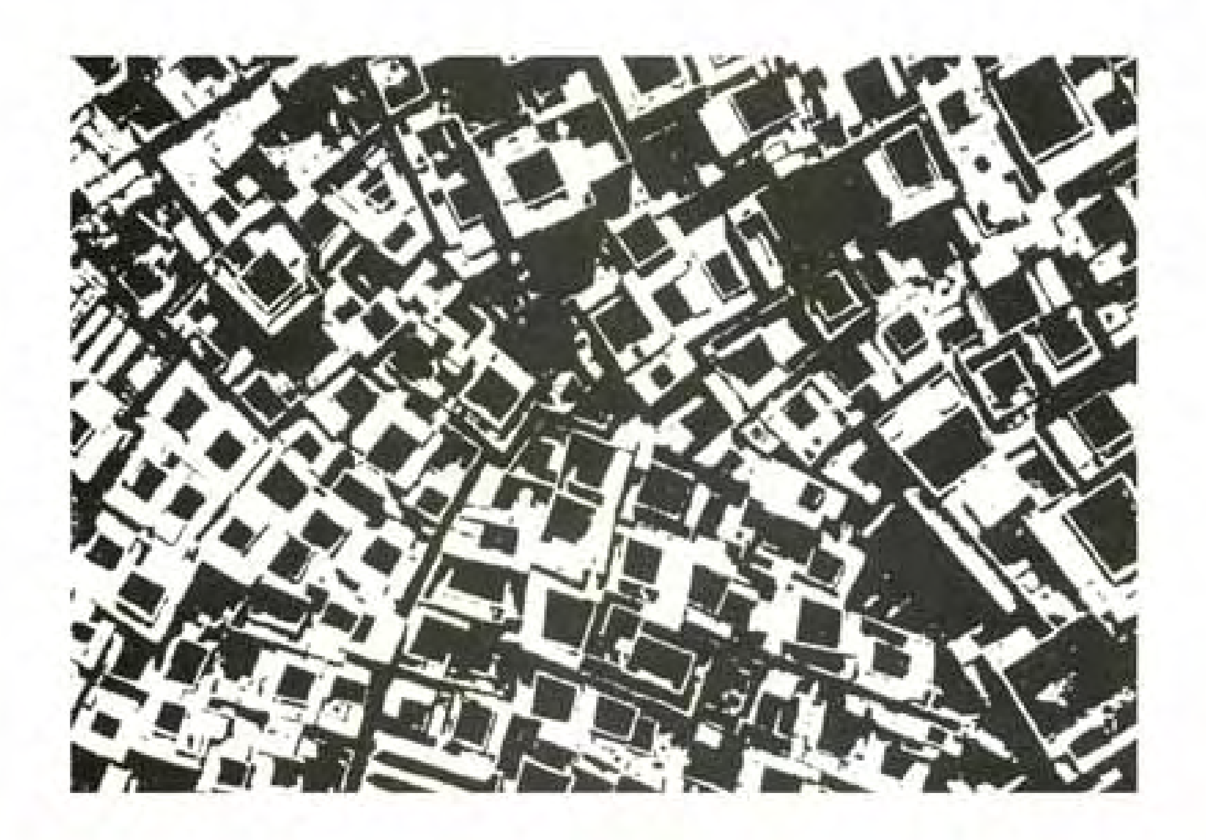
واذا نظرنا الى القطاع العرضي للشارع في بعض المدن الاسلامية القديمة نجد أن البروزات الخارجيه للمباني على الجانبين تزداد تدريجيا من الأدوار السفلى الى الادوار العليا وهذا يزيد من عرض القطاع عند مستوى الطريق من العرض العلوي للقطاع الامر الذي يساعد على زيادة كمية الظلال وعلى حركة الهواء وتجدده من أسفل الى اعلى وهذه الصورة تعطي الفراغ الذي يخلقة الشارع في المدينة العربية القديمة مظهرا آخر من المظاهر المميزة التي يمكن تطبيقها في المدن المعاصره .

• النسيج العمراني للمدينة الاسلامية التاريخية - المدينة الاردنية - يلاحظ الامتداد الطولي لشارع التجاري المغطى



• النسيج العمراني يوضح اتجاهات الطرق وتنوعاتها - في المدينة القديمة - صفاقس بتونس

• نمط النسيج العمراني المترابط - الأفقي تؤكد اتجاه الحياة الى الداخل بما يتناسب مع القيم الاسلامية والبيئة الطبيعية المغرب





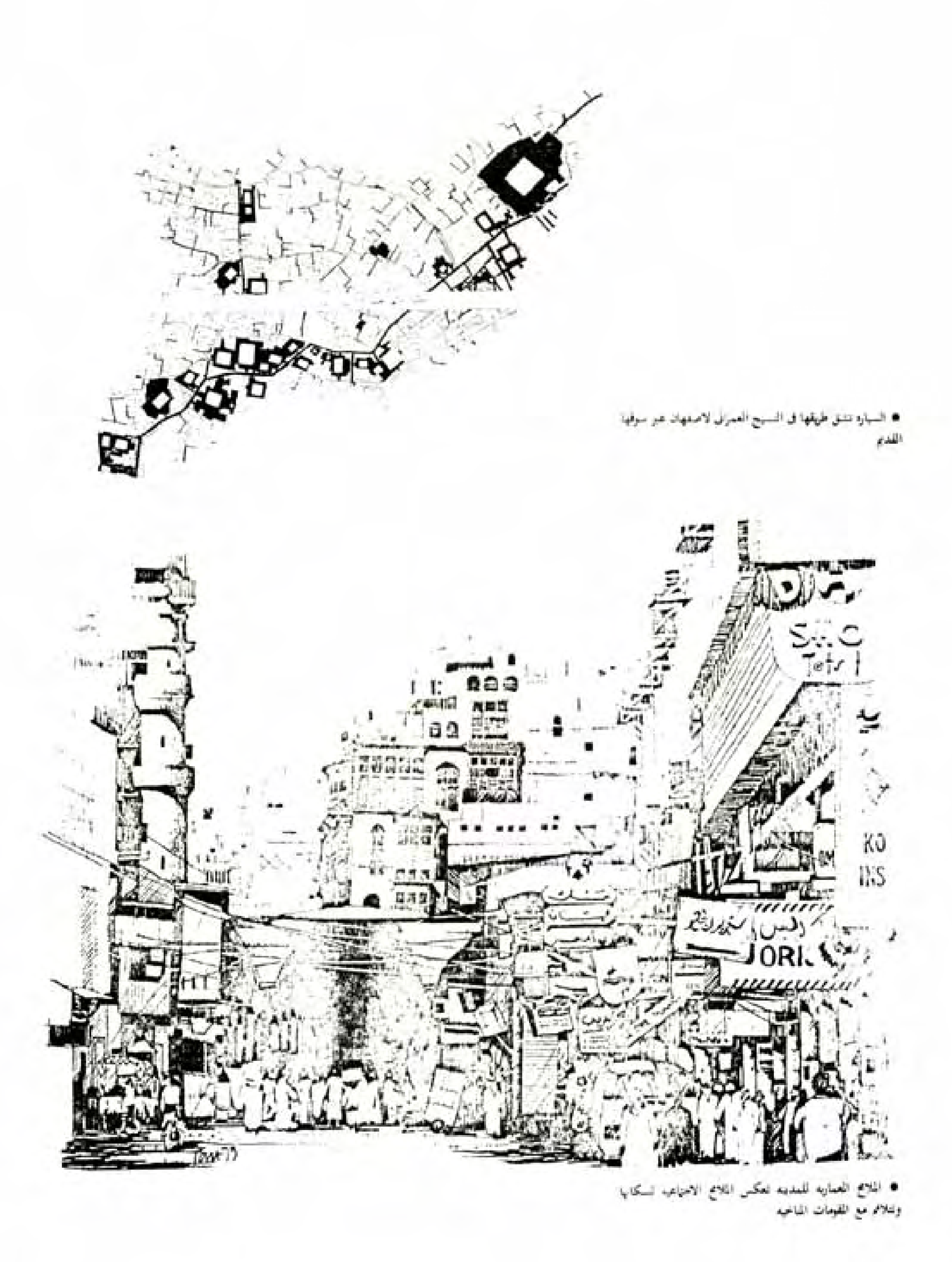
• التجانس العمراني حول المسجد بمركز قرية تكرونا جنوب تونس

• المساكن كالأبراج في مأرب وسط اليمن





• المسجد والساحة العامة مركز المدينة في اصفهان بإيران .



• السيارة تشق طريقها في النسيج العمراني لاصفهان عبر سوقها القديم

• الملامح المعمارية للمدينة تعكس الملامح الاجتماعية لسكانها وتتلاءم مع المقومات المناخية

وعلى الواجهات الجانبية للشوارع تعطى العمارة الاسلامية القديمة مظهرا من مظاهر الوحدة العامه للواجهات من حيث الأرتفاع وطبيعة الالوان ومواد البناء مع اختلاف التفاصيل المعمارية فى كل مبنى . ذلك بالاضافة الى ما تضيفه يد الانسان للشارع من عناصر مكملة مثل عناصر الانارة أو مظلات المحلات التجارية أو غيرها من العناصر التى تؤكد المقياس الانسانى للشارع مع وجود المقياس الآخر الذى تعطيه عمارة المساجد بقبابها ومآذنها المرتفعة والتى تحول النظرة الثابته للسائر فى فراغ الشارع الى اتجاه آخر بين الحين والحين كما تعطى علامات مميزة فى الكيان العمرانى للمدينة .

لقد ساعد اتجاه الحياة التى فرضتها الظروف الطبيعية والاجتماعية على تأكيد المظهر التخطيطى للمدينة العربية والاسلامية . ففى فجر الاسلام اقام الولاة معظم مدنهم الجديدة على أطراف الصحراء حيث ساعدت البيئة الحارة على توجيه حياة الانسان الى الداخل سواء فى المسكن أو فى الحى أو فى المدينة ككل حتى يتوفر عامل الحماية من العوامل المناخية أو الهجمات الخارجية الأمر الذى ساعد على ايجاد التباين الكبير بين الفضاء الخارجى الواسع والفراغات المحدودة فى الداخل والتى تتمثل من الساحات العامه والافنية الداخلية للمبانى . وقد اثرت هذه الظروف الطبيعية على التصاق المبانى بعضها ببعض واستمرارها على جوانب الشوارع محدده بصورة أوضح الفراغات الداخلية للمدينة القديمة بعكس الحال فى المدينة المعاصرة التى فقدت هذه الظاهرة . وهنا يظهر الفرق الكبير بين التشكيل العمرانى لكل من



● الطريق الى مسجد ابراهيم اغا بالقاهرة الاسلامية



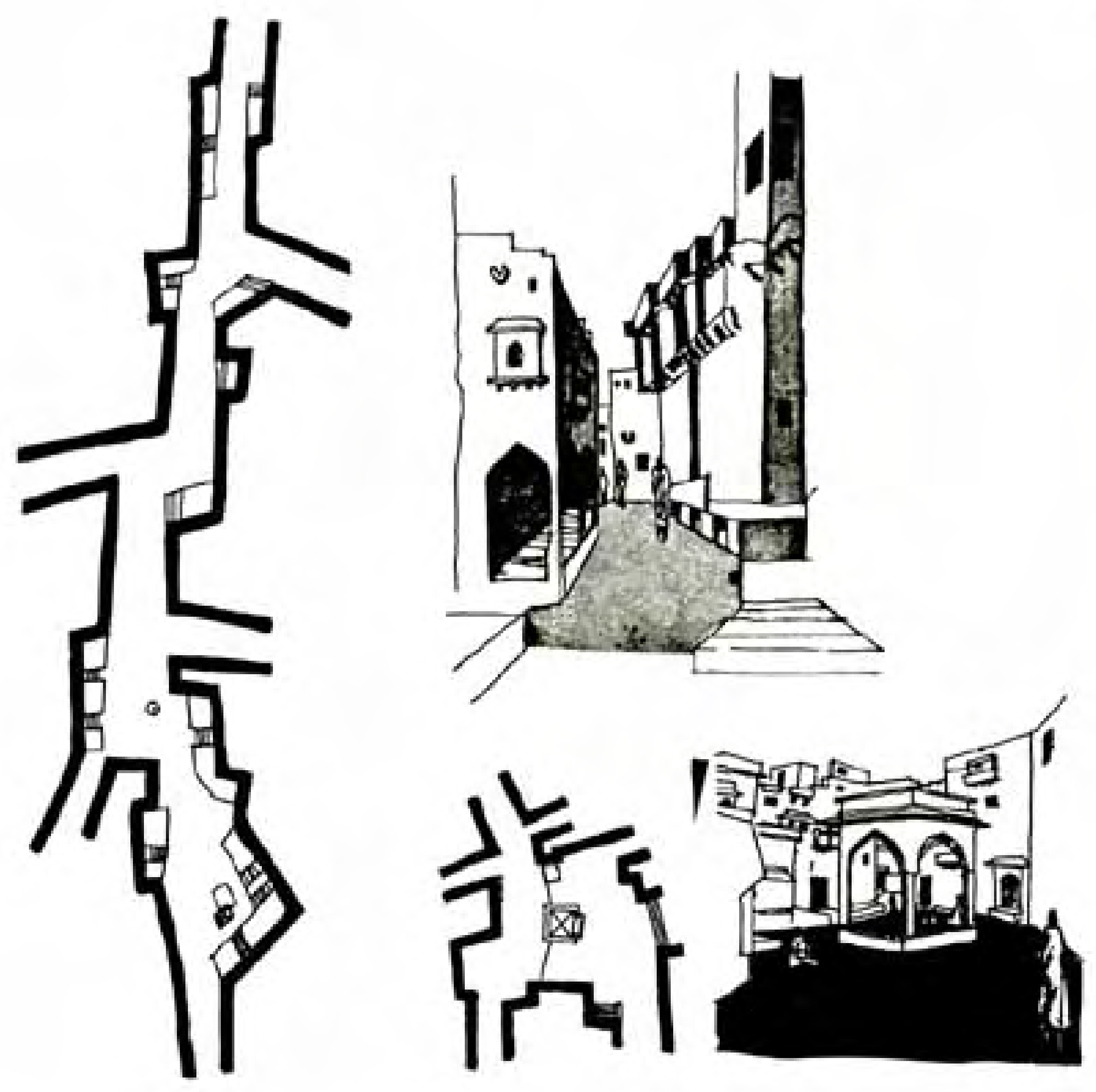
• فناء فى سوق الخيميه بالقاهرة الإسلاميه

• سوق بازار اصفهان نموذج للشارع التجارى المغطى

المدينة القديمة والمدينه الحديثة . فمع تطور المدينه القديمة وامتدادها المستمر افقيا ورأسيا ابتعد الانسان فيها عن الفراغ الخارجي الواسع المحيط بها وانحصر في الفراغات المحددة داخل المدن واضطر بذلك الى أن يقلب اتجاه حياته من الداخل الى الخارج وانفصلت المبانى عن بعضها وبرزت الشرفات والأبراج تطل على الفراغات الخارجية بدلا من اتجاهها الى الداخل كما كان في العمارة الاسلامية القديمة .

ومن هنا تختلف النظرة العامة بعين الناظر الى المدينة الاسلامية القديمة عنها الى المدينة الحديثة . ويظهر في هذه النظرة التباين الكبير بين التشكيل الحجمي لكل من المدينتين . وهو مايجب ان يعيه المخطط عندما يبدأ في وضع التشكيل العام للمدينه المعاصره وهو يحاول ربطها بالتراث الحضارى للمدينه القديمه . فحجم المدينه القديمه يقل كثيرا عن حجم الحى الواحد في المدينه المعاصره بعد اتساعاتها الشاسعة ودخول وسائل النقل الآلى عاملا اساسيا في هذا التشكيل .

● تكامل الفراغات في الشارع والساحة في المدينه الاسلاميه
جاسالما – بالهند



● تخطيط مدينة أصفهان بين القديم والحديث بين الأسواق والرحبة

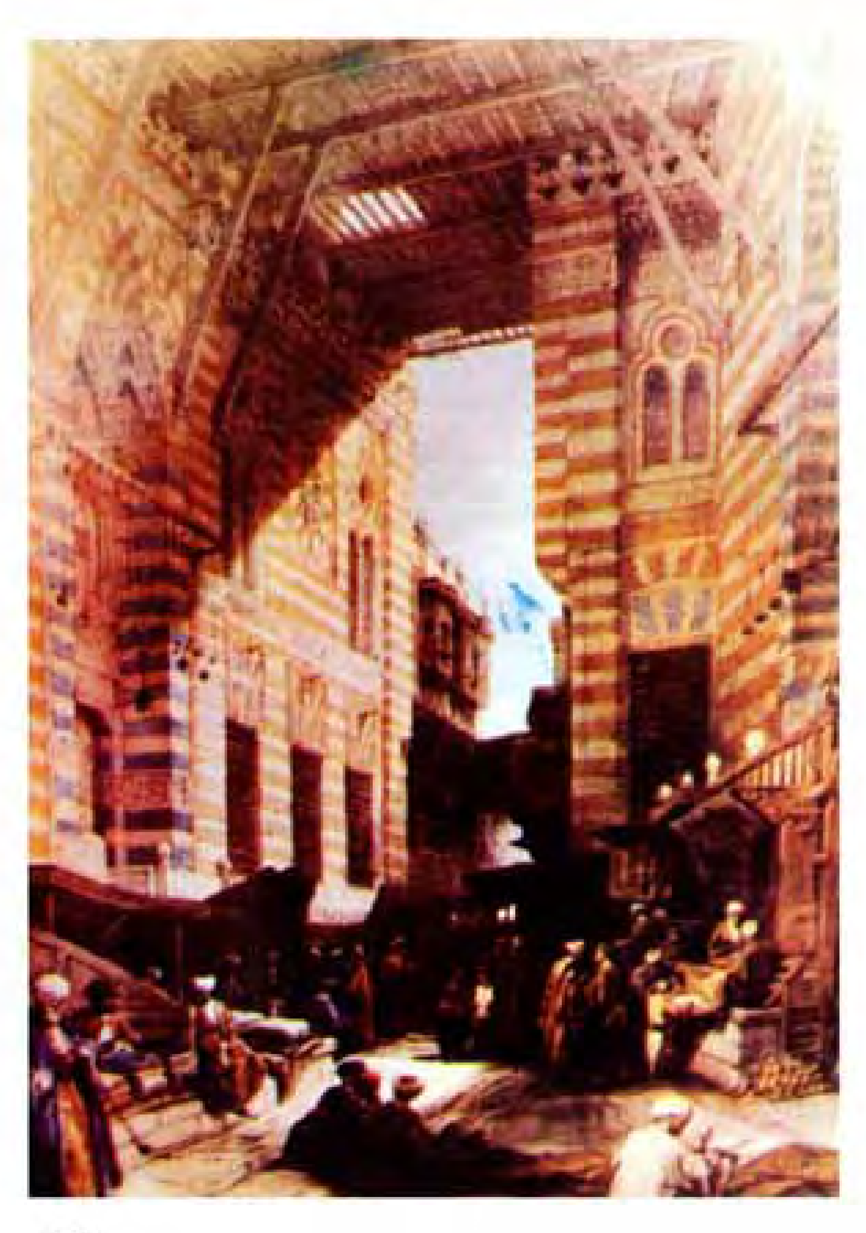


● الأفنية والقباب تعكس المتطلبات المعيشية في منطقة كاشان – إيران



بناء المدينة الاسلامية من المادة الصحراوية .





● سوق الحرير احد الأسواق المتخصصة حول مسجد قنصوة الغورى – بالقاهرة القديمة (رسم روبرتز عام ١٨٨٥ م)



■ الوحدة البنائية في المدينة الإسلامية ـ مكناس بالمغرب

القيم المعمارية في المدينة الاسلامية

كانت العمارة الاسلامية على مر العصور مرآة تنعكس عليها المقومات البيئية والحضارية للسكان فى كل عصر سواء كانت من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو من الناحية الطبيعية والمناخية . وكانت تحمل فى اجمالها وتفاصيلها كثيرا من القيم المعمارية التى استمرت تحملها على مر العصور . الأمر الذى يستدعى تحليلا مفصلا لهذه القيم وهو مالا يتسع له مثل هذا الكتاب ولكن يمكن اجمالها فى النواحى التالية : —

١ ــ التعبير العضوى للعناصر المعمارية

يعكس التشكيل العام للعمارة الاسلامية وظائف المكونات المختلفه للمبانى وذلك دون الارتباط المسبق باعتبارت تشكيلية أو معمارية معينة ولذلك ظهرت التشكيلات المعمارية فى العمارة الاسلامية فى صورة عضوية وتلقائية واضحة ليس فيها تكلف أو تصنع الامر الذى يوضح صفاء الفكر المعمارى وتلقائية التعبير . والتشكيل المعمارى للعمارة الاسلامية بذلك كان يعبر بصدق عن الوظيفة والبيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية السائدة .

٢ ــ التباين بين المسطحات المقفلة والفتحات

يظهر التباين بين المسطحات والفتحات فى العماره الاسلاميه نتيجه لطبيعة وطرق الانشاء التى كانت تعتمد على مواد البناء المحلية مثل الحجر أو الطابوق الامر الذى أعطى معظم الفتحات اتجاها طوليا وأوجد العقود لتغطية الفتحات الكبيرة . ويؤكد التباين بين المسطحات المقفلة والمفرغه اعتبار العناصر المعمارية أعضاء مميزه فى تكوينات متكاملة فلا توجد هناك ارتباطات تشكيلية مفتعلة سواء بخطوط رابطه أو بمسطحات الوان أو بغير ذلك من الوسائل أو الاضافات المعمارية السطحية التى لا ترتبط بوظيفة أو بمنطق أو تعبر عن قيم معمارية أو حضارية كما يظهر فى كثير من التشكيلات المعمارية الحديثة .

٣ ــ التعبير المعمارى للعناصر الانشائية

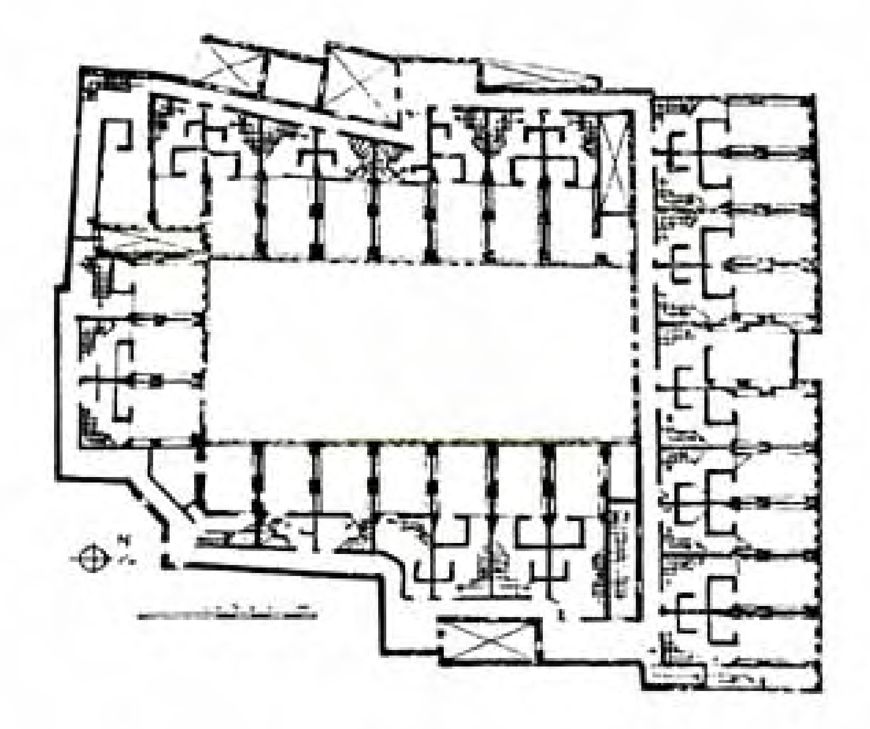
يظهر التعبير المعمارى للعناصر الانشائية جليا فى العمارة الاسلامية خاصة فى المبانى السكنية . حيث تظهر اعتاب الفتحات والكوابيل الحاملة للابراج معبرة عن صراحة الانشاء وبنفس التعبير تظهر الاكتاف الانشائية للمبانى كما تظهر صراحة الانشاء فى طرق التسقيف ويؤكد هذا التعبير عدم استعمال البياض فى تغطية المواد المستعملة فى البناء سواء كانت من الحجر أو الطابوق . هذا فى الوقت الذى تظهر فيها الأعمال الخشبية بلونها الطبيعى مؤكدة مرة أخرى صراحة التعبير . وعندما لا تظهر مادة الانشاء واضحة تغطيها مادة طبيعية أخرى مثل القيشانى أو الكاشى المزخرف والعمارة الاسلامية بفارس وافغانستان شرقا والمغرب العرى غربا غنية بهذه الامثلة .

٤ ــ التنغيم فى التشكيل المعمارى

يعتبر التنغيم من القيم الواضحة التى تظهر فى التعبير المعمارى للواجهات فى العمارة الاسلامية واغلب مايظهر هذا التنغيم فى واجهات المبانى العامه مثل وكالة الغورى بالقاهرة الذى ظهر فيها التنغيم بايقاع منتظم مع اختلاف فى المستوى . وقد يظهر هذا التنغيم بايقاع غير منتظم كما فى الواجهه الرئيسية لمدرسة السلطان حسن بالقاهرة حيث يتكرر التشكيل الطولى للفتحات على مسافات غير منتظمة . ويظهر التنغيم متجانسا كما فى واجهات المبانى السكنية التى تعكس خلفها حركة متصلة بين مجموعة من المستويات الافقية للعناصر المختلفة . ويظهر التنغيم مع الايقاع المعمارى كذلك فى الفتحات المثلثه التى ظهرت فى المبانى القديمة بوسط الجزيرة العربية حيث استعمل الطين كمادة للبناء التى انعكست على الفتحات بشكل مثلثات من البناء ظهرت كذلك مع خط السماء فى نغمة مستمرة تربط جسم المبنى بزرقة السماء وترتفع هذه النغمة من آن لآخر عند الأركان . ويشترك فى هذا التشكيل معظم المبانى الصحراوية سواء فى الجزيرة العربية العربية أو فى واحات مصر أو فى العمارة القديمة فى تيجريها أقصى العالم الاسلامى غربا .

٥ ــ تكامل الفراغات

يعتبر تكامل الفراغات وتداخلاتها من أهم القيم التصميميه للعمارة الاسلامية وخاصة فى المبانى السكنية . وتتأكد هذه الظاهرة فى العلاقات الفراغية بين القاعه والدرقاعه وأرتباط فراغ غرف الأدوار العليا بفراغ الأدوار السفلى . كما تتأكد هذه الظاهرة كذلك فى التباين والانتقال المفاجىء من الفراغ الضيق الملتوى للمدخل الى الفراغ الاكبر فى الفناء الداخلى للمبنى وتساعد هذه الظاهرة فى نفس الوقت على امتصاص الهواء وتفريغه وتجديده داخل المبنى .



● مسقط الدور الأول : المساكن ذات الدورين فى مبنى وكالة الغورى بالقاهرة مع توجيه الحياة الى الداخل



• الفناء فى البيت الاسلامى - يوفر الخصوصية ويتلاءم مع البيئه المحليه

• الفناء الداخلى اساس فى تصميم المسكن الاسلامى داخل منزل السحيمى بالقاهره .



٦ ــ التوجيه إلى الداخل

يعبر توجيه المبانى الى الداخل عن طبيعة الحياه الاجتماعية والظروف المناخيه الأمر الذى استبدل معه الفراغ الخارجى بالأفنية الداخلية حتى تستوعب النشاط الخاص بالسكان وبذلك تظهر المبانى الاسلامية متلاصقة ليس بينها أى مسافات أو فراغات تعكس ما تتجه اليه العمارة المعاصرة فى المدن اسلامية . وتختلف نسب اطوال وعروض وارتفاعات الافنية الداخليه . فهى تتراوح من ١ : ١ الى ٢:١ الى ٣:٤ فى المسقط الأفقى و ٢:١ فى المسقط الرأسى . وفى حالات الصالات المرتفعة أو القاعات والتى تعتبر بمثابة افنية مغلقة داخل المبنى فيظهر فيها عنصر آخر يربط الفراغ الداخلى بالخارج وذلك فى شكل القبه أو الغطاء العلوى للقاعة والتى تمثل السماء التى تنعكس على سطح النافورة التى تتوسط أرض هذه القاعه .



● توجيه الحياه وتنسيق المدافع الى الداخل – فى أحد المساكن بمدينه اصفهان ايران .

٧ ــ خط القطاع الخارجي

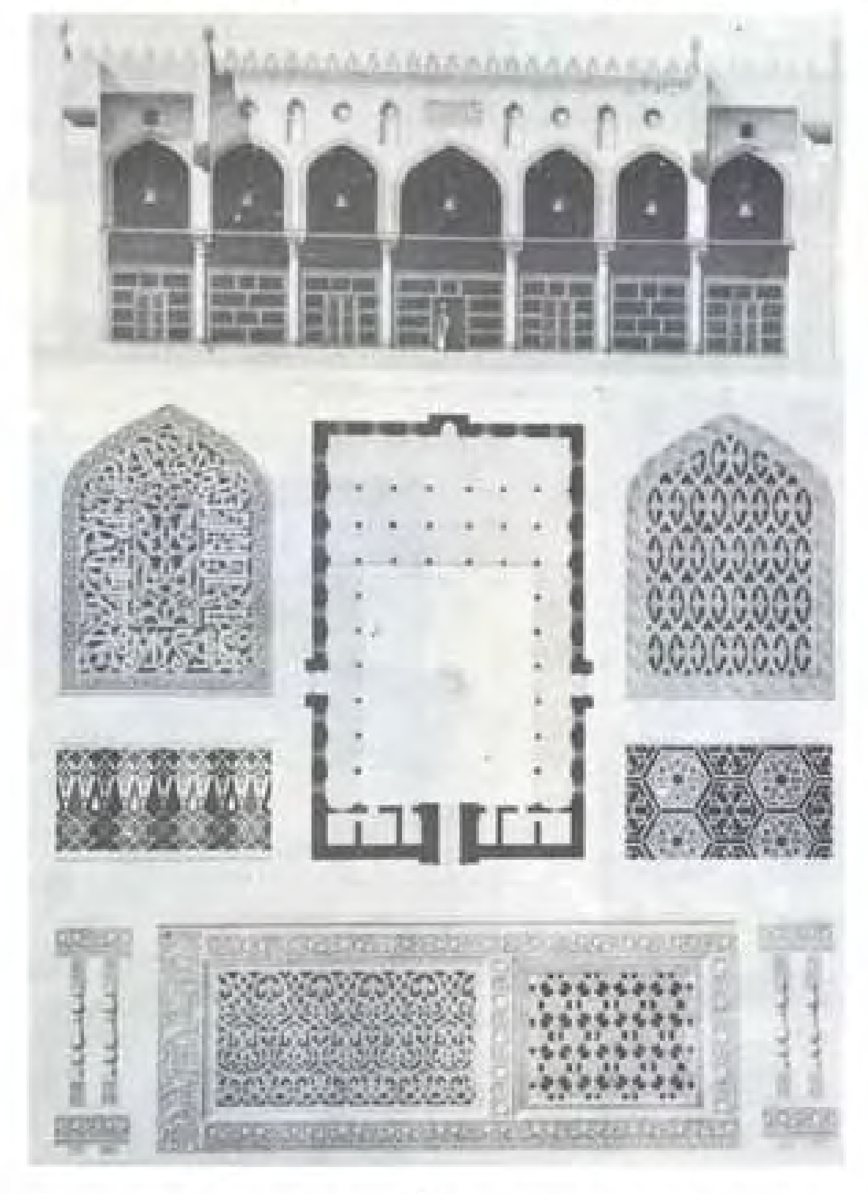
من الملامح المعمارية التى تتميز بها بعض المبانى فى العمارة الاسلامية كذلك خط القطاع الخارجي خاصة فى المبانى السكنية . وخط القطاع يحدد جانبى الشارع وفى هذا القطاع تزداد البروزات تدريجيا من الأدوار السفلى الى الأدوار العليا الأمر الذى يساعد على تظليل جوانب المبانى وزيادة الانتفاع بالفراغ العلوى للشارع . وقد ظهر هذا الاتجاه المعمارى اخيرا فى كثير من المبانى الحديثة فى مدن الغرب بالرغم من اختلاف الظروف المناخية كما فى تصميم دار المدينة فى بوسطن بالولايات المتحدة ، وفى المبنى الادارى الذى صممه المعمارى الايطالى رودجرز فى ميلانو وفى غيرها من المبانى التى صممت بمثل هذا التشكيل حتى أصبح اتجاها تصميميا يلجأ اليه المعماريون فى مبانيهم الحديثة فى الدول العربية تقليدا لتطوره فى العمارة الغربية وذلك دون تمييز بين الخصائص المعمارية التى تتميز بها العمارة المحلية فى كل دولة بل وفى كل منطقة من هذه الدول .
واذا كان هذا التشكيل المميز لخط القطاع يظهر فى العمارة الاسلامية فى مصر مثلا إلا انه لا يتكرر فى القطاع الخارجي للعمارة الاسلامية فى إيران أو فى المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية أو فى عمارة اليمن وهكذا ، الأمر الذى يؤكد اختلاف النمط التشكيلى للعمارة الاسلامية من منطقة لأخرى . هذا النمط الذى ظهر نتيجة لتفاعل العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى كل منطقة . ولذلك لا يمكن تطبيق نمط تشكيلى معين على العمارة الاسلامية فى كل مكان وزمان .

٨ ـ معالجة الظروف المناخية

من الملامح المعمارية التي تعكسها العمارة الاسلامية ظهور العناصر المعمارية التي تخدم الظروف المناخية . فبجانب الافنية الداخلية تعتبر الملاقف من أهم العناصر المميزة التي تخدم هذه الظروف فهي في مصر مثلا تستقبل الهواء الرطب من مصدرة في الشمال الغربي ثم توجه بعد ذلك الى داخل المبنى ملاقية بذلك أي صعوبة في توجيه المباني . وتختلف تصميم هذه الملاقف باختلاف المناطق المناخية واتجاهات الرياح ورطوبة الجو فيها . فظهرت انماط لها مثل الباجدير في منطقة الخليج وايران ثم نجد المشربيات من العناصر الأخرى التي تخدم الظروف المناخية والاجتماعية معا وقد ارتبط اتساع فتحاتها بمستوى نظر الانسان حيث تضيق هذه الفتحات عند مستوى النظر وتتسع بالتدريج الى أعلى هذا المستوى . والمشربيات وان كانت تساعد على رؤية الخارج دون رؤية الداخل من الخارج إلا انها كانت تستعمل لترطيب مشارب المياه وتبريدها . والعمارة الاسلامية بالاضافة الى ذلك غنية بالعناصر الأخرى مثل النوافذ ذات الضلف التي تنزلق الى اعلى أو الى الجانبين أو غيرها من الاشغال الخشبية المستعملة داخل المباني أو خارجها .



● الملامح المعمارية الاسلامية في المدينة المنورة ، تلاشت مع الزمن



● الوحدة في التصميم - الاختلاف مع الوحدة في العناصر المعمارية الاسلامية في احد مساجد القاهرة



● العمارة الاسلامية القديمة تتعرض للاصباغ في شارع الأزهر بالقاهرة

٩ ـ التشكيلات الهندسية

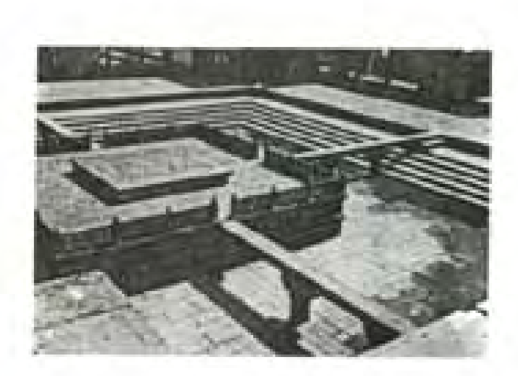
من الملامح المعمارية التى تعطيها العمارة الاسلامية تلك التكوينات والتشكيلات الهندسية التى تظهر فى التفاصيل المعمارية الدقيقة التى تكون العناصر المعمارية الكبيرة وهى تقسيمات هندسية متداخلة تستعمل فى الأجزاء المفرغة كما فى الفتحات والنوافذ أو فى الأجزاء المقفلة كما فى الأبواب والاثاث الداخلى وهناك عدد لا حصر له من هذه التشكيلات وتظهر هذه التكوينات الهندسية كذلك فى الزخارف التى تغطى الحوائط سواء من الرخام الملون أو الاستاكو أو الفسيفساء والفن الاسلامى غنى بهذه التكوينات الهندسية المبنية على أسس هندسية لها مفاتيحها الخاصة فى الرسم والتنفيذ .

١٠ - تنسيق المواقع

لقد كان لتنسيق المواقع أهمية خاصة فى الأفنية الداخلية للمبانى وذلك نظرا لظروف البيئة الطبيعية الجامدة التى كانت تعيش فيها المدن الاسلامية . كما كان هناك العديد من أمثلة تنسيق المواقع على مستوى المدن العربية القديمة مثل الحدائق المعلقة التى ظهرت فى مدينة المنصور ببغداد حيث استعملت المستويات المختلفة فى تصميم مثل هذه الحدائق . كما توجد هناك أمثلة أخرى رائعة تظهر فيها حركة المياه فى القنوات والنافورات فى داخل وخارج المبانى كما فى قصر الحمراء فى غرناطة وفى كثير من المبانى السكنية الاخرى حيث أعطى تنسيق الأفنية اهتماما خاصا ليس فقط بسبب المعيشة اليومية للسكان فيها ولكن ايضا لفائدتها فى تلطيف الجو الداخلى للمبانى وتكييفه طبيعيا .



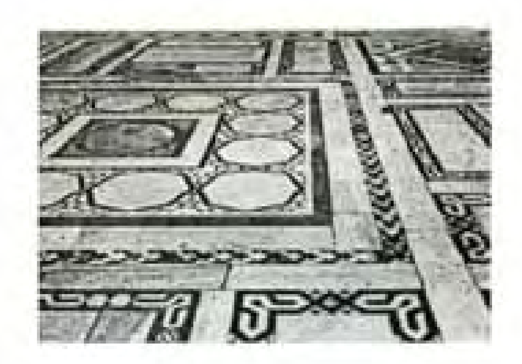
● الفن الاسلامى فى الفنون لاحدود لها من الاشكال الهندسيه والزخرفيه على واجهه المسكن الاسلامى فى احد مدن مالى



● نموذج حى لتنسيق المواقع فى العماره الاسلاميه فى قصر اكـ ذاى بالهند



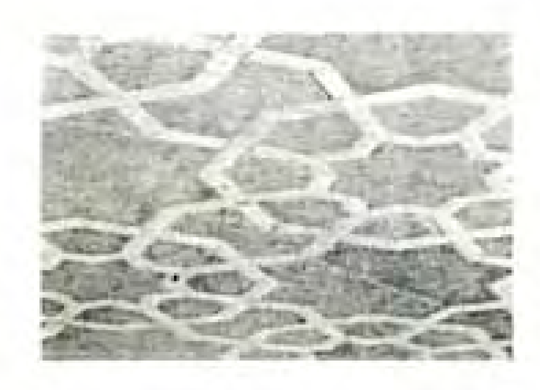
● نموذج من الارضيات من الطابوق فى اشكال هندسيه معماريه فى الافنيه الخارجيه (الهند)



• نموذج للأرضيات او الحوائط من الرخام والحجر باحجام واشكال هندسيه فى الساحات الداخليه (مسجد السلطان حسن بالقاهره)



• الاتجاه الى الداخل مع المحافظه على الخصوصيه فى وكاله الغورى بالقاهره



• نموذج من الأرضيات بالزخارف الاسلاميه

• مدخل وكاله الغورى من الداخل





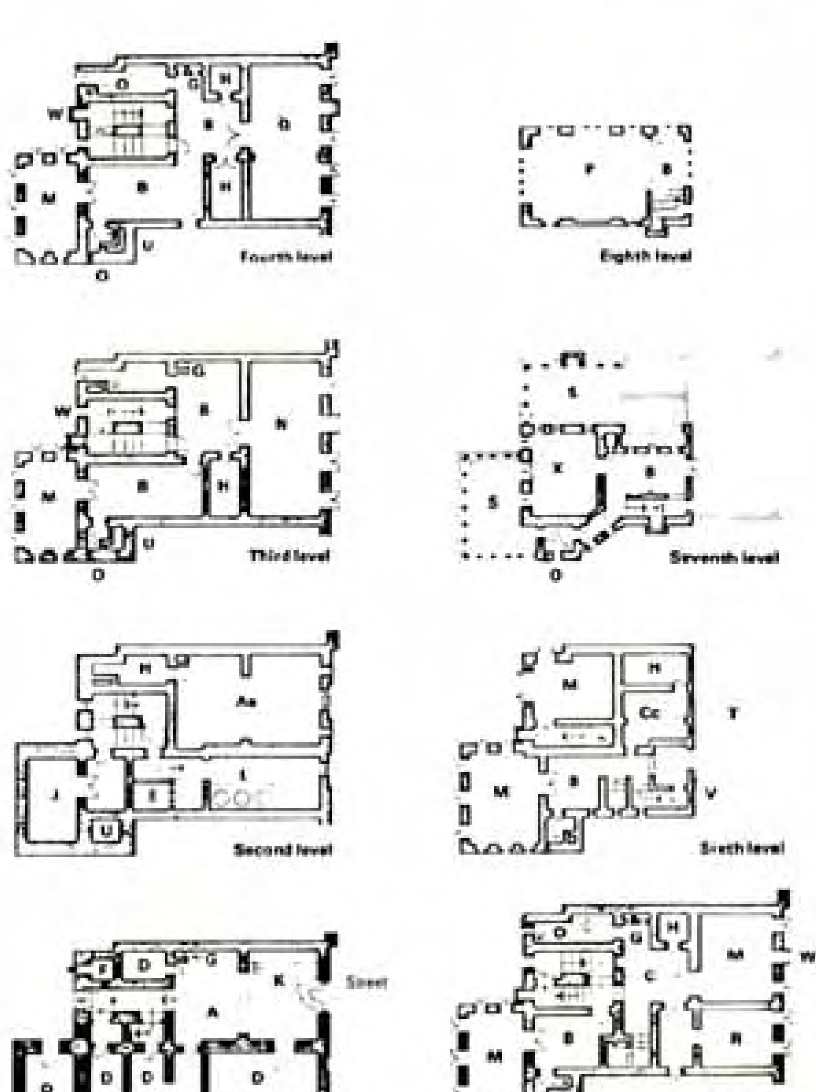
• نموذج من الأرضيات الملونه





● القيشانى الملون للأرضيات والحوائط

● المياه المتحركة أحدى عناصر تنسيق المواقع فى احدى الحدائق الخاصة فى مدينة ماهان بإيران.

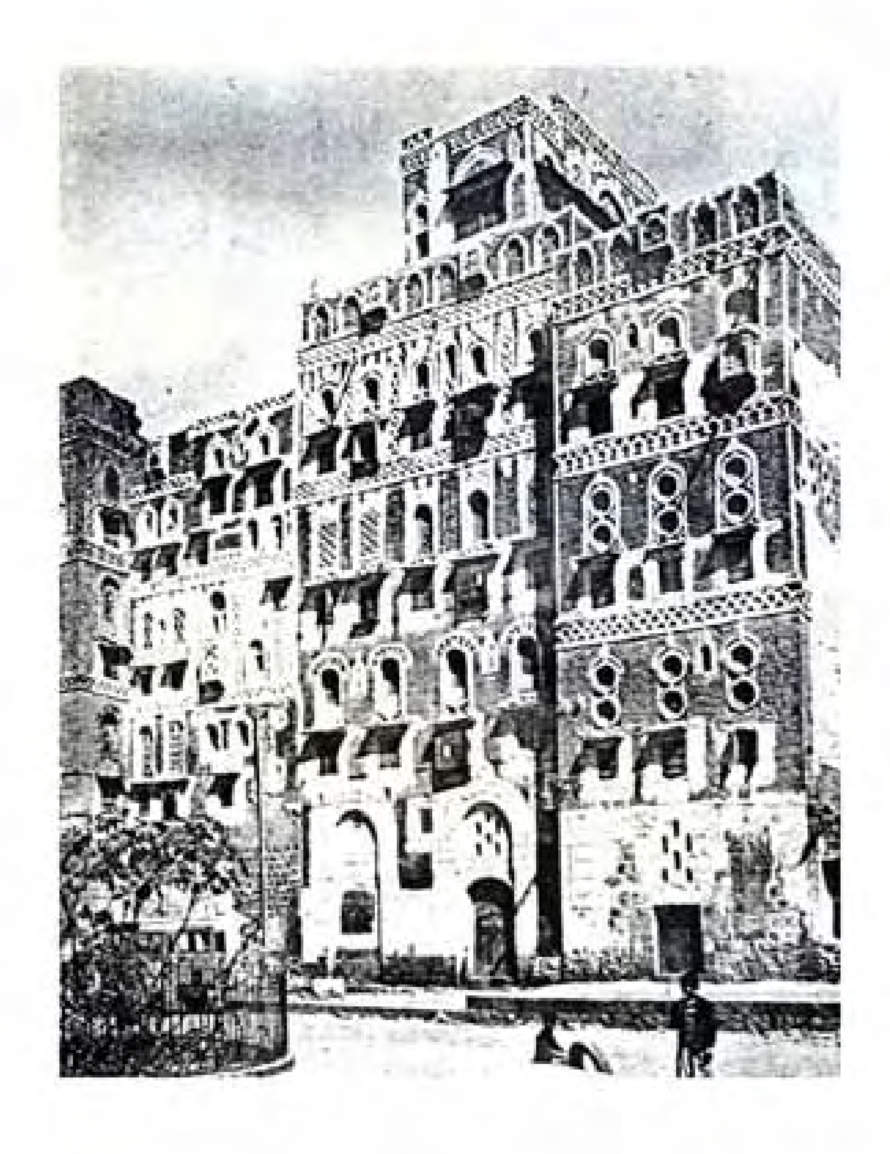


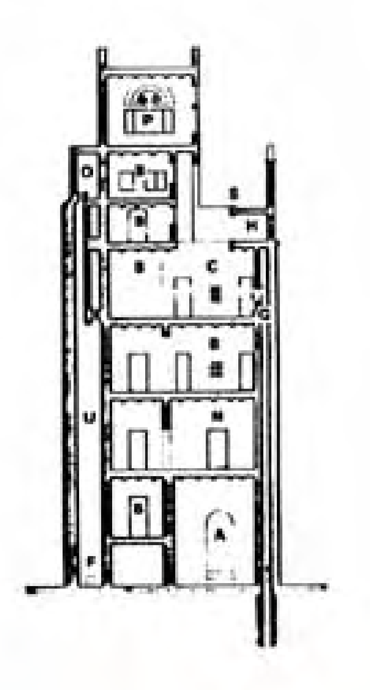
● المساقط الافقية لابراج اليمن السكنية - نموذج من صنعاء

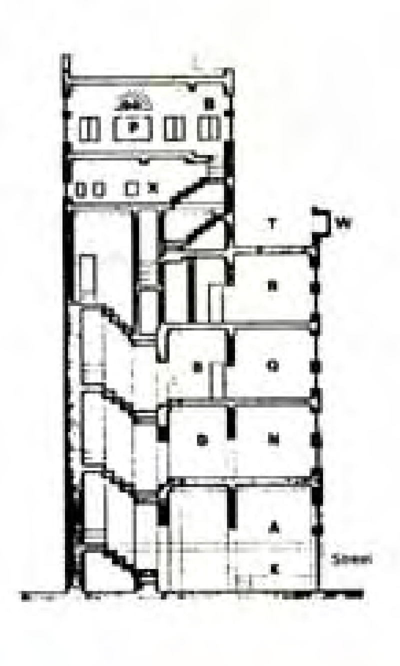
١١ ـ تنوع أساليب البناء

لقد اختلفت أساليب البناء فى العمارة الاسلامية القديمة باختلاف البيئة الطبيعية والصناعية فى كل قطر من أقطارها . الأمر الذى أوجد الاختلافات الواضحة فى التعبير المعمارى فى هذه الاقطار وأن كان يربط بينها وحدة حضارية واحدة تتمثل فى السلوك الاجتماعى والثقافى . ويعنى ذلك أنه مع اختلاف اساليب البناء فانه يمكن أن يكون هناك وحده تعبيرية عن العمارة الاسلامية مع أن لكل اسلوب من أساليب البناء امكانياته المعمارية الخاصة سواء اكان البناء بالطابوق كما فى العراق أو ايران أو المغرب العربى أو بالحجر كما فى مصر وسوريا واليمن أو بالطوب اللبن كما فى المناطق الصحراوية فى شبة الجزيرة العربية وغيرها . وسواء أكان ذلك بالنسبة لبناء الحوائط أو طرق التغطية والأسقف ويعنى ذلك ان اختلاف أساليب البناء لا تؤثر على وحدة التعبير فى العمارة الاسلامية وبالتبعية فإن التطوير فى اساليب البناء لن يكون ويجب الا يكون عقبة فى وحدة التعبير فى العمارة الاسلامية على مر العصور الأمر الذى يضمن لها الاستمرارية الحضارية ويؤكد لها صفة المعاصره .

● الأبراج السكنية لاتتعارض مع الملامح المعمارية الاسلامية نماذج العمارات صنعاء اليمن







• قطاع طولي
• قطاع عرضي

• الحياة الاجتماعية والبيئة الجغرافية تنعكس على البناء العمراني للمدن في المنطقة الجنوبية بالمملكة السعودية حيث تغزر الأمطار

المدينة الفاضلة والمدينة التاريخية

أن الدعوة الى تأصيل القيم الحضارية فى بناء المدينة المعاصرة لا يجب أن يفهم منها فقط تأصيل القيم الفنيه والمعمارية فى البناء المادى للمدن ولكن لابد وأن يوازى ذلك البناء الأساسى للمجتمع نفسه على النهج الاسلامى الصحيح حتى تتكامل الصورتين المادية والمعنوية فى بناء المدينه الفاضلة لقد ظهرت الدعوة الى بناء المدينة الفاضلة من الناحية الانسانية على أساس الفضيلة والاخلاق والسلوك العام للمجتمع . وأهم مرجع فى ذلك كتاب الفارابى عام (٩٥٠م) بعنوان « آراء أهل المدينة الفاضلة » اشار فيه الى مشاكل تعمير المدن من الناحية الاجتماعية والسلوكية والخروج عن منهج القرآن والسنه فى الحياة اليومية ومن جانب آخر ظهرت النظرة الفلسفية فى بناء المدينة وهى النظرة التى جاءت اثر نقل الفلسفة اليونانية الى العربية وكانت من أسباب الاهتمام بها فى بناء المدينة الأسلامية حيث انتقل الفكر الفلسفى والعقل الاسلامى من جمهورية افلاطون الى المدينة الفاضلة التى اعتمدت فى بنائها أولا على الوحى وما أنزل على النبى ﷺ الذى طبق تعاليم القرآن وأخرج مكارم الاخلاق من القول الى الفعل . كما اعتمد بناء المدينة الفاضلة ثانيا على العقل الذى استنبط الشريعة من النصوص المنزلة فالشريعة هى « دستور » المدينة الاسلامية المثالية .

ومن ناحية ثانية نظر بعض العلماء المسلمون الى المدينة نظرة تاريخية وصفوا فيها ما كان يحدث فى البلدان والامصار ورووا عنها الأخبار معتمدين على مالديهم من أصول ومراجع أو وصفا للعمران البشرى والبحث عن الواقع كما فى الكتاب الأول لابن خلدون . أو فيما تبع ذلك من فكر فى اجتماع وجغرافية المدن وجميعها تعطى أبعادا أوسع وتصورا أعمق للفكر المعمارى المرتبط بالأرقام والصورة والرسم والعلاقات المكانية للاقامة والخدمات وتنظيم الجوانب المادية لحياة المجتمع .

فاذا اخترنا نظرية المجاورة فى المدينة الفاضلة نجد أن الاسلام كان سباقا فى وضع أسسها وتأكيد حقوق الجوار فيها . فقد ربط الأسرة والعشيرة بالجار فى المعاملة وبالتبعية كان ربطهم فى الحيز المكانى الذى يجمعهم .

قال تعالى « وبالوالدين احسانا وبذوى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب » وفى الحديث النبوى قال رسول الله ﷺ « مازال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » وقال كذلك « من كان يؤمن بالله واليوم الأخر فليكرم جاره » « ومن كان يؤمن بالله واليوم الأخر فلا يؤذى جاره » وقال ﷺ « لا يمنعن أحدكم جاره أن يضع خشبة فى

جداره » وقال « من كان له جار فى حائط أو شريك فلا يبعه حتى يعرضه » وقد جمع الرسول الكريم ﷺ حق الجار حيث قال « أتدرى ما حق الجار ؟ اذا استعانك اعنه واذا استقرضك أقرضته واذا افتقر عدت اليه وإذا مرض عدته وإذا اصابه خير هنأته وإذا اصابته مصيبه عزيته وإذا مات اتبعت جنازته ولا تستطيل بالبنيان فتحجب عنه الريح الا باذنه » .. وهكذا تتحدد العلاقات الانسانية بين افراد المجتمع فى المجاورة السكنية فى المدينة الفاضلة .

وللمسجد مكانته الأساسية فى المدينة الفاضلة فقال رسول الله ﷺ « أحب البلاد الى الله مساجدها وأبغض البلاد الى الله أسواقها » وقال عليه الصلاة والسلام « من تطهر فى بيته ثم مشى الى بيت من بيوت الله ليقضى فريضة من فرائض الله كانت خطوتاه أحداهما تحط خطيئة والأخرى ترفع درجة » وقال « من غدا الى المسجد أو راح أعد الله له فى الجنه نزلا كلما غدا أو راح »

وارتباط المرء بالفضيلة فى سلوكه ومعاملاته وفى حركاته وسكناته فى اطار المجتمع الذى يعيش فيه ويسكن اليه لا يكمله إلا ارتباطه بالبيئة العمرانية التى تغلف هذا المجتمع ارتباطا ماديا ومعنويا وعلى هذا المفهوم تبنى المدينة الفاضلة حيث يلتزم مجتمعها بالتعاليم الاسلاميه ويلتزم بناؤها بتوفير البيئة الصالحة التى يمكن أن يمارس فيها هذا المجتمع حياته الفاضلة . فالتعبير بكل خط فى التخطيط أو التصميم لابد وأن يبدأ أولا من منطلق الحياة الفاضلة خير أمة أخرجت للناس .

أساليب تأصيل القيم الحضارية
فى بناء المدينة الاسلامية

يمكن تأصيل القيم الحضارية فى بناء المدنيه الاسلامية المعاصرة بالأساليب الثلاثة التالية : -

١ - الاسلوب الأول ويهدف الى إظهار التراث الحضارى للعمارة التاريخية والمحافظة عليها سواء أكانت فى مبانى منفصلة أو فى مجموعات من هذه المبانى . ويشارك فى هذه العملية إدارات الاثار مع إدارات تخطيط المدن مع استثمارها بما يضمن حيويتها .

٢ - الأسلوب الثانى ويهدف الى اخضاع المناطق القائمة فى المدن للقيم الحضارية للتخطيط والعمارة الاسلامية . وهذا الدور يعتبر من مسئولية المجالس البلدية لما لها من قوة تنظيمية وتنفيذية لاضافة اللمسات الخارجيه التى تحقق هذا الهدف .

٣ - الاسلوب الثالث ويهدف الى تخطيط وتصميم المناطق الجديدة على أساس تطبيق القيم الحضارية للتخطيط والعمارة مع الأخذ بالاعتبار المنجزات التكنولوجية الحديثة والمتطلبات المعيشية المتطورة والتى لا تتعارض مع القيم الحضارية للمجتمع الاسلامى .

ولكل من هذه الأساليب طبيعة خاصة فى بحثها وأن كانت فى النهاية تتداخل وتتكامل فى رسم الصورة العامه للمدينة العربية المعاصرة .

المحافظة على التراث الحضارى للعمارة التاريخية

يتبع فى هذا الاتجاه اسلوبان متضاربان الاتجاه الأول يظهر فى تفريغ المناطق المحيطة بالمبنى التاريخى لاظهارة منفصلا كأثر من آثار الماضى دون ارتباط كبير بالتكوينات التخطيطية أو المعمارية المحيطة به . وينقسم الفكر المعمارى أو التخطيطى هنا أما الى ايجاد نوع من التباين بين العمارة القديمة للمبنى بتشكيلاته الحره ومواده الطبيعية والعمارة المعاصرة بتشكيلاتها المنتظمة وموادها المصنعه أو ايجاد نوع من التجانس بين العمارة القديمة والعمارة المعاصرة التى تحيط بها وتلتزم بالقيم الحضارية مع تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية حتى تساير التطور المستمر فى الحياة المعاصرة . وفى هذه الحالة تصبح العمارة المعاصرة المحيطة بالمبنى امتدادا للعمارة القديمة . وهنا قد ينزلق الفكر المعمارى الى اسلوب تبسيط العمارة القديمة وخلطها ببعض العناصر المعمارية الحديثة أو أضافة بعض الزخارف القديمة عليها للوصول الى هذا دون وعى حقيقى وعميق بالقيم الحضارية للعمارة الاسلامية العريقة .

ويتجه الأسلوب الآخر للمحافظة على التراث الحضارى للعمارة التاريخية الى اعتبار المبنى الأثرى القديم ممثلا لفترة تاريخية معينة من تاريخ المدينة لا يمكن فصلة عن الفترات اللاحقة . وفى هذه الحالة يلتزم المخطط بوضع المبنى الأثرى فى وضعه الأساسى من حيث علاقاته الحسية بالمبانى والفراغات المحيطة به حتى تظهر قيمته التشكيلية وارتباطة بالمقياس الانسانى الذى لازمة منذ انشائه . ويستلزم هذا الاسلوب دراسة واعية لتخطيط وتصميم المبانى المحيطة بالمبنى الأثرى أو الملاصقة له . وتشييد المبانى الجديدة حوله ليس بنفس الاسلوب القديم ولكن بما يتطلبة العصر من أساليب علمية وتكنولوجية فى البناء وما تتطلبة الحياة المعاصرة من احتياجات مادية ومعنوية تأكيدا لاستمرار الحياة فى أعصاب المدينة دون أى انفصال قد يقطع الاستمرار الحضارى فيها . وذلك مع ضرورة ايجاد التوازن المستمر بين الاحتياجات المادية والاحتياجات المعنوية فى البيئة العمرانية للمجتمع كما تحث تعاليم الدين الاسلامى الحنيف على ايجاد نفس التوازن فى حياة المجتمع نفسه .

ان المحافظة على التراث الحضارى للعمارة التاريخية فى المدينة القديمة يتطلب كذلك التفاعل مع المنجزات التكنولوجية المتمثلة فى وسائل النقل وطرق المواصلات الآلية الأمر الذى يستوجب فصل حركة الانسان عن حركة السيارة كلما كان ذلك ممكنا على ان تخدم السيارة المناطق القديمة من المدينة فى أضيق الحدود دون ايجاد فرص للمرور العابر . أما حركة الانسان فى المدينة القديمة فيرتبط بالمقياس الانسانى لفراغ الشارع والذى تحدده ارتفاعات المبانى . الأمر الذى يستدعى تحديد ارتفاعات الأدوار فى المبانى الجديدة وربطها بارتفاعات المبانى القديمة . وهكذا تتحدد لكل منطقة من المدينة القديمة قوانينها التنظيمية الخاصة التى تضمن ربط القيم الحضارية للعمارة التاريخية بالعمارة المعاصرة فيها سواء بالنسبة للتشكيلات الخارجية أو الألوان أو بتنسيق المواقع المحيطة بها .

وللمدن القديمة اعتبارات خاصة من الناحية الاجتماعية اذ كثيرا ما تضم المستويات المعيشية الدنيا من المجتمع بعد هجرة سكانها الاصليون الى الضواحى وهذه الظاهرة كثيرا ما تقف حجرة عثرة فى سبيل وصول هذه المناطق الى المستوى الانسانى اللائق الأمر الذى يقتضى نشر التوعية المعيشية لسكان هذه الاحياء جنبا الى جنب مع عمليات التخطيط وتحسين البيئة والمحافظة عليها وذلك حتى لا ينفصل بناء التشكيل الطبيعى للمدن عن بناء الانسان فيها خاصة فى تلك المناطق التى تعكس أكثر من غيرها التراث الحضارى والقيم المعمارية الأصيله .

اظهار القيم الحضارية فى المناطق المبنية

تمثل المناطق الرئيسية المبنية حول الأحياء التاريخية الجزء الأكبر من الكيان العمرانى للمدينة إذ اقيمت على مراحل متعاقبة وفى ظروف حضارية مختلفة الى ان اتخذت وضعها القائم بما فيه من نقص فى المرافق والخدمات أو مشاكل تخطيطية . وكثيرا ما يعجز التخطيط الحديث عن تحقيق أهدافه فى هذه المناطق المبنية فيلجأ الى المناطق غير الصالحة منها ليقيم على انقاضها مناطق حديثة . وإن كانت هذه المناطق الحديثة تتحرك تبعا لمخططات مرحلية إلا انها فى النهاية تمثل عملا جديدا من أساسه شأنها فى ذلك شأن المناطق الجديدة عند اطراف المدينة ويبقى الجزء القائم من المدينة جامدا أمام أى تخطيط جديد وإن كان يدخل ضمن المراحل المستقبلة للتخطيط العام للمدينة . فهو بذلك يبقى اجالا طويلة من الزمن دون أى معالجات تخطيطية تذكر اللهم إلا ما تتعرض له هذه المناطق من عمليات توسعه للشوارع أو اقامة المبانى الحديثة فى الأراضى الخالية . من هنا كان البحث عن أسلوب إظهار التراث الحضارى فى المناطق المبنية من المدينة حول الجزء القديم منها عملا شاقا أمام المخطط ليس فقط من الناحية النظرية ولكن ايضا من الناحية التنفيذية . فالمعالجة التخطيطية لمثل هذه المناطق تمس سكانها قبل أن تمس مبانيها .

ويمكن أن تكون المعالجة التخطيطية لهذه المناطق بعد ذلك بمثابة عملية اصلاح للبيئة الحضارية فيها أكثر منها تخطيطا شاملا بمعناه المعروف .

وقد تبدأ عملية اصلاح البيئة الحضارية للمناطق المبنية من المدينة بهدف احياء القيم الحضارية فيها في الاتجاهين التاليين : —

(أ) نقل حركة المرور من داخل المناطق الى خارجها :

يحاول هذا الاتجاه بقدر الامكان نقل حركة السيارات من الشوارع الرئيسية التى أصبحت تكون شرايين الخدمات فى الأحياء القديمة القائمة الى خارجها وذلك لفصل حركة السيارة فيها عن حركة الانسان . وتخصيص هذه الشرايين بعد ذلك للخدمات الداخلية للأحياء السكنية بعد تحويل المرور العابر فيها الى خارج كل منطقة أو حى . وهكذا تصبح عملية توسعه الشوارع الرئيسية عملية غير انسانية بعد أن تجمعت على جوانبها بمرور الزمن مختلف الأنشطة الجماعية للسكان وأصبحت بذلك تمثل الشرايين الطويلة للاحياء السكنية .

ان عملية التوسعة لمثل هذه الشوارع بهدف تيسير سريان مرور السيارات فيها تساعد على فقدان الحياة فى هذه الشرايين خاصة اذا علمنا ان عمليات التوسعة تنفذ على مدى فترات زمنية متباعدة كلما زادت كثافات المرور فيها . ذلك بالاضافة الى التكلفة الباهظة لنزع الملكيات للمبانى والأراضى على جوانب هذه الطرق الرئيسية خاصة مع الارتفاع المستمر فى اسعار هذه الاراضى .

ولما كانت الشوارع الرئيسية التى تتركز على جوانبها مختلف الانشطة الجماعية للاحياء السكنية تعتبر بمثابة أعصاب الحياة بالنسبة لهذه الاحياء فان الامر يستدعى ضرورة البحث عن مسارات أخرى جديدة لوسائل الانتقال السريعة التى تمر فيها . وهنا قد لا يجد المخطط بدائل اخرى لنقل هذه الحركة الى الشرايين التى تحيط بالاحياء السكنية اذ أن معظم الأحياء السكنية فى المدن العربية لا تفصلها شوارع رئيسية وهى وان انفصلت اجتماعيا فهى ملتحمة طبيعيا . واذا علمنا ان التخطيط الحديث يحاول فصل الأحياء السكنية القائمة بطرق للمواصلات السريعة كجزء من الشبكة الرئيسية لمواصلات المدينة فان الأمر يستدعى شق مثل هذه الطرق خلال المناطق القديمة المبنية حيث تلتحم الأحياء القائمة وذلك مع محاولة توسعة أى شوارع فرعية قد توجد عند خط التحام هذه الأحياء بعضها ببعض اذا سمحت الظروف بذلك . وهكذا يمكن تفادى الأسلوب القائم فى توسعة الشوارع الرئيسية التى تمثل شرايين الحياة فى الأحياء السكنية فى المناطق القائمة .

وبالدراسة العلمية لهذا الاتجاه تتضح الحقائق الآتية : —

١ — ان قيمة الأرض على جوانب الشرايين الرئيسية التى تخترق الأحياء السكنية القائمة كثيرا ما تكون أضعاف قيمة الأراضى فى الأماكن التى تلتحم عندها الأحياء السكنية . وعلى ذلك فتكاليف نزع الملكية على جوانب الشرايين الرئيسية للأحياء السكنية القائمة تفوق تكاليف نزع الملكية اللازمة لفصل الأحياء بشرايين جديدة للمرور السريع .

٢ — ان حالة المبانى على جوانب الشرايين الرئيسية التى تمر فى اعصاب الأحياء السكنية دائما ما تكون أحسن حالا وأعلى ثمنا من المبانى القائمة عند خط التحام الأحياء الأمر الذى يزيد من العبء على الاقتصاد القومى عامة عند توسعة الشرايين الرئيسية الحالية للاحياء السكنية .

٣ — نظرا للاتساع الذى طرأ على الشرايين الرئيسية باواسط الأحياء فى الماضى دون غيرها من الشوارع الداخلية فإن ارتفاعات المبانى على جوانب هذه الشرايين ازدادت هى الأخرى عما كانت عليه من قبل وازداد بذلك معدل استغلالها عن المبانى الموجودة عند خطوط التحام الأحياء . وهذا ما يضاعف مرة أخرى من تكاليف توسعة الشرايين الرئيسية للاحياء

بالاضافة الى فقدان اعداد أكثر من الوحدات السكنية أو التجارية أو الادارية فى المبانى التى على جوانب هذه الشرايين .

٤ – ان عملية توسعة الشرايين الرئيسية التى تمر بمحاور الأحياء السكنية تتطلب من جهة أخرى اجراءات تنظيمية وقانونية معقدة نظرا لتنوع استعمالات الأرض على جوانبها خاصة بالنسبة للاستعمال الادارى والتجارى الأمر الذى لا يظهر عند شق الطرق الجديدة فى المناطق القديمة الفاصلة بين الأحياء السكنية .

٥ – ان شق الطرق الجديدة فى المناطق القديمة التى تفصل الأحياء السكنية قد لا تتطلب انشاء شبكات اضافية للمرافق العامة اذ يمكن الاستمرار فى الاعتماد على المرافق العامة القائمة فى الشرايين الرئيسية القائمة وان تحولت هذه الشرايين بعد ذلك إلى طرق للمشاه . ومن ناحية يمكن ان تتحمل الطرق الجديدة شبكات جديدة للمرافق عوضا عن الشبكات القديمة المتهالكة التى تتحملها الشرايين الرئيسية للأحياء .

٦ – دائما ما تتطلب عمليات توسعة الشوارع وقتا طويلا ابتداء من اعتماد خطوط التنظيم الجديدة الى ان تبدأ أعمال التوسعة ثم إعادة البناء التى تجرى تبعا لامكانيات أصحاب الأراضى المتأثرة بالتوسعة سواء من حيث التمويل أو التصميم أو الانشاء الامر الذى يشوه الشوارع الرئيسية ولا يوفر لها الاكتمال السريع .

٧ – ان شق شبكات الطرق الجديدة الفاصلة بين الأحياء سوف لا يستوجب أن يقام على جوانبها أى مبانى إدارية أو تجارية أو غيرها مما يوفر كثيرا من التكاليف العامة التى قد ترصد لهذا الغرض اذا ما تمت اعمال التوسعة للشرايين الرئيسية للأحياء السكنية .

(ب) تطوير المناطق المبنية :

يهدف تطوير البيئة المبنية من المدينة الى إعادة تشكيل المبانى القديمة القائمة لتوفير بعض المظاهر التى تخدم القيم الحضارية مع البدء بالمبانى التى على جوانب الشرايين الرئيسية التى تلتف حولها الأحياء السكنية ويمكن أن ينقسم العمل فى تطوير البيئة فى هذه الشرايين بحيث يشمل الجوانب التالية : –

١ – الأرتداد بواجهات المحلات التجارية ومداخل المبانى القائمة بمسافات تتراوح بين مترين أو ثلاثة تبعا لاتساع الشارع وذلك لخلق منطقة مغطاه أمام هذه المحلات وإن اختلفت المسافات بين الأعمدة التى تظهر بسبب هذا الاجراء أو بين أرتفاعاتها المرتبطة بارتفاعات الأدوار الأرضية للمبانى القائمة . هذا وقد تستعمل العقود لحل المشاكل التنفيذية التى قد تنتج عن هذا الاتجاه .

٢ – معالجة الواجهات الامامية للمبانى القائمة سواء بتوحيد خط السماء لكل مجموعة متقاربة منها لتفادى التكسير الكبير فى خط السماء على جوانب الطرق . أو بطمس الزخارف والتشكيلات المعمارية السطحية على واجهات هذه المبانى مع ترك الفتحات كعناصر معمارية مستقلة فى المسطحات المقفلة من المبانى كأحد ملامح العمارة الاسلامية وربما تدخل هذه العملية كاجراء لتجديد المبانى القديمة القائمة تضع نظمه البلديات ويتم بمعرفة أصحاب البنايات مع اعطائهم الفرصة لزيادة نسبة استثمارها .

٣ – اعطاء المبانى على جوانب الطرق الوانا متجانسة بحيث يطغى على المبنى الواحد لون واحد وبحيث يتم ذلك بحرية كاملة اظهارا للطابع الانسانى لواجهتى الشارع مع تأكيد اللون الطبيعى لمواد البناء أو الخشب فى الفتحات كلما أمكن ذلك . وربما تدخل هذه العملية كذلك فى اجراءات تجديد المبانى القائمة .

٤ – الاقلال من التأثير الافقى للشرفات سواء بقفل اجزاء من واجهاتها أو قفل جوانبها وذلك لتأكيد تشكيل العناصر المعمارية فى الواجهات ويمكن بعد ذلك تحديد فراغ الشرفات بالعقود اذا قل المسطح المفتوح منها أو بأى معالجة معمارية أخرى عند تجديد الواجهات .

٥ – محاولة توفير نماذج مصنعة من المشربيات سواء من الخشب أو الألمنيوم أو البلاستيك وذلك لحجب الرؤيا عن الشرفات من الخارج وتوفير الخصوصية للسكان عند استعمالهم لها أظهارا للملامح المعمارية الاسلامية وتأكيدا لوظيفة المشربيات ومحافظة على القيم الاسلامية .

ويتطلب هذا الموضوع دراسة تفصيلية لكل واجهة على جانبي الشارع بعد الفحص الكامل لاستعمالات الارض وحالة المبانى وارتفاعاتها على كلا الجانبين . كما أن الأمر يتطلب توعية السكان وأصحاب العقارات بالقيم الحضارية لهذا العمل قبل اعتماده ليكون ملزما للتنفيذ سواء من اعتمادات بلديات المدن أو عن طريق العمل التعاونى مع ضرورة اشتراك أصحاب العقارات فى عمليات التمويل . ويكون لهم الأحقية فى زيادة نسبة استثمار مبانيهم بعد عمليات التجديد التى تضع نظمها البلديات .

إظهار القيم الحضارية فـــى تخطيـط المنـاطق المتدهورة

دائما ما يظهر الأثر الحقيقى والواقعى للمخططات التنفيذية للمدن فى مد شبكات الطرق وتقسيم الأراضى مع قليل من التنمية الحضرية التى تظهر التشكيل المعمارى للمدينة . وهذا هو الانطباع السائد لدى كثير من المسئولين والعامة حتى اصبح مفهوم التخطيط العمرانى لديهم لا يتعدى ان يكون رسما لشبكات الطرق والمرافق . ولم يظهر للتنمية الحضرية فى المدينة العربية الاسلامية بعد ذلك اثر يذكر فى حين أن التنمية الحضرية هى المعبر الحقيقى عن القيم الحضارية فى التخطيط العمرانى وتظهر الاثار التنفيذية للتخطيط العمرانى أكثر ما تظهر فى المناطق المتدهورة العمران حيث تتفاقم المشاكل الاجتماعية والبيئية للسكان ويصبح من الأفضل ازالة هذه المناطق بعد تخطيطها بأى شكل من الأشكال .

والمتتبع للخطوات التنفيذية لتخطيط مثل هذه المناطق يلاحظ أنه بمجرد شق الطرق الرئيسية المحيطة بمنطقة ما ، تبدأ عملية بناء العمارات على جوانب هذه الطرق حيث ترتفع أسعار الأراضى فجأة نتيجة لقوانين التنظيم العمرانى التى تساعد على زيادة استغلال الأراضى وارتفاعات المبانى على الطرق العريضة والتى دائما ما تكون هى الطرق الرئيسية على أطراف المناطق العمرانية . ومع استمرار عملية بناء العمارات على جوانب هذه الطرق تبدأ الأدوار الأرضية منها تتحول الى محلات تجارية تجذب اليها حركة نشاط السكان فى المنطقة وتظهر الحاجه الى مواقف للسيارات تخدم هذه المحلات . ومع الوقت تزداد الحاجة وتتفاقم المشكلة . ويرجع المسئولون يبحثون عن مرحلة أخرى من مراحل توسعة الشوارع وهكذا . وفى هذه الاثناء ومع التنمية السريعة لاطراف المناطق على طول الشوارع الرئيسية نجد أن قلب المنطقة لا يتحرك بنفس معدل السرعة التى تنمو بها الأطراف الأمر الذى يتسبب فى خلل عضوى للتنمية العمرانية للمنطقة يظهر فى توزيع حركة السكان على أطراف المنطقة بدلا من تركيزها فى قلبها الذى يستمر مدة طويلة دون حياة تذكر .. وتصبح المبانى على الشوارع الرئيسية واجهات تخفى خلفها المناطق المتدهورة .

لقد توارث المخططون هذا الاتجاه الذى ظهر فى مدن الغرب حيث تضطرهم الحاجة الى ترك قلب المناطق مفتوحا يضم السوق التجارى والمدرسه والحدائق وملاعب الأطفال وهو ما يتناسب فعلا مع البيئة والسلوك الاجتماعى لسكان هذه المدن .. ولا يتناسب قطعا مع البيئة أو السلوك الاجتماعى لسكان المدن العربية والاسلامية الأمر الذى يتطلب نظرية أخرى مناسبة تطبق فيها القيم التخطيطية للمدينة الاسلامية وتستوعب حركة السيارات داخل المناطق التخطيطية مع فصلها عن حركة المشاه . وفى هذه الحالة يبدأ المخطط فى المحافظة على المبانى ذات القيمة الثقافية والحضارية أو المبانى ذات القيمة الاقتصادية ويحدد الاتجاهات الرئيسية لشبكات الطرق القائمة كدليل للاتجاهات العامه لشبكة الطرق فى المخطط الجديد حرصا على مايكون متوفرا فيها من مرافق عامه أو شبكات للاتصالات والكهرباء يكون من الأوفق الاحتفاظ بها من وجهة النظر

الاقتصادية ثم يبدأ المخطط بعد ذلك فى حصر الملكيات الخاصة والعامة وتقييم اثمانها قبل اجراء التخطيط العام للمنطقة . وفى ضوء التخطيط العام للمدينة وتحديد نوع التنمية الحضرية فى كل منطقة يمكن تحديد المكونات التخطيطية الأساسية لكل منطقة من ناحية عدد السكان القائمين أو المنتفعين وكثافات البناء ونوعية الاستعمالات التى تترجم بعد ذلك الى احجام أكثر منها الى مسطحات . ومن هذا المنطلق تبدأ العملية التخطيطية على أساس من الاعتبارات التاليه : -

١ - القيم الحضارية للتخطيط كما يرد بعد ذلك فى تخطيط المناطق الجديده .
٢ - التكامل التخطيطى فى المراحل التنفيذية .
٣ - اشتراك القطاعين الخاص والعام فى عملية التنمية الحضرية .
٤ - وضع نظام لتجميع الملكيات واعتبار الأرض ملكيات خاصة أو مشاع أو تعاونيه ..

وبعد الانتهاء من التخطيط التفصيلى تحسب الملكيات وتحدد نوعيتها ثم يقدر بعد ذلك السعر الجديد للأرض وتبدأ دراسة الجدوى واستثمار الأرض وتحديد قيمة العائد خاصة للملكيات العامه أو التعاونيه أو المشاع . وهذا ما يخرج عن نطاق هذا الكتاب الذى يركز أساسا على تأصيل القيم الحضارية فى التخطيط العمرانى أما الجوانب العلمية للعملية التخطيطية فلها مراجعها الخاصة .

اظهار القيم الحضارية فـــى تخطيط المناطق الجديـدة

ومع التحليل السابق للعناصر التخطيطية والمعمارية للمدينة العربية القديمة يمكن افساح الطريق أمام المخطط المعاصر فى تطبيق هذه القيم وهذه العناصر فى التخطيطات الحديثة مع اعطاء الاعتبار الكامل للوسائل التكنولوجية واستعمالها بحيث لا يتعارض ذلك مع القيم الحضارية للمدينة تأكيدا لمبدأ المعاصرة مع الاستمرار الحضارى فى بناء المدن . وهنا يكمن الفكر الاساسى للتخطيط الحديث . فاذا كان الهيكل العام للمدينة العربية القديمة قد تشكل على اساس المقياس الانسانى المتولد عن الحركة الطبيعية للانسان ولما كان الهيكل العام للمدينة المعاصرة يتأثر أساسا بالمقياس المتولد عن الحركة الالية المتغيرة فإن الفكر الاساسى للتخطيط الحديث يهدف الى ايجاد اللقاء المتناسب بين كلا المقياسين وربط عناصر الزمن والفراغ والمكان فى التشكيل العام للمدينة .

وينتقل البحث عن إظهار القيم الحضارية فى تخطيط المناطق الجديدة بعد ذلك الى تحدد متطلبات المجتمع الجديد وبلورتها فى حجوم ومسطحات يمكن توزيعها التوزيع المناسب فى التخطيط الحديث مع ايجاد الروابط التى تحكم العلاقات الحسية بين هذه الحجوم وهذه المسطحات لتشكيل التكوين الفراغى للمناطق المختلفة من المدينة سواء فى منطقة الوسط أو فى الأحياء السكنية المحيطة بها وهو ما سوف تعالجة هذه الدراسة بالتفصيل .

ودائما ما يغلب على المناطق الجديده فى المدن الاستعمال السكنى سواء اكان ذلك فى صورة مجموعات أو مجاورات سكينه خلايا أو مناطق سكنية تبعا لظروف ومتطلبات الأمتداد العمرانى فى كل مدينة . وغالبا ما يقتصر تخطيط المناطق الجديدة على تحديد الاستعمالات المختلفة وتوزيعها فى نطاق الشبكة المتكامله للطرق الرئيسية والفرعية وكذلك تحديد نظم البناء التى تتناسب مع كل استعمال تبعا للكثافات السكانية والبنائيه المقدره . ويترك الأمر بعد ذلك للمنتفعين بالأراضى المخصصه لكل استعمال لاستكمال الاستثمار الأمثل لكل قطعة ومن ثم تحديد المعالم المعمارية للابنيه الجديدة التى تقام عليها سواء على أساسا موحد للتعبير المعمارى أو يترك الأمر لكل مصمم للتعبير عن زاته وأسلوبه فى حرية كامله سواء اقتنع بضرورة الانتماء الى التراث الحضارى والتعبير عنه بشكل من الأشكال أو بالتحرر من هذا الانتماء واختيار ما يناسبة من تعبير أو تصميم . وكثيرا مانرى وضوح التنافر فى عمارة الدول النامية لسبب أو لاخر لا مجال لتحليله هنا حيث تتداخل فيه المؤثرات الثقافية والبيئية والاقتصادية والتكنولوجية التى تتفاعل فى خلق هذا التنافر .

ويصبح التساؤل حول تأصيل القيم الحضارية فى تخطيط المناطق الجديدة منحصرا فى ايجاد الأسلوب الذى يمكن التحكم به فى المظهر المعمارى العام فى الأجزاء ذات الاستعمالات العامة والاقلال من هذا التحكم تدريجيا الى أن تعطى الحرية الكاملة للتعبير الفردى فى المبانى المنفصلة التى لا تدخل فى تحديد الحيز الفراغى للاجزاء ذات الاستعمال العام فى المناطق الجديده . ويرتبط هذا الاتجاه من ناحية أخرى بمساهمة الأنواع المختلفة للاستثمار فى التنمية العمرانية لهذه المناطق سواء الاستثمار العام أو التعاونى أو الخاص . وكلما زاد الاستثمار العام فى التنمية العمرانية زادت فرص التحكم فى تشكيلها ومن ثم فى تحديد ملامحها المعمارية . وهكذا الحال أو اقل قليلا بالنسبة لدور الاستثمار التعاونى فى زيادة فرص التحكم فى التشكيل الحضرى الى أن يزول تقريبا هذا التحكم بالنسبة للاستثمار الخاص الذى لا يخضع الا الى نظم البناء ولوائحه المعتمده فقط مع قليل من التوجيهات المعمارية التى تخدم تأصيل القيم الحضارية اذا كان ذلك ممكنا .

واذا استقر الاتجاه على تطبيق هذه الأنواع الثلاثة للاستثمار فى تنمية الاجزاء ذات الاستعمالات المختلفة فى المناطق الجديدة فان الأمر يستدعى فى نفس الوقت تقسيم هذه الاستعمالات بحيث تتناسب مع النوعيات الثلاثة للاستثمار فى التنمية العمرانية مع الالتزام بالقيم والملامح التخطيطية للمدينة الاسلامية . عند اذن يمكن تحديد الاطار العام لتخطيط المناطق الجديده بحيث تعكس القيم الحضارية للعمران الاسلامى . وبعد ذلك يمكن تحديد شبكة الطرق التى تتكامل مع هذا الاتجاه والحفاظ على كل من المقياس المتولد عن حركة الانسان والمقياس المتولد عن حركة السيارة فى الأجزاء المختلفة من التخطيط الأمر الذى يستدعى عزل طرق المشاة تماما فى الاجزاء ذات الاستعمال العام والاقلال من هذا العزل تدريجيا حتى تصبح الشوارع الرئيسية حول المجاورات السكنية مخصصه فقط لمرور السيارة دون ان تتحمل طرق السيارات فى هذا التخطيط أى مسارات أخرى لشبكات المرافق العامة من مياه أو مجارى أو كهرباء أو هاتف . وهنا يتطلب الأمر استيعاب هذه الشبكات فى طرق المشاه توفيرا لاعمال الصيانه والتشغيل والحفر أو التجديد دون الخلل بالمسارات السريعة لحركة المرور التى تحدد المناطق الجديده أو بحركة المرور الداخلية فيها .. بهذا يمكن تحديد مسارات الشبكات العامه وكذلك استعمالات الأراضى وتشكيلاتها المعمارية لتحدد بذلك التشكيل النهائى للتخطيط الجديد الذى يهدف الى تأصيل التراث الحضارى للمدينة الاسلامية مع التأكيد بصفة خاصة على دور المسجد ومكانته فى التكوين المعمارى كمركز الحياة فى الحى السكنى الجديد .

من هذا المنطلق وضعت الخطوط الأساسية لنظريه تخطيط المناطق الجديدة بحيث تعبر عن القيم الحضارية لتخطيط المدينة الاسلامية من جهة وتواكب التطور التكنولوجى المتقدم من جهة أخرى . ومن أسس هذه النظرية ومرتكزها وجود المسجد فى مركز الثقل للمخطط العام للمنطقة بحيث يكون له كيانه المعمارى يلتحم من جهة بالخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية ويطل من ناحية أخرى على الساحة العامه التى تلتف حولها الخدمات الادارية والامنيه والبلدية ومكاتب الخدمات العامه . بحيث تأخذ مبانى هذه الخدمات مقياس أقل من مقياس المسجد اظهارا لكيانه المعمارى الذى يتناسب مع كيانه الدينى والاجتماعى . ومن ساحة المسجد يمتد العمود الفقرى كمحور للمنطقة له كيان الشارع التجارى المخصص للمشاة وتقع على جانبيه المحلات التجارية المتخصصة وتعلوها المكاتب التجارية والمهنية التى تعلوها وحدات سكنية صغيرة للعاملين بالخدمات ويمثل العمود الفقرى للمنطقة أعلى نسبة من البناء وبالتبعية أعلى نسبة من الكثافة السكانية الأمر الذى يساعد على زيادة نسبة استغلال الأرض فى محور الحى ومن ثم يساعد على زيادة سعر الأرض فى قلب المنطقة أكثر منها عند أطرافها على طول الطرق الرئيسية المحدده لها حيث تقل نسبة استغلال الأرض الى أقل نسبة ممكنه . ويمثل العمود الفقرى للحى مع ساحة المسجد والمبانى المحيطة بها محور النشاط السكانى للمنطقة الأمر الذى لابد وان يخضع الى

استثمار رأس المال العام أو التعاوني حتى يمكن التحكم في تصميماته المعمارية بحيث تعبر عن القيم المعمارية الاسلامية . ويخدم محور الحى شبكة من الشوارع المرتدة تنتهى بمواقع للسيارات خلف المبانى المكونة له .

وعلى جانبي العمود الفقرى وخلف مبانية تحدد قطع كبيرة من الارض يمكن تنميتها كمجموعات سكنية كبيرة حول أفنية داخلية وبارتفاع أقل عن ارتفاع مبانى محور الحى وبالتالى بكثافة سكانية أقل وكذلك بنسبة اقل لاستغلال الأرض وبالتالى بسعر أقل . ويمكن أن يقوم القطاع الخاص أو القطاع العام بتنمية هذه المجموعات السكنية حتى يمكن التحكم في تصميمها المعمارى الذى يعبر عن قيم العمارة الاسلامية وإن اختلفت تفاصيلها من مجموعة الى اخرى تأكيدا لمبدأ الاختلاف في الوحدة العامه . وتخدم هذه المجموعات شبكة الطرق الراده المتفرعة من شوارع الخدمة المحيطة بالمنطقة . بجانب شبكة من طرق المشاه تصب في الطريق الرئيسى للمشاة على طول محور الحى .

وعلى جانبي المجموعات السكنية تخصص المساحات المتبقية للتقسيمات العادية بحيث تصغر هذه التقسيمات ناحية المحور وتكبر في الاتجاه الخارجي للمنطقة حتى أطرافها وعند الطرق الرئيسية المحددة لها حيث تقل كثافة البناء الى اقل قدر ممكن وتقل بذلك نسبة استغلال الارض وبالتبعية سعرها . وتخدم هذه التقسيمات شبكة الطرق الراده مع شبكة من طرق المشاه تصب في نهاياتها في طريق المشاه الرئيسى في محور الحى . وفى هذه التقسيمات تترك الحرية لاصحابها من الاستثمار الخاص بالبناء عليها كل حسب إدراكه الثقافى بالقيم الحضارية للعمارة الاسلامية وإن كان من الأوفق وضع النظم واللوائح التى تساعد على تجانس البيئة المعمارية في بناء هذه التقسيمات بما يتلاءم مع القيم الحضارية للعمارة الاسلامية . سواء اكان ذلك بتحديد اللون أو الارتفاع أو فراغ البناء بحيث توجه المبانى الى الداخل كلما أمكن ذلك . وزيادة الافنية الخاصة أكثر من المساحات الخارجية التى تترك بين المبانى بعكس ما تنص علية لوائح التنظيم في معظم الحالات في المدن العربية .

وتعالج النظرية التخطيطة كذلك جانبا آخر من التخطيط وهو شبكات المرافق ، ففى المناطق الجديدة يمكن ان يتحمل طريق المشاه في محور الحى الفروع الرئيسية لشبكات المياة والمجارى والكهرباء والهاتف سواء في انفاق تحت الطريق أو في حيز اكبر من الانفاق يمكن أن يتحول الى مخابىء عند الطوارىء . وتتفرع هذه الشبكات لتخدم باقى اجزاء الحى تحت شبكة طرق المشاه الفرعية التى تصب في الطريق الرئيسى للمشاه على طول محور الحى . وبهذا المنطق تخصص شبكة الطرق الراده لمرور السيارات فقط . بحيث لا تتوقف حركة السير فيها عند أى طارىء أو أجراء أى إصلاحات أو تعديلات في شبكات المرافق العامه . كما يمكن صيانه هذه الشبكات من طرق المشاه دون عناء كبير نظرا لطبيعة تغطية هذه الطرق بمواد سهلة التغيير .

ومن ناحية أخرى توجه النظرية التخطيطية المناطق الخضراء اللازمة للسكان الى الاطراف المحيطة بالحى فاصلة بذلك الطرق الرئيسية ومشكلة في نفس الوقت حزاما اخضرا حول كل حى وبذلك يمكن تفادى تلوث البيئة من آثار مرور السيارات الكثيف على الأطراف وحماية الحى من العواصف عوضا عن الاحزمة الخضراء التى تقام حول المدن والتى يصعب اثبات صلاحيتها لهذا الغرض .

واذا كان المحور التجارى للحى يمثل محورا أساسيا للنشاط التجارى والادارى للسكان فان الخدمات المحلية والتعليمية والترفيهية للحى يمكن ان تمتد على محور آخر متعامد على المحور التجارى مارا كذلك بساحة المسجد . مع امكانية فصل مدارس البنين عن مدارس البنات المشتركة بواسطة الفرعيه للخدمات المحلية في المناطق السكنية على جانبي المحور الرئيسى للحى .

وعلى ضوء هذه الخطوط العريضة لنظرية تخطيط المناطق الجديدة يمكن للمخطط أن يوجه التخطيط العام للمدينة وذلك بتطبيق أسس النظرية فى المناطق الجديدة مع الاختلاف اللازم فى الكثافات الكلية لكل منطقة ومن ثم فى نسب استغلال الأرض وهذا ما يختلف باختلاف بعد أو قرب المنطقة عن وسط المدينة . ولكن لابد من وضع حدود دنيا وأخرى عليا لهذه الكثافات بحيث لا تؤثر عن المقومات التخطيطية المناسبة والمعبرة عن القيم الحضارية للمدينة الاسلامية .

البعد الرابع فى بناء المدينة الإسلامية المعاصرة

يتحدد التشكيل الفراغى بالعلاقات الوظيفية بين المناطق المختلفة للمدينة . كما يتأثر بديناميكيه الحركة بين هذه المناطق وداخلها . وكذلك بالعلاقة التى تربط المقياس المتولد عن حركة الانسان والمقياس المتولد عن حركة السيارة فى الأحياء المكونة لمناطق المدينة . فعندما غزت السيارة المدينة لم يعبأ المخططون كثيرا بحركة الانسان فاتسعت الشوارع والطرقات تبعا لكثافات مرور السيارات الى أن أصبحت الشبكات الرئيسية للمرور هى التى يحدد بها المخطط العمرانى الشكل العام للمدينة . بعد أن كانت هذه شبكات تمثل فى الواقع محاور النشاط السكانى فى الاحياء السكنية من المدن القديمة .

إن إعادة انسانية المدينة اليها تحتاج أولا الى إعادة آدمية الانسان اليه وتفضيلة على الاله السيارة ومن ثم الفصل بين مسار السيارة صعودا أو هبوطا ومسار الانسان عن المستوى الافقى كلما أمكن ذلك خاصة فى المناطق ذات الاستعمالات العامه أو على محاور النشاط السكانى فى الأحياء السكنية . بحيث يزداد هذا الفصل كلما زادت سرعة السيارة ويقل كلما انخفضت سرعتها الى الحد الذى يمكن أن يسمح فيه بشىء من الاختلاط بين الانسان والاله . إن المقياس الانسانى المتولد عن حركة السيارة يختلف باختلاف سرعاتها فهو يقل الى أن يتساوى بالمقياس المتولد عن الحركة العادية للانسان . فاذا كان مقياس الانسان يرتبط بنسب وعلاقات خاصة بالفراغ الذى يسير فيه فان حجم هذا الفراغ يزداد بالتدريج بزيادة سرعه الانسان المرتبطة بسرعة السيارة التى يستقلها داخل المناطق المبينة من المدينة الى ان تصل هذه السرعة ذروتها فى الفراغ المطلق حيث تمتد الطرق السريعة خارج المدن . فالانسان عندما يستوعب التشكيل المعمارى للفراغ الذى يسير فيه فهو يرتبط بنسب معينة بهذا التشكيل . وهو ما يعبر عنه بالمقياس الانسانى فلا يجب أن يتسع الفراغ الذى يسير فيه الانسان الى الحد الذى يفصله عن المبانى المحيطة به ويفقدها مقياسها الانسانى ولا يضيق هذا الفراغ الى الحد الذى لا يستطيع فيه الانسان استيعاب التشكيل المعمارى لهذه المبانى خاصة عند مستوى النظر للمتحرك فى هذا الفراغ . واذا كان ظهور الاله السيارة قد أثر على المقياس الانسانى فى المدينة فان ظهور استعمال الاله الذى يساعد على إرتفاع البناء قد ضاعف من هذا التأثير .

ونقطة التوازن المناسبة لمقياس الانسان فى الفراغ لا تأتى نتيجة للعمل الهندسى بقدر ما تأتى نتيجة لارتباط الكيان العمرانى للمدينة بالانسان نفسه كما يظهر فى فراغات الشوارع والميادين فى مدن العصور الوسطى . والذى يحاول واحد مثل كاميللو سيتى تحليلها ليجد فيها النسب الهندسية التى يمكن الاعتماد عليها فى التصميمات الحديثة ولكنه وان وجد ان نسبة ١:٢ هى نسبة متكررة بين الارتفاعات والعروض إلا انه لا يستطيع ان يفرض هذه النسب فرضا مطلقا على فراغ متغير من مكان لاخر تبعا للتأثير المعمارى وأهمية المبانى وارتفاعاتها المكونة لهذا الفراغ . فتلقائية تخطيط المدن الاسلامية القديمة أو مدن العصور الوسطى فى أوروبا أو المدن اليمنية التى لم تسمها الاله كلها تعتبر مصادر هامه للقيم التخطيطية والعلاقات الحسية بين المبانى المكونة للفراغات التى يظهر فيها المقياس الانسانى .

وإذا كان من الممكن اعتبار العلاقات الحسية بين الانسان والبيئة العمرانية كنقطة البداية لتحديد المقياس المرتبط بحركة الانسان فانها فى نفس الوقت يمكن ان تكون بداية لتحديد المقاييس المتغيرة بتغير سرعة السيارة البطيئة داخل مناطق المدن الى ان تصل ذروتها فى الفراغ الكامل خارج المدن . ويعنى ذلك ان المحافظة على المقياس الانسانى مع السرعة يمكن أن يتم على الوجه التالى : كلما زادت سرعة السيارة تدريجيا عن سرعة الانسان ازدادت المسافة الافقية بين السيارة والمبانى المحيطة بالفراغ الذى تتحرك فيه وانخفضت فى نفس الوقت نسب ارتفاعات هذه المبانى الى المسافات بينها وبين السيارة وذلك فى المستوى الرأسى للفراغ حتى يمكن استيعاب الانسان للعمران الذى يتحرك فيه فمع زيادة السرعه والمسافة الافقية بين الانسان والمبانى لابد من زيادة الفصل بينها والعكس اذا قلت السرعة وقلت المسافة الافقية بين الانسان والمبانى يقل الفصل بينها حتى تلتحم لتكون الفراغ التى يسير فيه الانسان بسرعته الطبيعية . وهكذا يمكن تحديد أسس التشكيل المرئى للفراغ الذى يتحرك فيه الانسان سواء سيرا على الاقدام أو فى السيارة بسرعاتها المختلفة .

وإذا كان من مبادىء التخطيط الحديث طرد السرعات الكبيرة خارج المناطق المبنية وتقليلها كلما اتجهنا الى داخل هذه المناطق حتى تتلاشى سرعة الآلة لتحل محلها سرعة الانسان . فان العلاقات الحسية بين المبانى المكونة للفراغات المختلفة فى هذه المناطق تتغير على أساس المبادىء السابقة لارتباط الحركة بالمقياس الانسانى فتزداد المسافات بين المبانى عند اطراف هذه المناطق حيث تزداد السرعه وتقل ارتفاعها نسبيا وتبعد مواقعها عن مسار الحركة السريعة ثم تقل هذه المسافات بين المبانى تدريجيا كلما اتجهنا الى داخل المنطقة وتزداد فى نفس ارتفاعاتها وتقترب مواقعها نسبيا من مسار حركة السيارة . وعندما تقل حركة السيارة حتى تقف عند مسار الانسان يتم التوازن ويظهر المقياس الانسانى الطبيعى . وبهذا المفهوم يمكن تحديد التشكيل الفراغى للمناطق الجديدة على أساس ربط الحركة بالمقياس .

وعلى ضوء التحليل السابق يمكن تحريك المسطحات المفتوحة من اواسط المناطق المبنيه الى اطرافها وتبقى اواسط هذه المناطق حول الساحات العامه لتجمعات السكان وتمتد على طول شوارعها الأنشطه الجماعيه المحليه مثل الانشطه التجاريه والاجتماعيه والاداريه . ويعطى هذا الاتجاه كذلك بعدا جديدا فى حياة المنطقه حيث يشعر الانسان فى الاجزاء المختلفة لوسط المنطقه بالتباين بين الفراغات الضيقه نسبيا لشوارع المشاه والمسطحات المفتوحة التى يصل اليها الانسان فى نهاية حركته الى خارج اطراف المناطق المبنيه . وهكذا يمكن الربط بين المقومات التخطيطيه للمدينه العربيه القديمه والمتطلبات الحديثه لحياة الانسان فى التشكيل الفراغى للمدينه المعاصره . وهذا المفهوم يختلف كثيرا عن النظريات الحديثه لتخطيط المناطق الجديده فى المدينه الغربيه حيث تقع معظم المساحات المفتوحه فى اواسط هذه المناطق المحاطه بالشوارع الرئيسيه وتخدمها مجموعة من الشوارع الداخلية . هذا بالاضافة الى ان انتظام المسافات بين المبانى المختلفة فى مناطق التخطيط الحديث فى المدن الغربيه يفقدها مايوفره المفهوم السابق من تباين بين الفراغات المكونه لمثل هذه المناطق .. وبعد كل ذلك فان التشكيل الفراغى لتخطيط المناطق الجديده فى المدينه الاسلاميه المعاصره لابد وان يخضع الى النظم واللوائح التى تضمن تنفيذه . وفى هذه الحال فان لوائح التنظيم العمرانى المعمول بها حاليا لابد وان تعدل لتخدم هذا الهدف .

إظهار القيم الحضارية فى العناصر التخطيطية

وعلى ضوء النظرية السابقه التى تحدد التشكيل الفراغى لمناطق المدينه الاسلاميه المعاصره والتى تحدد العلاقه بين المقياس المتولد عن حركة الانسان والمقياس المتولد عن حركة السياره والتى تربط المقومات التخطيطيه للمدينه القديمه بالاحتياجات الحديثه للمدينه المعاصره يمكن البحث عن وضع العناصر التخطيطيه لاحياء المدينه الاسلاميه فى هذا التشكيل الفراغى .

فالمسجد الذى لايزال قاصرا على كونه مركزا للعباده فى المدينه العربيه المعاصرة لابد وان يستعيد مكانته بحيث تلتف حوله الحياة المادية والروحيه لسكان المدينه حتى يوفر التوازن الحضارى الذى يدعو اليه الاسلام بين الاحتياجات الماديه والاحتياجات المعنويه لانسان مابعد الثورة الصناعيه . وان كان المسجد كمبنى فى المدينه الاسلاميه المعاصره لم يعد يستطيع ان يستوعب جميع الوظائف الدينيه والاجتماعيه والثقافيه والسياسيه التى كان يؤديها فى صدر الاسلام . فلا اقل من يكون مركزا للمبانى الحديثه التى تؤدى هذه الوظائف مكونة معه الحيز الفراغى لساحه المسجد والتى يمكن ان تتفرع منها شرايين الحياة الاخرى لاحياء المدينة كما سبق شرحه فمن ناحية تتفرع شرايين الخدمات التجاريه من المحلات والمكاتب التجاريه والاداريه ومن ناحيه اخرى تتفرع الخدمات الاجتماعية والترفيهيه ثم الخدمات الثقافيه والتعليميه . وعند اعادة تخطيط المدن لابد وان يبدأ اولا بتحديد المساجد القائمة فيها باحجامها ونوعياتها حتى تكون الركيزه الاولى لتقسيم المناطق والاحياء . ومن ثم تنطلق العمليه التخطيطيه بالاسس التى سبق توضيحها .

وفى نفس الصوره يمكن اظهار القيم الحضاريه بايجاد عناصر تخطيطيه اخرى كتحويل بعض الشوارع الى شوارع تجاريه مكشوفه او مغطاة تخصص للمشاه او ايجاد مساحات للاسواق المتنقلة او غير ذلك من العناصر التخطيطيه القائمه فى المدينه بعد معالجتها تخطيطيا ومعماريا . يبقى بعد ذلك اظهار القيم المعماريه فى تصميم المجموعات السكنيه الجديده مع الأخذ فى الاعتبار العوامل التاليه :-

١ - المستويات المعيشيه للسكان :

مستوى المعيشه هنا لايؤخذ فقط على أساس مقياس مستوى الدخل كما هو الحال فى المدينه الغربيه ولكنه فى المدينه الاسلاميه يؤخذ مضافا اليه مستوى الثقافه كما اوضحته الدراسه من قبل وهو الامر الذى يزيد من صعوبه تحديد المستويات المعيشيه المختلفه للسكان .

٢ - معدل حيازة السيارات :

يزيد هذا المعدل من المناطق ذات المستويات المعيشيه المرتفعه حيث تظهر اهميه حركة السياره عن حركة المشاه ويقل هذا المعدل فى المناطق ذات المستويات المعيشيه المنخفضه حيث تظهر اهمية حركة المشاه وذلك بالاضافة الى اعتبار اثر العوامل المناخيه والبيئيه على قابلية السكان للسير لقضاء حاجاتهم ومدى رحلة السير التى يمكن تحملها

٣ - فى العادات المعيشيه للسكان :

ان للمجتمعات الاسلاميه تقاليدها وعاداتها التى لاتناسبها نظريات التخطيط المطبقه فى المناطق السكنيه فى المدن الغربيه . فحركة المشاه فى المدنيه الغربيه مثلا ترتبط بعادات السكان حيث تقوم ربه الاسرة بشراء حاجياتها اليوميه والاسبوعيه او بمصاحبة أطفالها الى المدرسة او الى الساحات المفتوحه داخل المناطق السكنيه . وهذه العادات وان ظهرت فى قليل من بعض احياء المدينه الاسلاميه فهى لاتتكرر كثيرا فى معظم احيائها . كما ان معدل تردد الاسره فى المدينة الغربية على المحلات التجاريه يقل نسبيا من معدل تردد الاسره العربيه . مما يزيد من معدل ادماج استعمالات الارض للمحلات التجاريه بالمبانى السكنيه . وبالإضافة الى ذلك فهناك حركة المصلين الى مساجد الأحياء السكنيه خمسة مرات فى اليوم الامر الذى يتطلب علاقات خاصة لاستعمالات الارض فى المدن الاسلاميه .

٤ - ملامح الحياه الجماعيه لمجتمع المدينه المعاصره :

يظهر هذا العامل فى الانفصال الاجتماعى للاسر ومن ثم فى ظهور الفرديه المعماريه فى مبانى المدينه وان كانت مشروعات الاسكان العام فى بعض الدول اخذت تخضع التشكيل العام فيها الى التجانس العام نتيجة لعوامل التبسيط وتوحيد القياسات الا ان تكرار المبانى بشكل ممل يتعارض ايضا مع القيم التخطيطيه للمدينه الاسلاميه . وبما ان عماره المدن العربيه المعاصره

تعكس الفرديه والتنافر والتباين فى حياة سكان هذه المدن نتيجه لابتعادهم عن التعاليم الاسلاميه فإن الامر يتطلب استئصال هذه الظاهر من جذورها وذلك من خلال الدعوه الاسلاميه لبناء المجتمع .

٥ – عناصر تنسيق المواقع :

لقد استمدت كثير من هذه العناصر من المدن الغربيه بالرغم من اختلاف الظروف الطبيعيه والمناخيه وهذا يؤكد ضرورة انتهاج نظريات جديده فى تنسيق المناطق السكنيه فى المدينه الاسلاميه تتناسب مع واقع الظروف الطبيعيه والمناخيه خاصة بالنسبه لاستعمال للمسطحات الخضراء والساحات المكشوفة والتى تظهر مناسبة وطبيعية فى المدينه الغربيه . أما فى المدن الاسلاميه وخاصة الواقع منها فى المناطق الصحراوية فان الأمر يستدعى استنباط اساليب جديده لتنسيق المواقع تتناسب مع ندرة المياه وقسوه الظروف المناخيه السائده وتطوير استعمال العناصر الجافة فى هذا المجال لتؤدى بعض وظائف الاشجار والأسيجه والمسطحات الخضراء وغيرها من عناصر تنسيق المواقع . وفى المدن الاسلاميه القديمة امثله رائعه لابد من الرجوع اليها .

٦ – الحياه على امتداد الشوارع :

يؤكد هذا الاتجاه ضرورة الالتجاء الى اسس جديده لتخطيط محاور النشاط فى المناطق السكنيه فى المدينه العربيه الاسلامية بدلا من النظريات التى تعالج بها المناطق السكنيه فى المدينه الغربيه . فالاتجاه الطولى لتوزيع الخدمات العامه فى المجموعات السكنيه فى المدينه الاسلاميه يتطلب الاعتماد على التكوين الطولى فى التخطيط الذى يتوفر فيه النمو التدريجى لهذه الخدمات من الداخل الى الخارج ومن الوسط الى الأطراف تبعا لما اظهرته الدراسه السابقه عن ارتباط الحركه بالمقياس الانسانى فى تشكيل المدينه المعاصره ، فتتركز على طول عصب المجموعه السكنيه الخدمات التجاريه والثقافيه تعلوها الخدمات الاداريه والمكتبيه ثم تعلوها بعض الوحدات السكنيه ثم تتدرج استعمالات الأراضى الى الخارج فتقل الخدمات العامه وتزداد الوحدات السكنيه . وعلى اطراف المناطق السكنيه تتسع المسطحات المفتوحه لتستوعب الخدمات التعليميه والترفيهيه . وقد تظهر هذه الصوره فى اتجاه واحد او فى اتجاهين متعامدين . وبذلك يمكن اعتبار ظاهرة اختلاط استعمالات الأرض فى منطقة الوسط وتلاشى هذا الاختلاط تدريجيا الى خارج المنطقه المبنيه حتى تصل الى اطرافها حيث توجد الشرايين السريعه حولها ظاهره من الظواهر التخطيطيه للمدينه الاسلاميه المعاصره .

دور التشكيل الفراغى للمبانى فى تحديد الطابع العمرانى

بعد تحديد الهيكل التخطيطى العام لاى منطقه من مناطق المدينه الاسلامية يبدأ دور التشكيل الفراغى للمبانى فى تحديد الطابع العمرانى للمنطقه لتأكيد القيم الحضاريه للمدينه الاسلاميه المعاصره . وتمشيا مع الأسلوب العلمى فلا بد هنا من مناقشة الاتجاهين المتضادين فى التشكيل الفراغى للمبانى وذلك على النحو التالى :–

أولا : الاتجاه الاول : وهو الذى يحدد حجوم المبانى فى قوالب مصمته . أما ماتحتاجه من فراغات فيدمج بالفراغ الخارجى بما فيه فراغات الشوارع . وهنا تظهر حجوم المبانى فى شكل قوالب مصمته يقف بعضها منفصلا ويقف البعض الآخر على قواعد شبه متصله من دور أو اثنين . وهذا هو الاتجاه الغالب فى تشكيل معظم المبانى خاصه فى التجمعات السكنيه الحديثه وان اختلفت فى تفاصيلها . ويوفر هذا الاتجاه لمبانى المدينه اكبر كميه من الشمس والضوء وأوسع رؤيا للمناظر الخارجيه . كما يساعد على الحركه الطبيعيه للهواء بين المبانى . الامر الذى يتناسب مع الأجواء البارده ذات الطبيعه الممطرة . ويظهر فيه اتجاه حياه السكان الى الخارج اكثر منها الى الداخل .

ثانيا : اما الاتجاه الثانى : فيحدد حجوم المبانى فى قوالب مفرغة من الداخل حول افنية منفصله عن الفراغ الخارج للشارع . وهنا تظهر حجوم المبانى ملتحمه او شبه ملتحمه وتلتف حول الفراغات الداخليه لافنيتها . ويوفر هذا الاتجاه لمبانى المدينه اكبر مسطح مبنى كما يوفر لها اكبر مساحات مظلله هذا بالاضافة الى ان توصيل الفراغات الداخليه لافنيه هذه المبانى بالفراغات الخارجيه للشوارع عن طريق الممرات المغطاه يساعد على تحريك التيارات الهوائيه بين داخل المبانى وخارجها . وهذا الاتجاه يؤكد من ناحية اخرى توجيه حياة السكان الى الداخل اكثر منها الى الخارج وهذه هى احدى القيم التى ابرزتها الدراسه التحليله للمقومات التخطيطيه للمدينه الاسلاميه .

وترتبط مقاسات حجوم الفراغات الداخليه للمبانى فى هذه الحاله بحجوم الاجزاء المبنيه المنتفع بها كما ترتبط بالعوامل المناخيه وزوايا الشمس وحركة الهواء . ومن ناحية اخرى فهى ترتبط كذلك بالمقياس الطبيعى للانسان . وهذه العوامل تخضع لدراسات اكثر تفصيلا لايمكن ان يستوعبها هذا الكتاب . ان تحقيق الاتجاه الثانى لتحديد حجوم البناء سوف يؤثر بصوره جذريه على الصوره الحاليه لقوانين ولوائح التنظيم العمرانى المعمول بها فى المدن العربيه وان كان ذلك ربما يواجه بعض الاعتراضات لاسباب لايمكن اعتبارها اساسيه ومن الغريب ان هذا الاتجاه بدأ يظهر فى كثير من مبانى المدن الغربيه فى الوقت الذى لازالت تقلد فيه المدن الاسلاميه كثيرا من القيم المعماريه الغربيه .

ويختلف استعمال الفراغات الداخليه او الافنيه فى المبانى العامه عنها فى مبانى الاسكان العام الى مبانى الاسكان الخاص . وفى كل من هذه الحالات فان تجميع الفراغات المحيطه بالمبنى فى فراغ واحد يزيد من قدرته الوظيفيه خاصة فى المناطق ذات الكثافات السكانيه العاليه كما أن هذا الاتجاه يساعد على فصل الاستعمال العام للفراغات الخارجيه عن الاستعمال الخاص للفراغات الداخليه وهو بذلك يساعد على توفير الخصوصيه الاجتماعيه التى تتناسب مع القيم الاسلاميه ومن ثم مع القيم الحضاريه للمدينه الاسلاميه .

واذا كانت الاتجاهات التخطيطيه التى جاءت فى الدراسات السابقه قد بنيت على اساس الطبيعه المستويه لموقع المدينه الا انه لابد من ان نشير هنا الى اثر البيئه الطبيعيه للمدينه على التشكيلات العامه لمبانيها ، اذ يختلف هذا التأثير فى المدن الصحراويه عنها فى مدن السهول عنها فى المدن الجبليه . فلكل منها اعتباراتها التخطيطيه الخاصه ومع ذلك فان هناك قيم مشتركه لاتتأثر باختلاف البيئه الطبيعيه او المناخيه وهى القيم التى تعكس البيئه الثقافيه والاجتماعيه للمجتمع الاسلامى .

من هنا تبرز اهمية تطبيق الأسس المعماريه التى سبق استخلاصها من العماره الاسلاميه ليس فقط فى كل مبنى على حده ولكن فى مجموعات المبانى المختلفه . ومن ثم يمكن الخروج ببعض الاسس التنظيميه التى تحكم الشكل العام لكل مبنى على حده كما تحكم التشكيل العام لمجموعات المبانى المختلفه سواء فى مناطق اواسط المدن أو فى المناطق السكنيه من المدن الاسلاميه .

القيم الحضارية والتقدم التكنولوجى لصناعة البناء

تخضع صناعة البناء للامكانيات الاقتصادية والتكنولوجيه المتوفره فى اى دوله كما يختلف الانتاج فى هذا المجال من الوحدات الانشائيه الصغيره الى العناصر الانشائيه المركبه وقد تطورت صناعة البناء فى كثير من الدول المتقدمه وظهرت آثارها على نطاق واسع فى كثير من التجمعات السكنيه فى هذه الدول . وقد صاحب تصنيع المبانى فى بادىء الامر بعض القيود التكنولوجيه والمعماريه مما لم يدع للمعمارى الحريه الكامله فى الابداع والتشكيل الامر الذى اعطى للمبانى المصنعه صفة الجمود والعجز عن التعبير الانسانى للعماره . من هنا بدأ كثير من المعماريين

يخشون على التراث الحضارى للعماره من هذا الاتجاه الذى سيطرت عليه الآله سيطره كامله . أما فى الدول الناميه وخاصة الدول العربيه فان تصنيع المبانى لايزال يبحث عن مدخل ينتشر منه فى هذه البلاد نظرا لعدم ملائمة الظروف الاقتصادية والتكنولوجيه السائده وتوفر العماله اللازمه لهذا النوع من الصناعه ، وقد بدأت هذه الصناعه تدخل بعض الدول العربيه الغنيه عن طريق الشركات الاجنبيه دون أن تبنى معها قاعده صناعيه محليه فى هذا المجال . الامر الذى يعطى هذه الدول فرصة اخرى لمراجعة نفسها امام هذا التيار التكنولوجى قبل ان يزيل اى امل فى تأصيل القيم الحضارية للعمارة الاسلاميه المعاصره .

لقد فطن كثير من العاملين فى هذا المجال الى خطورة هذا الاتجاه فعمدوا الى تطوير تصميم الوحدات الجاهزة الانشائيه السابقه التجهيز بحيث يمكنها ان تخدم القيم المعماريه بحرية اكثر فى التشكيل . وظهرت فى هذا المجال امثله كثيره كان من ابرزها المجموعات السكنيه التى بنيت فى منطقة المعرض الدولى الذى اقيم فى مونتريال عام ١٩٦٧ . كما عمد اتحاد صناعه الصلب فى اوربا الى اقامة بعض المسابقات المعماريه بهدف الوصول الى الحريه الكامله فى استعمال الوحدات الجاهزه فى المبانى . فظهرت بعض التصميمات التى اخضعت هذه الوحدات للتصميم المعمارى الحر ولاتزال كثير من المحاولات تبذل فى هذا الاتجاه بهدف اخضاع انتاج الاله لإبداع الانسان وحتى يتم التوازن بين الاحتياجات الماديه والاحتياجات العاطفيه فى العماره وبهذا الاسلوب يمكن اخضاع الانتاج الآلى لصناعة البناء للقيم المعماريه او التخطيطيه التى تساعد على تأصيل التراث الحضارى واستمراره فى المدينه المعاصره الاسلاميه .

ان الدول الناميه والعربيه منها بصفة خاصه تمر فى هذه المرحله من التاريخ بحاله من التحول الاجتماعى والحضارى المرتبط بتحولاتها الاقتصاديه . وهى فى هذه الفترة عرضه الى ان تفقد التوازن بين احتياجاتها الماديه الملحه كهدف اساسى من اهداف خططها الانمائيه واحتياجاتها المعنويه والروحيه التى دائما ماتأخذ الاهميه الثانويه فى تنفيذ هذه الخطط وبطبيعة الامور فان نتائج التنمية الماديه تظهر آثارها بسرعة فائقه تتخلف ورائها نتائج التنميه الاجتماعيه او الثقافيه . ومن هنا تتعرض المجتمعات الناميه الى فقدان هذا التوازن الاساسى بين الماديات والمعنويات هذا التوازن الذى تدعو اليه التعاليم الاسلاميه لتنمية المجتمعات الصالحه . وفى هذا الخضم من التحولات الحضاريه لابد من مراقبة الآثار البعيدة المدى لآثار التقدم التكنولوجى فى تصنيع البناء على البيئه الحضريه بحيث لاتطغى النتائج البراقه للانجازات التكنولوجيه على ضرورة تأصيل التراث الحضارى واستمراره فى المدن الاسلاميه . ومع قوة الدعوه التى يطلقها المفكرون فى هذا الشأن الا ان الواقع يسير فى اتجاه معاكس لاتجاه الغالبيه العظمى من الناس التى لاتتطلع الا الى توفير قوت يومها وتأمينها ضد تقلبات الزمن كما تتطلع كذلك الى الظهور بالمظهر التقدمى او الحديث بمفهومه عند الدول المتقدمه تكنولوجيا . وهكذا تستمر المجتمعات الناميه والعربيه منها بصفه خاصة تفقد قيمها ومقوماتها الحضاريه يوما بعد يوم الى الحد الذى يخشى ان تنعدم فيه قدرتها على ادراك هذه القيم وهذه المقومات .

ويتضح من كل ذلك ان تطور صناعة البناء لابد وان يرتبط اساسا بالمقتضيات الضروريه لتأصيل التراث الحضارى فى المدن العربيه . وصناعة البناء تختلف عن غيرها من الصناعات خاصة بالنسبة للمادة المنتجه فانتاج المبانى المصنعه يشكل جزءا ثابتا فى بيئة الانسان بخلاف انتاج الصناعات الاخرى الذى يشكل مادة استهلاكية تفنى او تتغير على فترات قصيره من الزمن لاتؤثر كثيرا على البيئه العمرانيه التى يعيش فيها الانسان .

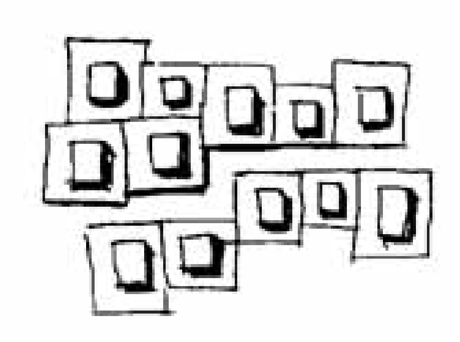
ان عملية تصنيع المبانى بمقاييسها المختلفه لابد وان ترتبط بالجوانب الانسانيه للتشكيل المعمارى الذى يتناسب مع الدعوه الى تأصيل التراث الحضارى للبيئه السكنيه . ومن جانب

آخر وتقديرا للحالة الاقتصادية للمجتمعات الناميه فان عمليات تصنيع المبانى لابد وان تترك حيزا كافيا للانسان يمارس فيه نشاطه فى بناء بعض الجوانب من بيته . مع اعطائه الامكانيات او الارشادات التكنولوجيه البسيطه او توفير العناصر البنائيه المبسطه التى تساعده على استكمال بناء هذه البيئه بنفسه مع من يقيمون معه على امور الحياه .. ومن هنا يمكن ايجاد اللمسات الانسانيه ليس فقط فى داخل الحيز السكنى بل كذلك فى الحيز الخارجى المرتبط به . وهنا تصبح عمليه بناء البيئه السكنيه جزءا لايتجزء من النشاط اليومى للمجتمعات الناميه . وصناعة البناء بذلك يصبح منها جزءا حرفيا لدى العامه والجزء الآخر انتاجا قوميا فى اطار البرامج الانمائيه .

ومن هذا المنطلق يمكن ان تتحدد اتجاهات البحوث العلميه لتطوير صناعة البناء تبعا للمواد والعماله المتوفره لدى كل دوله كما يمكن تحديد كذلك اتجاهات التنميه العمرانيه فيها سواء بالنسبه لتطوير الابنيه القائمه او تصميم الابنيه الجديده او تخطيط التجمعات السكنيه المتكامله .

التشريعات التخطيطية كسبيل لتأصيل القيم الحضارية فى بناء المدينة الاسلاميه المعاصرة

لم تكن التشريعات التخطيطيه فى جميع الحالات الا مساعدا التنظيم الهيكل العمرانى للمدن واعطاء تخططاتها العامه قوتها التنفيذيه اذ أن العبء يقع اساسا على كاهل المعماريين الذين يصممون يشكلون الحيز المعمارى فى بناء هذه المدن . من هنا فان اى تشريع يوضع لتنظيم المدينه الاسلاميه ليساعدها على الارتباط بتراثها الحضارى لايمكن ان يحقق اهدافه مالم يصحبه حركه علميه واعلاميه واسعة النطاق ليس فقط لتوعية المعماريين الذين يساهمون فى بناء المدن ولكن ايضا لتوعية الجماهير التى تسكن هذه المدن . ومع ذلك فان الامر يستدعى مراجعة اللوائح والتشريعات التخطيطيه التى طبقت ولاتزال تطبق لتنظيم المدن العربيه للاستدلال عن مدى الاثر الذى تركته فى التشكيل العمرانى لهذه المدن على مدى السنوات التى طبقت فيها واوصلت المدينه العربيه المعاصره الى هذه الصوره التى فقدت فيها شخصيتها الحضاريه .

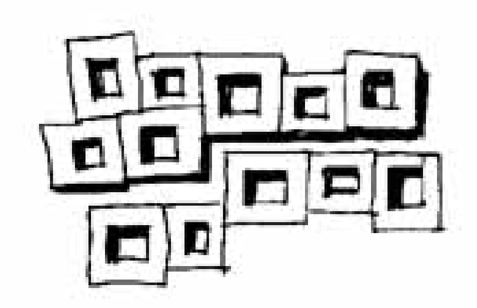


● الفناء الحياه للخارج



● المسقط الافقى لبيت السحيمى بالقاهره

لقد لجأت السلطات القائمه على تنظيم المدن العربيه منذ بدء تنظيم الحركه العمرانيه فيها الى مجموعة من التشريعات لم تعرف مصادرها بعد وان كان معظمها مستمد من النظم الاوربيه القديمه وهى تهدف الى تحديد العلاقة بين ارتفاعات المبانى وعروض الشوارع وذلك على اساس قواعد ثابته تطبق فى جميع المدن دون استثناء يذكر . فيحدد بعضها مثلا ارتفاعات المبانى بما مقداره مره ونصف عرض الشارع وبحد اقصى ٣٥ متر كما تحدد هذه بعض التشريعات شروط الردود التى يمكن بناؤها اذا زادت ارتفاعات المبانى عن هذه النسبه كما تحدد ايضا اتساعات المناور الداخليه الخاصه بانارة الاجزاء الداخليه من المبانى سواء بالنسبه للغرف او الخدمات كما تحدد كذلك مقدار البروز الذى يمكن الخروج به عن خط البناء بحيث تمثل الابراج نصف عرض الواجه وتمثل الشرفات النصف الاخر . وهكذا تحدد هذه التشريعات الخطوط الرئيسيه للهيئة العامه للمبانى وتترك للمعمارى بعد ذلك الحريه فى استنباط التشكيلات المعماريه على السطح الخارجى للمبنى مستعملا فى ذلك مجموعات له من الاشكال والالوان التى لاحد لها عما تقدمه له المصادر والمراجع الاجنبيه او على مايوحيه له اصحاب العقارات من انفعالات شخصيه بعيدة عن القيم الحضاريه ومن هنا تظهر الفرديه المطلقه فى التشكيل وتفقد المدينه طابعها المعمارى العريق .



▲ ● اتجاه الهواء الى الداخل

● تجمعات الأحياء ◄

١- مجمع باب النصر
٢- مجمع قلاوون
٣- مجمع الازهر والحسين
٤- مجمع الغورية
٥- مجمع باب زويلة والخيامية

● حركة الهواء فى الفراغ المفتوح والفراغ المغلق اساس للتصميم

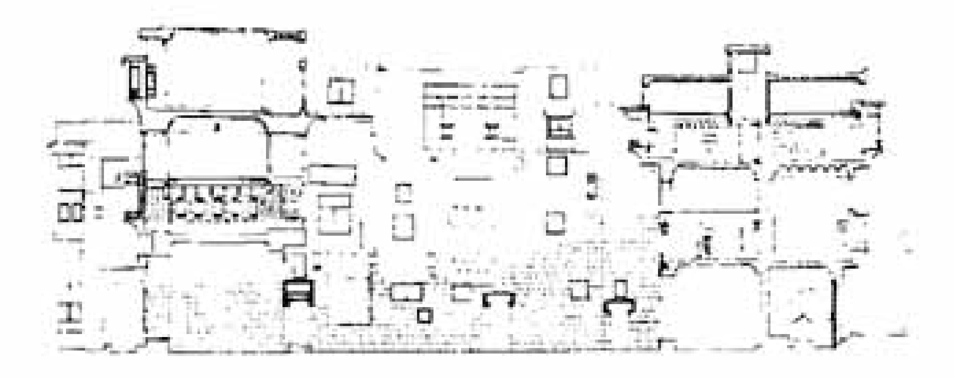


وفى المناطق القديمه فى كثير من المدن وقفت الجهات المسؤله عن التخطيط عاجزة امام مجموعات التشكيلات المعماريه التى لاحد لها وهى تهدم القيم الحضاريه القائمه فى هذه المناطق . وفى معظم الاحيان تقف التشريعات الخاصه بتنظيم المدن عاجزة عن ربط المدينه بتراثها الحضارى بل هى تساهم من حيث لاتدرى فى هدم هذا التراث فهى لاتؤكد ضرورة استعمال العقود والاقبيه فى الاجزاء الاماميه من المبانى الا فيما ندر من المناطق الامر الذى يعطى فرصا اكبر فى امكانية زيادة الكفاءة الوظيفية للشارع اذ يمكن ازالة الارصفه والاستعاضه عنها بالممرات المغطاة التى تدخل ضمن المسطحات المبنيه . كما ان تحديد خطوط البناء فى المناطق الجديده من المدن بالصوره القائمه لايساعد مطلقا على استعمال الافنيه الداخليه فى هذه المبانى كما انها لاتساعد على تجميع المسطحات المفتوحه فى افنيه كبيره بل توزعها فى مسطحات صغيره على جوانب المبنى بحجة توفير الاستمتاع الكامل بالمزايا المتاحه للجهات الاصليه وتحقيق الفرديه المعماريه لكل مبنى على حده كتعبير تلقائى عن ظاهره الفرديه وهو مايتعارض مع الترابط والتراحم فى الاسلام .

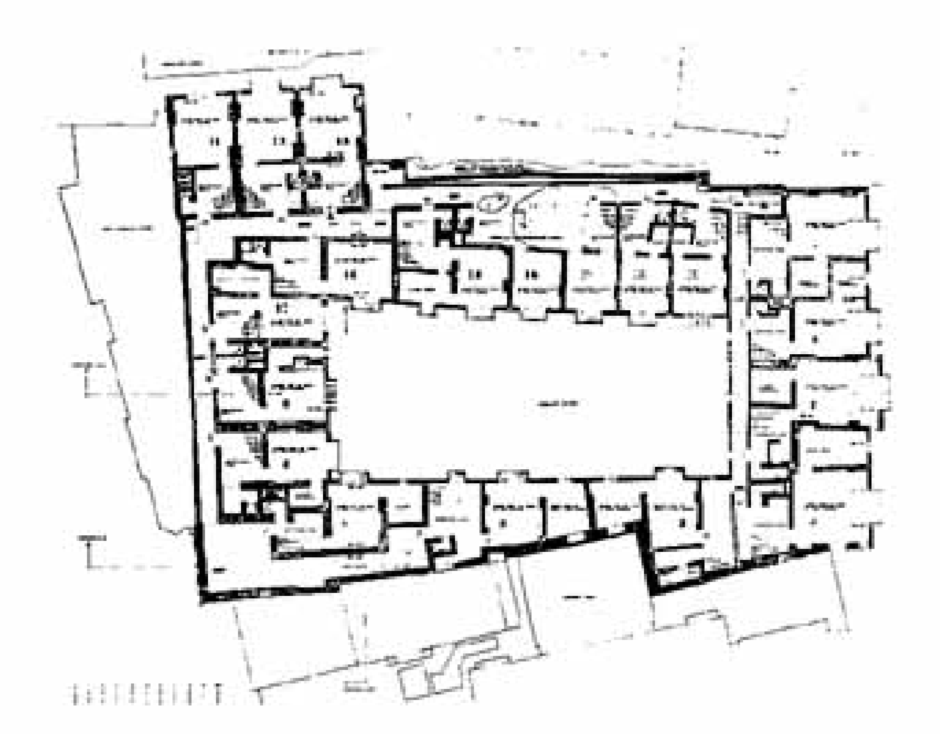
واذا كان المجال لايتسع هنا لمناقشة اللوائح والتشريعات الخاصه بتنظيم المدن فى مختلف الاقطار العربيه الا ان نتيجة تطبيقها فى معظم هذه الاقطار تحتم ضرورة البحث عن نظم جديده تهدف الى ربط المدينه العربيه بتراثها الحضارى فى ضوء التصورات السابقه وان اقتضى الامر وضع لوائح وتشريعات تنظيميه خاصه لكل منطقه من مناطق المدينه سواء منها المناطق القديمه او المناطق القائمة او مناطق الامتداد الجديده او المناطق ذات الاهميه الحضاريه او التاريخيه . وتتطلب هذه اللوائح والتشريعات الجديدة دراسات تفصيلية لكافة الجوانب التخطيطيه والمعماريه والقانونيه التى تهدف الى تأصيل العماره المعاصره والحفاظ على التراث التاريخى للعماره الاسلامية .



● الواجهه البحريه لبيت السحيمى بالقاهره



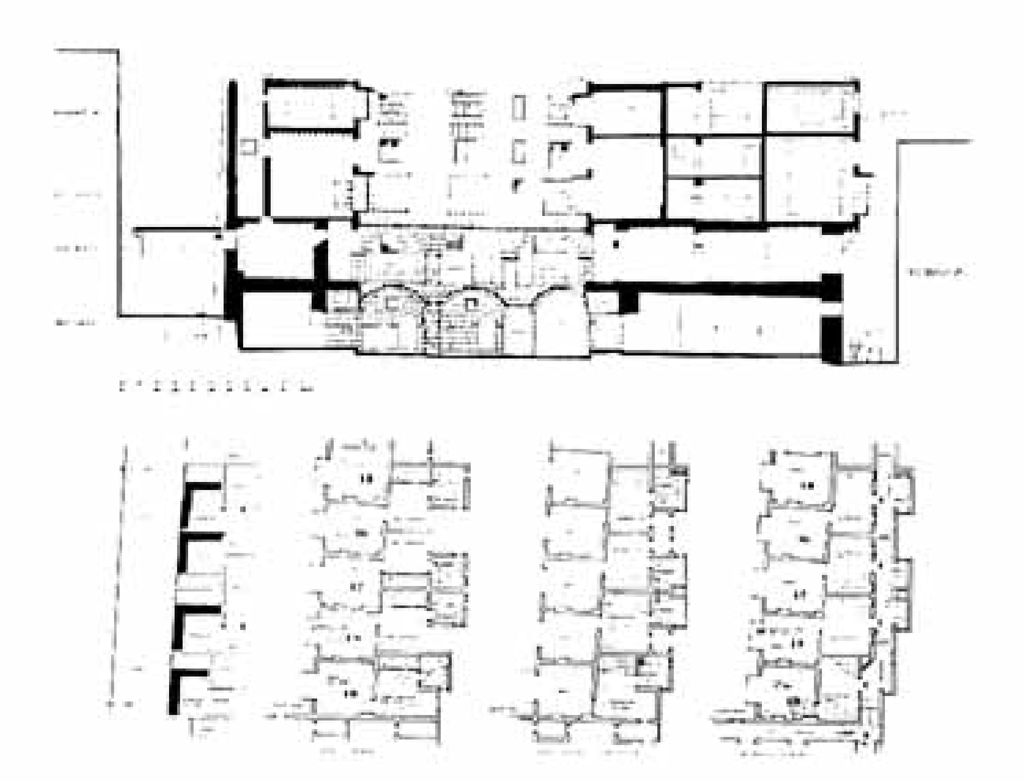
● قطاع عرضى فى بيت السحيمى



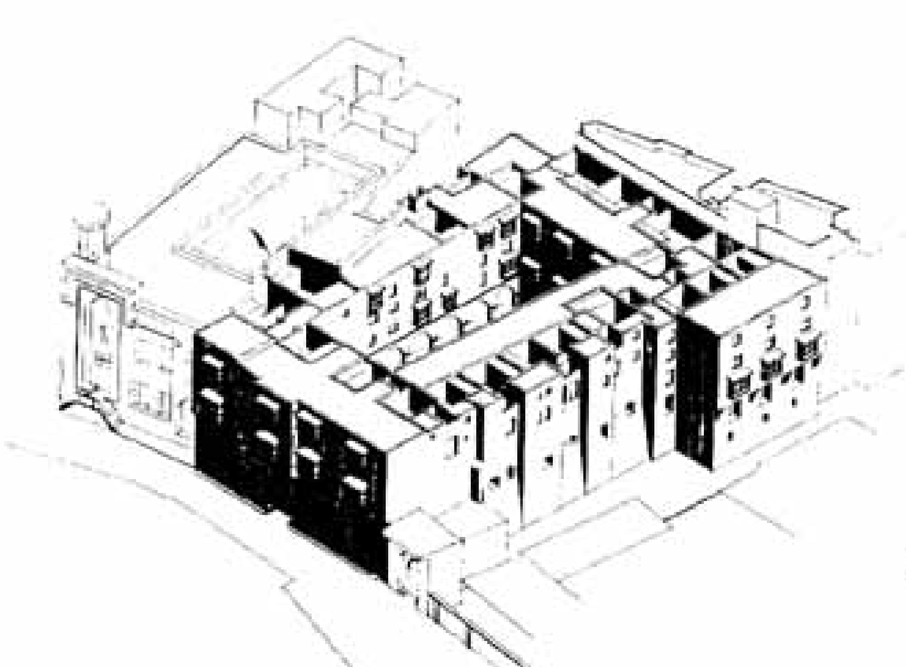
● الوضع القائم - الدور الثالث بوكالة بازرعة بالقاهرة



● الترميم المقترح للدور الثالث بوكالة بازرعة



● قطاع عرضي بوكالة بازرعة بالقاهرة



● وكالة بازرعة بالقاهرة نموذج غني بالقيم المعمارية للاحتذاء في التصميم المعاصر تمتد اليه يد الخبرة الاجنبية لأنقاذه

وتنقسم القواعد التنظيمية المقترحة لتخطيط المناطق المختلفة فى المدن الاسلامية الى خمس مجموعات يمكن اجمالها فيما يأتى :-

١ - القواعد التنظيمية للتنمية العمرانية فى المناطق التى لها قيمة تاريخية .
٢ - القواعد التنظيمية للتنمية العمرانية فى المناطق المبنية القائمة ولم يتم تخطيطها
٣ - القواعد التنظيمية للتنمية العمرانية فى الأحياء السكنية التى تم تخطيطها وتقسيمها وبدأ العمل فيها .
٤ - القواعد التنظيمية لتخطيط الأحياء السكنية فى المناطق التى تم تخطيطها أو تقسيمها ولم يتم العمل فيها .
٥ - القواعد التنظيمية لتخطيط الاحياء السكنية فى المناطق التى لم يتم تخطيطها او تقسيمها .

ويلاحظ هنا الفرق بين الاجراءات الخاصة بالتخطيط أو بالتنمية العمرانية باعتبار ان التخطيط عملية متكاملة من كافة الجوانب يتم تنفيذها على مراحل متتالية بينما التنمية العمرانية عملية تعالج الأوضاع القائمة التى تتعارض مع القيم التخطيطية والمعمارية وهى فى اجراءاتها التنفيذية تحتاج الى اسلوب خاص فى التعامل مع المجتمع . وتظهر أهمية المجموعات السابقة بالترتيب الذى وضعت به .

القواعد التنظيمية للمنطقة الأولى :

ويمكن اجمال القواعد التنظيمية للتنمية العمرانية فى المناطق الأثرية ذات القيمة التاريخية او الحضارية على الوجه التالى :-

١ - تحدد المنطقة الحضرية التى تحتوى على بعض المبانى الأثرية او ذات القيمة التاريخية فى الاطار العمرانى التى تظهر فيه هذه المبانى او اجزاء منها . ويمكن تحديد المنطقة بحدود التأثير البصرى لمبانيها الأثرية .
٢ - تصنيف المبانى الاثرية وغير الأثرية الواقعة فى حدود التأثير البصرى وذلك تبعا لتاريخها وحالتها وارتفاعاتها واستعمالاتها والوانها ثم ترفع واجهاتها متجمعة فى حدود النطاق البصرى لتكون اساسا للتقويم والتطوير واتخاذ الاجراءات التنظيمية والخطوات التنفيذية لوضعها فى الاطار البصرى المطلوب حيث تتجانس الالوان والارتفاعات والعناصر المعمارية .
٣ - ازالة الشوائب البيئية فى النطاق البصرى ويشمل ذلك الشوائب المعمارية والاضافات القبيحة من معلقات او ملصقات بجانب الشوائب الاجتماعية التى تظهر فى استعمال المكان واستغلاله .. ويتضمن هذا البرنامج مشاركة متكاملة من المجتمع ممثلا فى الاجهزة المعنية من جانب واصحاب العقارات وشاغليها من جانب اخر سواء بالمساهمة المالية او المادية مع الحوافز اللازمة او مقابل الاعفاء من بعض الاعباء المالية .
٤ - وضع خط البناء الافقى والرأسى وقواعد الملامح المعمارية التى تحكم بناء المواقع الغير مبنية فى النطاق البصرى للمنطقة الحضاريه .
٥ - توجيه وسائل النقل السريع خارج النطاق البصرى للمنطقة الاثرية وتخصيص اكبر قدر من المسطح الافقى لهذا النطاق للمشاه وذلك باستعمال مواد مناسبة للرصف وعناصر مميزة لتنسيق المكان سواء فى احواض الزهور والنباتات المناسبة للمناخ او فى المقاعد والمظلات المناسبة البيئة المعمارية السائدة او فى طريقة الاضاءة المناسبة او المستمدة اشكالها من الوسائل والاشكال التقليدية .

٦ – تنظيم النشاط الاقتصادى والاجتماعى السائد فى الاطار البنائى للمنطقة الاثرية وذلك بدراساتها وتوجيها وتطويرها واعانتها لتؤدى اغراضها حتى تستمر فيها الحياه المناسبة واخراج الأنشاطة الضارة بالبيئة الحضارية فيها . وهنا يدخل عامل الاعانات فى الحالة الأولى او التعويضات فى الحالة الثانية وذلك على اساس قواعد للتقديرات المالية والتعاقدات القانونية او على اساس الاستثمار الجزى .

٧ – وضع اسس وتنظيم ادراه وصيانة المنطقة . وذلك بتنظيم اوقات النظافة ووسائل جمع الفضلات بما لا يتنافى مع البيئة الحضارية فيها ومتابعة الصيانة بالمرور والتفتيش والتقرير والأمر بالتنفيذ . مع محاولة ربط سكان المنطقة بالمكان وتنظيم السلوك الاسلامى للفرد والجماعة وربط نشاطهم باوقات الصلاة وتعاليم الاسلام .

القواعد التنظيمية للمنطقة الثانية :

يمكن اجمال القواعد التنظيمية للتنمية العمرانية فى المناطق المبنية القائمة ولم يتم تخطيطها على الوجه التالى :–

١ – تصنيف الشوارع التى تضم انشطة تجارية وادارية والشوارع المحلية التى تخدم المساكن وتحديد مواقع المساجد المحلية ومبانى الخدمات العامة .

٢ – رفع المبانى بواجهاتها والوانها بالشوارع التجارية الادارية التى تمثل المحاور الرئيسية التى تتجه الى المساجد الرئيسيه فى كل حى وتحديد اسلوب تهذيب المبانى المتنافرة وازالة الشوائب المعمارية على الواجهات والشوائب البيئية حول المبانى .

٣ – وضع برامج لازالة الشوائب المعمارية والبيئية وتحديد دور الاجهزة الرسمية ودور اصحاب المبانى وشاغليها فى تنفيذ هذه الاعمال سواء بالازالة او بالاضافة او الترميم . مع توفير الحوافز المالية والأدبية التى تساعد على تنفيذ هذا البرنامج .

٤ – وضع خطوط البناء الافقيه والرأسيه وقواعد الملامح المعمارية التى تحكم بناء المواقع الغير مبنية فى الشوارع الرئيسية كل على حده دون التقيد بالنظم التقليدية العامة .

٥ – توجيه وسائل النقل السريع او الخاص خارج الشوارع الرئيسية التى تتجه الى المساجد الكبيرة فى كل حى مع توسيع ارصفتها وتنسيقها بما يتناسب مع البيئة المحلية .

٦ – وضع نظام للافتات الثابتة والمتحركة يضمن تحديد اماكنها على ارتفاعات مناسبة لاتخل بالمظهر العمرانى ووضع اللوائح المنظمه لذلك .

٧ – وضع نظام للاضاءه الخارجية للمحلات والمكاتب التجارية بحيث تنعكس على المحلات ولاتتعارض مع الاضاءه العامة للشوارع . مع زيادة قوة الاضاءه عند مساحات المساجد .

٨ – وضع تخطيط تنفيذى للحيز المحيط بالجامع الرئيسى فى كل حى بحيث يصبح الجامع مركزا لتجميع الانشطة العامة للحى . ولو استدعى الأمر نزع بعض الملكيات للافساح للساحة العامة امام الجامع يتم تنسيقها بما يتلاءم مع البيئة المحلية.

القواعد التنظيمية للمنطقة الثالثة :

كما يمكن اجمال القواعد التنظيمية للتنمية العمرانية للاحياء السكنية التى يتم تخطيطها وتقسيمها ويبدأ العمل فيها على الوجه التالى : –

١ – حصر المبانى التى تم تنفيذها ووضع بعض الاقتراحات الممكن تنفيذها لاضفاء بعض ملامح العمارة الاسلامية المعاصرة عليها – وتحديد دور ومساهمة الاجهزه البلدية واصحاب المبانى فى هذه العملية وتحديد اسلوب تنفيذها . سواء اكان ذلك

بالنسبة للاضافات او تعديل الالوان او تطوير الاسوار .

٢ – حصر المبانى التى تحت التنفيذ ومراجعة تصميماتها وادخال التعديلات السريعة على واجهاتها بمكن تنفيذها لتضفى عليها بعض الملامح المعمارية الاسلامية المعاصرة . وتحديد الالوان المناسبة للموقع .. وتطوير الاسوار وذلك دون المساس بالفكرة التصميمية للمبنى .

٣ – حصر القطع والمواقع التى لم يتم التنفيذ فيها ووضع خط البناء الافقى والرأسى وقواعد الملامح المعمارية التى تحكم بنائها . وذلك فى حدود الكثافة البنائية المطبقة فى المنطقة واحترام القواعد التنظيمية السائدة بالنسبة للجار الذى تم بناؤه وذلك بترك الفراغات بينهم . اما بالنسبة للجار الذى لم يتم التنفيذ فى موقعه فتراجع تصميماته حسب القواعد الجديدة والتى تسمح بتوجيه الفراغات الى الداخل بدلاً من الخارج سواء الداخل المغلق او المفتوح جزئيا الى الخارج .

٤ – وضع مجموعة من العناصر المعمارية الخارجية التى يمكن الاختيار بينها او الاقتباس منها فى اعداد التصميمات المعمارية وخاصة بالنسبة للواجهات الرئيسية . والزام توضيح ذلك فى الرسومات المقدمة لتراخيص البناء .

٥ – تطوير المناطق المحيطة بالجوامع الرئيسية فى التخطيط بحيث يرتبط الجامع تخطيطيا وعمرانيا مع الانشطة الثقافية والاجتماعية والتجارية فى قلب الحى او على طول الشرايين المحلية الموصلة اليه .

٦ – تحديد الشوارع الرئيسية الموصلة الى المسجد كملتقى لانشطة الحى وتحويل المرور الخاص والسريع عنها او توسيع ارصفتها وتنسيقها لتحويلها الى شرايين للحياة . تصل منطقة المسجد بأطراف الحى .

٧ – ازالة الشوائب البيئية ان وجدت من المبانى المقامة او فى الشوارع والطرقات بما فى ذلك الشوائب المعمارية او الاجتماعية التى تظهر فى استعمال المكان واستغلاله .

القواعد التنظيمية للمنطقة الرابعة :

يمكن اجمال القواعد التنظيمية لتخطيط الاحياء السكنية فى المناطق التى تم تخطيطها او تقسيمها ولم يتم العمل فيها على الوجه التالى :–

١ – يتم الاعلان عن توقف العمل لشروط البناء فى المنطقة انتظارا لوضع شروط البناء الجديدة واعطاء اصحاب الاراضى او القسائم المهلة المناسبة لسحب المعاملات الخاصة بتراخيص البناء لاجراء التعديلات المناسبة عليها تبعا للشروط الجديده .

٢ – توضع شروط البناء الجديدة على اساس الحجم البنائى الذى يطابق الحجم البنائى الذى توفره شروط البناء السابقة حفاظا على الكثافة البنائية فى المنطقة ويترك الحرية فى التصميم فى توجيه الفراغات بين المبانى الى الداخل سواء على افنية مغلقة الجوانب أو مفتوحة من جانب واحد أو اكثر ويتم البناء فى هذه الحالة على اى جزء من اجزاء الأرض مادام هناك التزام بنسبة مساحة البناء وحجمه .

٣ – وضع مجموعات العناصر المعمارية الخارجية وتوزيعها على المعماريين والمصممين للأخذ او الاقتباس منها مع اعطاء ارشادات بخصوص استعمال المواد الخارجية بالواجهات والوانها .

٤ – تقدم التصميمات المعمارية الخاصة بتراخيص البناء فى احجام موحده بحيث يمكن متابعة الرسومات من خلال الملفات بالتتابع دون الرجوع الى احجام مختلفة من الرسومات – كما تقدم فى نظام موحد للرسومات الاسماء وارقام اللوحات مع تتابع الرسومات المعمارية والانشائية والكهربائية والصحية والتقرير الفنى – على أن تقدم الواجهات بالالوان المناسبة لاعتمادها .

٥ – يتم تنظيم منطقة المسجد الرئيسي بالمخطط بحيث يكون مركزا تلتقى عنده الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتجارية . مع تكثيف هذه الاستعمالات حوله او على الطرق المؤدية اليه .
٦ – تحديد الطرق الرئيسية الموصلة الى المسجد وتحويل المرور السريع عنها مع توسعه ارصفتها وتنسيقها لاستقطاب الانشطة على جانبيها .
٧ – الاعلان عن نظام البناء الجديد على المكاتب العمارية وذلك للاطلاع ومراجعه الاجهزة البلدية فى كل هذه التفاصيل .

القواعد التنظيمية للمنطقة الخامسه :

يمكن اجمال القواعد التنظيمية لتخطيط الاحياء السكنيه فى المناطق التى لم يتم تخطيطها أو تقسيمها . وذلك على الوجه التالى :

١ – تحديد قصبه الحى يمتد على طولها النشاط التجارى والادارى وفى منتصفها تقع ساحة المسجد ومايرتبط به من أنشطة ثقافية واجتماعية بحيث يخضع بناء القصبه الى تشكيل معمارى وحجم بنائى محدد ملزم لاصحاب الاراضى على جانبه . أو قد تقوم ببنائه الهيئات العامه بحيث تكون نسبة الحجم البنائى على جانبى القصبه أعلى نسبه فى الحى .
٢ – تحدد على جانبى القصبه مجموعات سكنيه كبيره تلتف حول افنيه عامه ويتحدد لها حجمها البنائى وملامحها المعماريه التى يلتزم بها فى بناء هذه المجموعات .
٣ – تقسم المناطق الواقعة على جانبى المجموعات السكنيه الكبيره الى قطع تزيد مساحتها وتقل نسبة حجمها البنائى كلما اتجهت الى خارج المنطقه وتخضع الى نفس القواعد التصميميه التى تهدف الى تجميع الفراغات الى الداخل وتترك الحريه بعد ذلك لاصحاب هذه القطع لاختيار مايناسب مستواهم الحضارى والثقافى من قيم معماريه مع تقديم الأسس الفنيه التى تساعد على الوصول بعمارة هذه القطع الى الحد المقبول سواء من ناحية التصميم او اللون أو الارتفاع .
٤ – وضع أسس تنسيق طرق المشاه سواء الرئيسى منها فى قصبة الحى أو شرايين المشاه التى تصب فيه وتربط الاجزاء المختلفة من الحى .
٥ – تركيز النشاط التجارى والادارى والثقافى والاجتماعى على طول قصبة الحى مع زيادة الكثافات السكنيه على طول القصبه وخفضها تدريجيا فى المجموعات السكنيه الكبيره ثم فى القسائم بعد ذلك .
٦ – توجيه حركة المرور حول الحى مع خدمة اجزائه المختلفة عن طريق الشوارع الفرعيه الراده أو المقفله النهايه مع توفير أماكن انتظار السيارات عند طرق القصبه .
٧ – توزيع المناطق المفتوحة على طول المحور المتعامد على القصبه عند ساحه المسجد بحيث تضم المدارس بانواعها مع المراكز المحلية الفرعيه التى تخدم الاقسام الرئيسيه للحى . وذلك بالاضافه الى الحزام الاخضر الذى يفصل الطريق الدائرى للحى عن المناطق السكنيه داخله .
٨ – تحديد الملامح المعماريه للقصبه أو للمجموعات السكنيه الكبيره والقواعد التصميميه للقسائم بما يتناسب مع طبيعة الحى والمنطقة مناخيا وثقافيا واجتماعيا وذلك حتى يتلاءم التكوين المعمارى للحى مع بالبيئه المحليه التى تميزه .

وسائل التنظيم والتطبيق :

مع وضع القواعد التنظيميه للمناطق المختلفه من المدينه . يمكن تطويرها تفصيلا بما يتناسب مع كل مدينه بحيث توضع هذه القواعد فى صيغة ملزمه يمكن تطبيقها بحيث تساندها القرارات التنفيذيه من الجهات الرسميه بحيث تتحدد فيها البنود المختلفه التى توضح بالتفصيل القواعد

التنظيميه لكل منطقه . وفى هذا اعادة كاملة لصياغة اللوائح التنظيميه السائده . الامر الذى يحتاج الى خبرات كبيره متمرسه على هذا العمل وفى نفس الوقت ملتزمه بالقيم الاسلاميه فى التخطيط والعماره والى أن تتم هذه المراجعه الكامله يمكن أن تصدر القرارات الانتقاليه التى تحد من تأثير اللوائح السائده وتمهد لتطبيق اللوائح الجديدة بعد اعادة صياغتها وتقويمها عمليا .

ولاتقتصر هذه الوسائل التنظيميه على اصدار القرارات الانتقاليه أو القرارات التنظيميه الجديده . ولكن لابد من العمل على اصدار الكتيبات الإرشاديه الموضحه بالكلمه والرسم والصوره وبأسلوب سهل واضح للطرق العلميه والتطبيقيه الجديده بحيث يكون لكل منطقه كتيبها الإرشادى الخاص . وهذا العمل العلمى ضرورى لتوجيه العاملين فى مجال التنميه العمرانيه فى المدن الاسلاميه سواء من ابناء هذه المدن أو من خارجها بالاضافه الى ماتتضمنه هذه الكتيبات من شروح توضيحيه مبسطه للخصائص التخطيطيه والمعماريه والبيئيه السائده فى كل مدينه بحيث تكون مرجعا للدراسات أو منبعا للتطوير والتأصيل وهنا تدخل الخصائص المميزه لكل مدينه عاملا هاما لتأكيد الشخصيه الحضاريه المميزه لها . وهذا جانب اخر من جوانب العمل الموازى لتحقيق فعالية القرارات التنظيمية والتطبيقية الجديدة .

محاولات ربط العمارة المعاصرة بالتراث الاسلامى

نعرض هنا لبعض المحاولات التى بذلت لربط العماره العربيه المعاصره بتراثها الحضارى سواء فى مجال التخطيط او فى مجال العماره . وقد اتجهت معظم المحاولات التى تمت فى هذا المجال الى تحقيق الاهداف الاتيه :-

١ – اظهار التراث المعمارى فى الانشاءات الحديثه .
٢ – اظهار المبانى الاثريه المنفصله وادماجها فى حياة المدينة .
٣ – المحافظة على مجموعات المبانى ذات القيمة الحضارية .
٤ – ربط تخطيط المناطق الحضريه الحديثه بالتراث التخطيطى المحلى .

وقد تمت كثير من هذه المحاولات كتعبير لوجهات نظر خاصه فى اماكن معينه من العالم الاسلامى ويذكرنا هذا الاتجاه بالأوامر التى اتخذت فى بعض العهود القريبه فى مصر الى ضروره تحديد الطراز المعمارى للمبانى العامه فى كل من الدلتا والصعيد بحيث يظهر الطراز الاسلامى فى المبانى العامه لاقليم الدلتا والطراز الفرعونى فى المبانى العامه لاقليم الصعيد وهكذا اقيمت مثلا محطات السكه الحديد فى الجيزه والاقصر واسوان على الطراز الفرعونى ومحطات القاهره وطنطا على الطراز الاسلامى وقد طبق هذا المبدأ كذلك على نطاق اوسع فى بناء مجموعات كثيره من المبانى فى منطقه الوسط بضاحيه مصر الجديده شمال القاهره حيث شيدت هذه المجموعات على الطراز الاسلامى كمحاولة لاعطاء المنطقة الجديده طابعا تخطيطيا مميزا . وقد اشترك فى وضع هذه التصميمات المعماريون الاجانب فى ذلك الوقت . وتكررت هذه المحاولات فى المبانى القديمه لجامعة الازهر كما تكررت بعد ذلك فى المبانى الحديثه التى اقيمت شرق المسجد الحسينى بالقاهره كأساس لمبانى قاهره الفاطميين المزمع تخطيطها فى هذه المنطقه . وقد اعتمدت جميع هذه المحاولات على مبدأ تبسيط الطراز الاسلامى وزخارفه ولم تذهب الى اعمق من ذلك فى اظهار مفاهيم القيم المعماريه للعماره الاسلاميه على غرار المنهج الذى سبق توضيحه . الامر الذى دعى بعض المعماريين المحدثين الى نقد هذا الاتجاه الذى لايتناسب مع التطورات التكنولوجيه الحديثه فى البناء ووصفوه بأنه رجعيه فى العماره . ولم يتحركوا بعد ذلك حتى بالبحث عن الاسلوب الافضل لتأصيل القيم المعماريه فى ضوء التقدم العلمى الحديث فى طرق الانشاء والبناء . من هنا بدأ كثير منهم يعارض الدعوة الى تأصيل هذه القيم . وسار العمران على نفس الخط الذى دخل مصر فى العشرينات واردا عن العماره الفرنسيه والايطاليه فى ذلك الوقت وكان ذلك على ايدى المعماريين الاجانب والمصريين . واشتد هذا الاتجاه فى الحضر والريف على حد سواء بل وخرج نفس النمط ليظهر فى الدول التى لاحقت التطور العمرانى فى مصر كما نرى فى مدن الخليج والمملكه العربيه السعوديه . واخيرا ظهرت بعض المحاولات العربيه تسعى الى اظهار القيم الفنيه للعماره الاسلاميه فى العماره المعاصره الامر الذى عجز عن ادراكه المعمارى المسلم طوال هذه المده من الزمن . وقد ظهرت هذه المحاولات فى عديد من المنشآت الحديثه فى العراق والكويت

والامارات العربيه والمملكه العربيه السعوديه وتونس والمغرب . كما قام بعض المعماريون العراقيون فى نفس الوقت بمحاولاتهم الجاده فى هذا المجال .

لقد اقيم عدد من المساجد الحديثه التى لم تفقد كثيرا من الطابع المعمارى القديم وان ظهر فيها بعض التطور فى استعمال الزخارف او فى ادخال عناصر معماريه قديمه مستمده من الطراز الاندلسى . وقد تمرس على مثل هذه التصميمات نخبه من المعماريين المصريين مع الايطالى المسلم روسو واشتركوا فى تصميم بعض المساجد الحديثه فى كل من القاهره والاسكندريه وبعد انتهاء خدمات هذه المجموعه من المعماريين تعرضت تصميمات كثير من المساجد فى القاهره وفى غيرها من المدن الى نكسه معماريه كبيره كادت تقضى على مقوماتها الروحيه . وبدأ غيرهم من المعماريين يحاولون ابراز بعض الاتجاهات الحديثه فى تصميم المساجد . ولكن لم تكن محاولاتهم على قواعد راسخه من الفهم المعمارى كما نراه بالنسبه لتطوير تصميمات بعض الكنائس الحديثه فى اوروبا . ومع ذلك فقد ساعدت هذه المحاولات على خلق وعى معمارى بأهمية تأصيل التراث الحضارى الامر الذى بدأ يظهر فى بعض الاوساط والمدارس المعماريه ولكن لايزال هذا الوعى ينقصه الكثير من العمق والصقل اذا اقتصرت كثير من المحاولات التى ظهرت على استعمال بعض العناصر المميزه للعماره الاسلاميه مثل العقد او القبو او القبه . وفى بعض الدول الاسلاميه لاتزال كثير من المدارس المعماريه الحديثه ترتبط اتجاهاتها بالمدارس المعماريه الاوروبيه وان كان من التوصيات التى ظهرت فى مؤتمر المهندسين العرب الذى عقد فى بغداد عام ١٩٦٤ التأكيد على ضرورة انشاء مدرسة فكر معماريه عربيه ترتبط بالتراث الحضارى . وقد دعم المؤلف هذا الاتجاه ببحث قدمه الى المؤتمر الدولى للمعماريين الذى عقد فى باريس فى يوليه سنه ١٩٦٥ عن التكوين العلمى للمعمارى مع اشارة خاصة الى تكوين المعمارى العربى . ومع المحاولات المستمره فى هذه الدعوه لايزال الوعى ضعيفا ليس فقط لدى المعماريين المسلمين ولكن ايضا لدى المواطنين المستفيدين الذين يبهرهم عمارة الغرب .

وقد ظهرت اثار التراث المعمارى واضحه فى كثير من المحاولات التى تمت فى انحاء مختلفه من العالم الاسلامى . ففى العراق اسهمت المدرسه المعماريه فى السبعينات كما اسهم بعض كبار المعماريين العالميين بدور كبير فى هذه الناحيه وظهرت بعض المنشآت العامه والخاصه التى تعبر عن القيم الحضاريه للعماره الاسلاميه . ثم اخذ نفس الاتجاه ينتشر ولكن على مستوى اقل فى بعض الدول الاسلاميه الاخرى . ولكن ضعف اللقاء الفكرى بين المعماريين المسلمين المهتمين بهذه الدعوه باعد بين المفاهيم المشتركه لربط العماره الحديثه بالتراث الحضارى الاسلامى الامر الذى يتطلب دعما لهذه اللقاءات عن طريق الندوات العلميه والبحوث والدراسات والمسابقات المعماريه كل ذلك بجانب التوعيه العامه للرأى العام فى الدول الاسلاميه عن طريق التأليف والنشر .

لقد شاهدت منطقه الخليج بعض التجارب المعماريه لكثير من المعماريين العالميين لربط العماره الحديثه بالقيم الاسلاميه مثل محاولة جوزيه سيرت الامريكى والاسبانى الاصل فى تصميم السفارة الامريكيه فى بغداد وجروبيوس الامريكى والالمانى الاصل فى تصميمه لجامعة بغداد ثم كنزوتانج اليابانى فى تصميمه للمبانى الرياضيه فى الكويت وبيلا الفنلندى فى تصميم قصر الحكم ووزارة الخارجيه بالكويت ولوتسن الدانماركى فى تصميم مبنى مجلس الامه فيها . وغيرهم كثيرون كما ظهرت فى المنطقه كذلك بعض التجارب التخطيطيه لبعض المخططين العالميين مثل دوكسيادس اليونانى استمدت مقوماتها من مدرسة الفكر الغربيه وان ظهرت فيها بعض المحاولات فى تصميم المبانى السكنيه حيث عولجت فيها النواحى المناخيه والاجتماعيه التى تتلاءم مع البيئه المحليه . ويحاول البعض الاخر مثل كانديلس الفرنسى واليونانى الاصل فى بعض المشروعات الاسكانيه فى الدول العربيه . وبوليجيوزو الايطالى فى تخطيط المنطقه التجاريه فى الكويت والبينى فى تخطيط

وتصميم مركز الحكم فى الرياض . واصبحت دول النفط حقلا خصبا لكثير من التجارب المعماريه والتخطيطيه فى هذا المجال . ومن ناحيه اخرى ظهر فى المخطط العام لمدينة دمشق الذى وضعه فى الستينات كوشار احد المخططين الفرنسيين بعض القيم التخطيطيه للمدينه الاسلاميه خاصه فى اعادة تخطيط شبكة الطرق بالمدينة القديمه وربطها بالهيكل العام للمدينه الحديثه . ولكن كغيرها من الدراسات التخطيطيه لم تستكمل بوضع الاسس التنظيميه التى تساعد على تنفيذ الفكر التخطيطى بحيث يمكن ابراز التشكيلات المعماريه لمجموعات المبانى فى المناطق المختلفه ابعادها الثلاثه لتعكس القيم الحضاريه للعماره الاسلاميه .

واذا كان الوعى التخطيطى لاظهار التراث الحضارى فى المدينه الاسلاميه المعاصره لم تتبلور اثارة بعد فى المشرق العربى الا ان هذا الوعى قد ظهرت اثاره بصوره اوضح فى المغرب العربى الذى ظل محتفظا بكثير من مقوماته الحضاريه بالرغم من اتصاله المباشر بالحضاره الاوروبيه . ولم تظهر هذه الصوره فى بعض المبانى المتفرقه فقط بل ظهرت كذلك فى كثير من المجموعات السكنية الريفيه فى مراكش كما ظهرت فى غيرها من الاعمال المعماريه التى اعتمدت فى تشكيلاتها على العقود والاقبيه والقباب وراعت فى تجميعها القيم الانسانيه للفراغ التخطيطى فى الشوارع والساحات وقد ظهر مثل هذا الاتجاه فى اوائل الاربعينات فى تخطيط وتصميم قرية القرنه بصعيد مصر على يد المهندس المصرى حسن فتحى واستعمل فى بنائها



● ملامح عمارة القاهرة فى مبنى سكنى للمؤلف



● فى الثلاثينات ظهرت الرغبه لتأصيل العماره الاسلاميه - محاوله تقليديه - فى تصميم مبنى نقابه المهندسين بالقاهره - للمعمارى المرحوم مصطفى فهمى



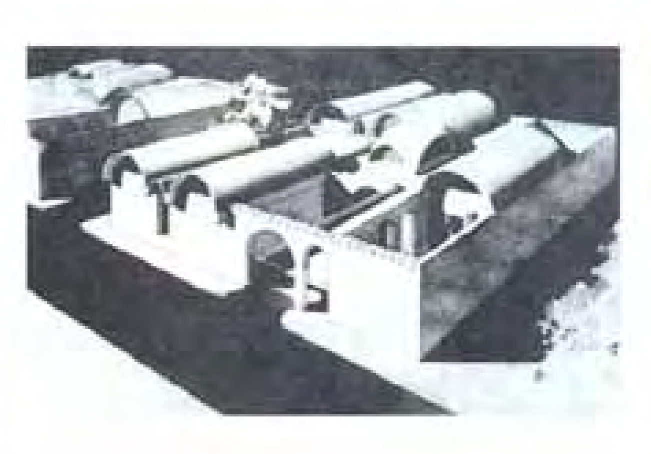
● محاوله الخبره البلجيكيه لتأصيل العماره الاسلاميه بالقاهره - فى الثلاثينات - أحد الشوارع الرئيسيه بضاحيه مصر الجديده بالقاهره

ماده الطين اللبن بنفس طرق الانشاء التى استعملت منذ الاف السنين . وقد تعرضت هذه التجربه لكثير من البحث العلمى لقياس صلاحية المبانى واساساتها كما نشرت على مجال اعلامى واسع لما فيها من قيم تشكيليه وجماليه منبعثه من البيئه المحليه ولم يتكرر هذا المثل الا فى بعض قرى الوادى الجديد بمصر لنفس المعمارى المخطط ومع ذلك وعلى مدى السنين الطويله لم يكف المهندس حسن فتحى عن التوعيه لتأصيل القيم الحضاريه للعمارة الاسلاميه .

وقد تردد موضوع التراث الحضارى للمدينه الاسلاميه المعاصره فى كتابات بعض الفنانين وعلماء الاثار . ففى مقال نشر فى مجلة بناء الوطن فى يونيو ١٩٦١ كتب الفنان عبد السلام

الشريف مقالا موضوعه (نحو تخطيط جديد للعماره) مبشرا الى ضرورة المحافظة على الوحده العامه المتناسقه فى تخطيط كل مدينه واحترام البيئه المعماريه فى خصائصها الرئيسيه خاصه فى المناطق الاثريه القديمه واشار الى ان المبالغه فى الاهتمام بتحقيق هذا التناسق المعمارى فى تخطيط المدينه قد تنظر اليه نظره سطحيه على انها اعتبارات سياحيه كمالية يخشى منها ان تكون نوعا من الجمود او مروقا من التجديد والتطوير فى فن العماره ، ولكن مايخفى على اصحاب هذه النظره هو اهميه المحافظه على الروح القوميه واذكاء الشعور بالعزة واحياء قيمة الاصالة فى تكييف الوحده الوجدانيه بالعماره التاريخيه القديمه واين هذا من بناء المساكن الشعبيه خلف جامع السلطان حسن او بناء عماره الاوقاف بجانب جامع قايتباى السيفى فى منطقه درب اللبانه بالقاهره ، او مجموعات الاسكان الشعبى بجانب سور مجرى العيون الاثرى . ثم طالب المقال بضرورة التريث الدقيق فى بحث الشكل الذى يلزم ان تتم عليه المنشآت الجديده . ويقول اننا لانحب ان تعود المدينه العربيه الى اجواء الشرق القديم خلال الاف السنين الغابره ولكن لانود فى نفس الوقت ان تفقد شخصيتنا او تجرفنا النعره العالميه المبهمه . فيمكن ان تبنى المساكن الشعبيه على نظام الربع او الوكاله ذات الفناء الكبيره التى تطل عليه مختلف الاحجام من الوحدات السكنيه ثم يشير صاحب المقال الى عمليه تجديد مبنى محطة السكه الحديد بالقاهره لتتبع خطوط وزخارف العماره الاسلاميه القديمه على انها محاولة جديره بالاهتمام . وفى النهايه اقترح صاحب المقال تكوين هيئة عليا لها سلطات واسعه تستطيع الاشراف على ماله صله بالشئون المعماريه والتخطيطيه للمناطق

● نموذج للمسكن الاسلامى الذى يتلاءم مع البيئه والحياه الاجتماعيه - مثل من ليبيا - للمؤلف











• ملامح العماره المحليه للقاهره – فى عماره سكنيه معاصره – بمدينه نصر – تصميم المؤلف

• عماره سكنيه بها ملامح عماره القاهره – للمؤلف

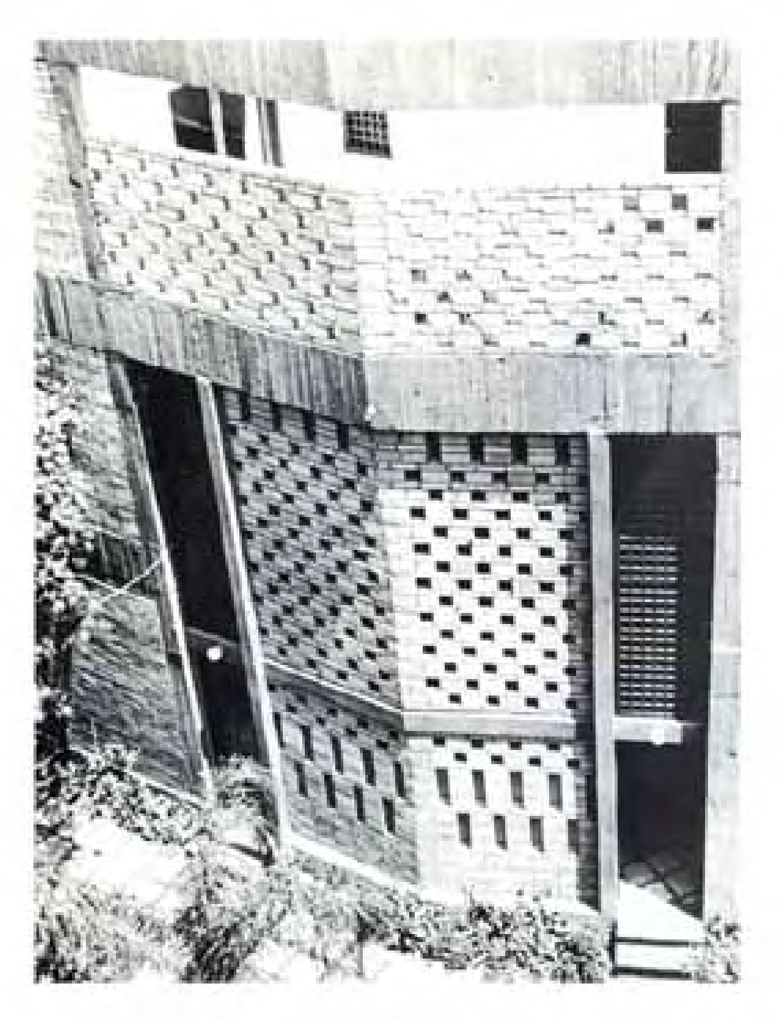
الاثريه وتضع قواعد جديده للامتداد العمرانى فى المدن العربيه . ثم اهاب الفنان بالمهندسين المعماريين الى ضروره تطوير العماره العربيه والوصول الى حلول لاتحتاج الى اسراف فى التكاليف وقد ذكر صاحب المقال ان بعض الاجهزه الفنيه الحكوميه قد تدارست الامر لتأصيل التراث الحضارى فى العماره المعاصره ومع ذلك عجزت حركة التطور السريع على مجابة هذا التحدى .

وهكذا ظهرت محاولات الفنان التشكيلى فى توعية الرأى العام بضرورة الالتزام بالتراث الحضارى للعماره الاسلاميه فى تخطيط وبناء المدينه العربيه المعاصره . ويجدر بنا ان نؤكد بأن نظره الفنان ومعالجته للمشكله هى احساس بالقيم الجماليه فى تشكيل المدينه المعاصره يلتزم فيها بالقيم الجماليه للعماره القديمه . وقد يكون فى اشراك الفنان فى معالجة القيم الحضاريه فى العماره الحديثه اثر كبير فى توجيه المخطط او المعمارى الى الناحيه الانسانيه التى كثيرا مايفتقدها مع التطور التكنولوجى للبناء .

ومن ناحية اخرى لابد من التنويه بمحاولات علماء الاثار الذين اشرفوا على عمليات الترميمات فى المبانى الاثريه القديمه واظهار معالمها المعماريه والتخطيطيه . وعالم الاثار هنا ملتزم بنصوص الخط المعمارى القديم وبالموقع الذى عاشت فيه العماره الاثريه القديمه . واذا كان فى اشراك الفنان توجها الى الناحيه الانسانيه فان اشراك عالم الاثار ضرورى للتعرف على خصائص الماضى حتى يستطيع المخطط او المعمارى ربطها بالحاضر تأكيدا للاستمرار الحضارى للمدينه الاسلاميه . وهناك كثير من المحاولات فى هذا المجال من اهمها ماتقوم به منظمة اليونسكو والحكومه المغربيه للمحافظه على مدينه فاس القديمه التى لاتزال تحتفظ بهيكلها العمرانى القديم . وهناك محاولات من بعض الحكومات الاجنبيه والحكومه المصريه للمحافظه على الاثار الاسلاميه القديمه فى القاهره .

• مبنى سكنى سعودى بالكويت   للمؤلف

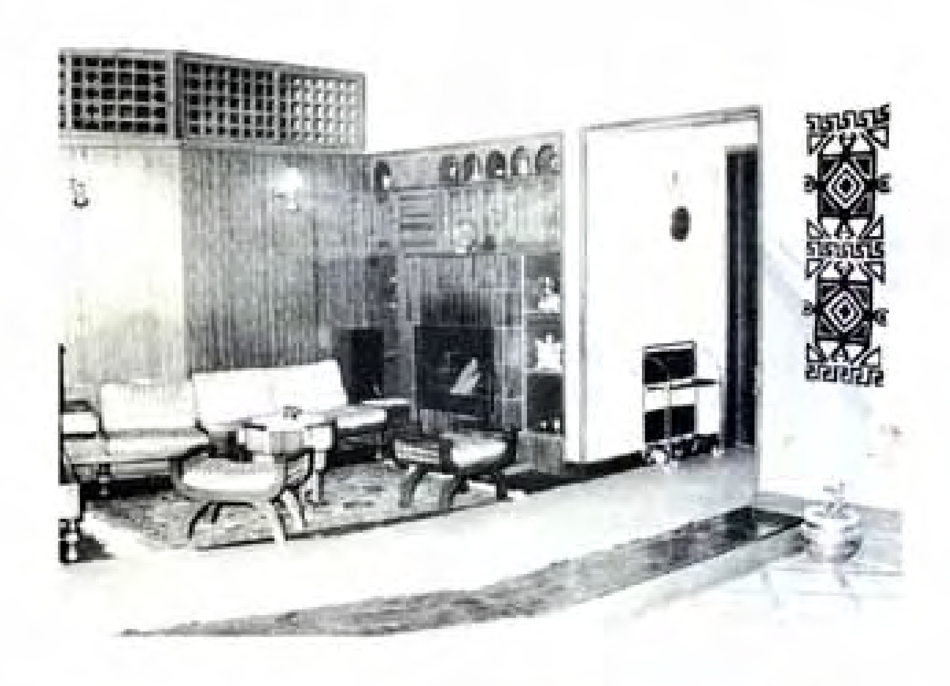




• مواد البناء المعاصرة في تصميم المسكن الاسلامي المتجه الى الداخل - المسكن الخاص للمؤلف



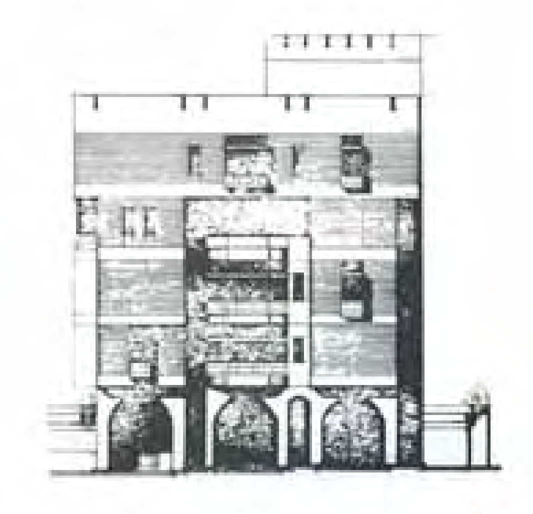
• تداخل الفراغات في المسكن الاسلامي المعاصر - المسكن الخاص للمؤلف



• المسكن الاسلامي من الداخل .. مع متطلبات العصر
المسكن الخاص للمؤلف



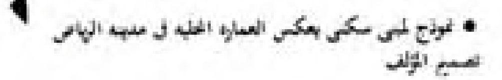
• القاعه فى المسكن الاسلامي العصري .. للمؤلف .





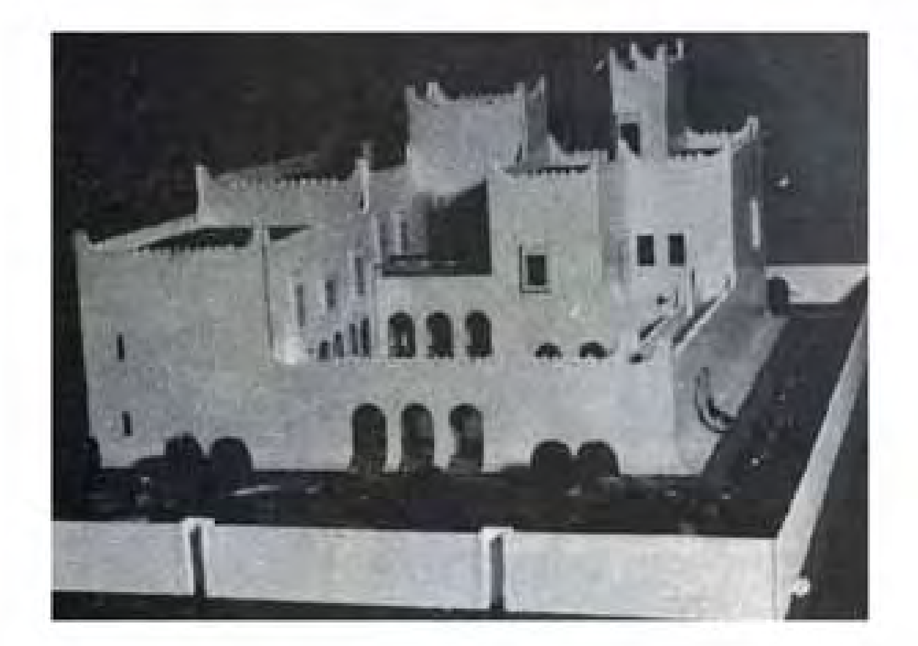
● ملامح العماره المحليه للقاهره – عماره سكنيه بمدينه نصر بالقاهره – تصميم مركز الدراسات التخطيطيه والمعماريه

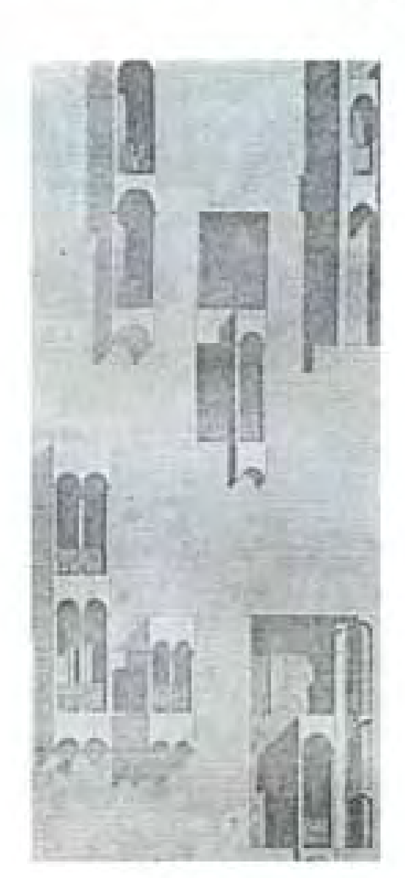
● الطابوق والخشب .. مواد البناء التقليديه .. وفى العماره المحليه لبغداد وتظهر فى مبنى مكتب المعمارى رفعت الجادرجى ببغداد



● نموذج لمبنى سكنى يعكس العماره المحليه فى مدينه الرياض تصميم المؤلف

● التشكيل الحر للواجهات احد القيم الحضاريه للتراث الاسلامى اذ كان معبرا عن وظيفه العناصر المعماريه للمبنى (مبنى مكاتب للجادرجى ببغداد)





ومع كل هذه المحاولات السابقه ظل اللقاء الفكرى بين المخططين والمعماريين المسلمين قاصرا عن تعميق مفاهيم التراث الحضارى للمدينه الاسلاميه وعماراتها وتحريك المدرسه المعماريه الاسلاميه فى هذا الاتجاه ونشر الوعى الحضارى لدى المواطنين فى كافة الاقطار الاسلاميه حتى تتفاعل فى البيئه الجديده التى تضمن الاستمرار الحضارى للمدينه الاسلاميه المعاصره . هذا وقد سبقنا فى هذا المضمار بعض المحافل الدوليه التى اجرت بعض الدراسات فى هذا الموضوع ومنها المجلس الأوربى الذى نشير هنا الى تقرير لجنته الثقافيه عن المحافظه على التراث الحضارى للمدينه الأوربيه . وان كان هذا التقرير قد اقتصر على دراسة الأسس العلميه والتطبيقيه للمحافظه على

التراث الحضارى للمبانى القديمه كجانب من المشكله فى سبيل الوصول الى وضع القواعد والاسس لمعالجتها وبنفس الاسلوب يمكن ان تعالج الجوانب الاخرى من المشكله .

وفى عام ١٩٧٧ دعى الاغا خان الى انشاء جوائز للبحوث العلميه الممتازه وخصص منها فى بادىء الامر جوائز معماريه باسمه تمنح لاحسن المشروعات المعماريه التى تعكس الروح الاسلاميه وذلك بجانب اقامة الندوات وتشجيع التأليف فى هذا الشأن .. وقد أنشأت لجوائز اغا خان للعماره سكرتاريه خاصه بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحده وشكلت لها لجنه استشاريه تضم مجموعه من المعماريين والمفكرين المسلمين وغير المسلمين واصبحت جامعه هارفارد بامريكا المحركه لنشاط هذه الجائزه .

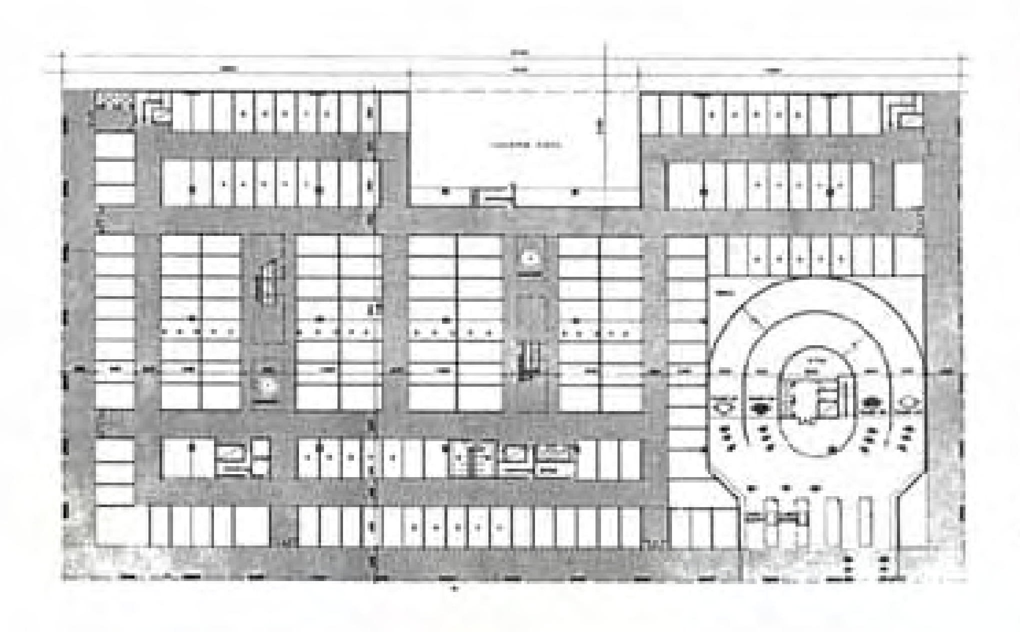


● نموذج مبنى سكنى تجارى يعكس الخصائص المحليه للعماره فى الرياض - تصميم المؤلف



● مبنى ادارى يعكس الخصائص المعماريه لمدينه الرياض بالمملكه العربيه السعوديه - الطرقات على الحيط الخارجى .. والغرف تطل على ساحة الفيه داخليه

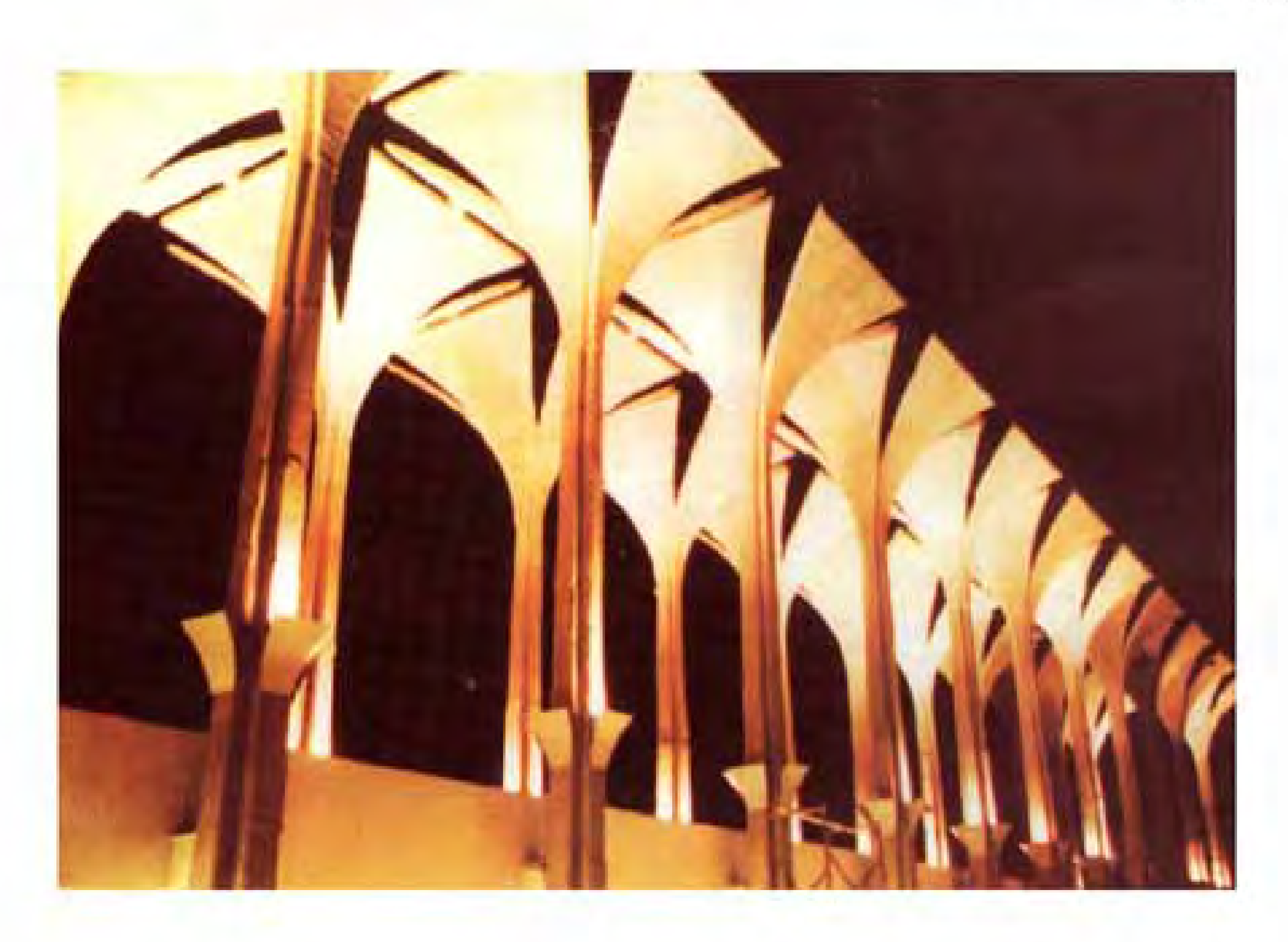


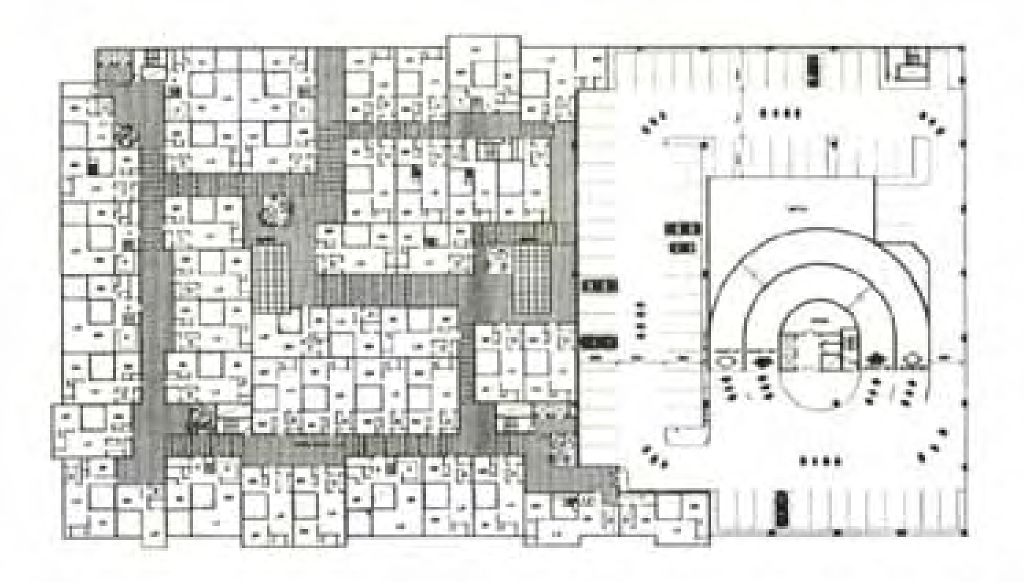


● ملامح العمارة المحلية بالقاهرة – واجهة المبنى السكنى بمدينة نصر – تصميم المركز

● مسقط الدور الأرضي – محلات تجارية

● الاستمرار ومثل لربط العمارة الفرعونية بالأساليب في مدخل سوق القاهرة الدولية – بالقاهرة



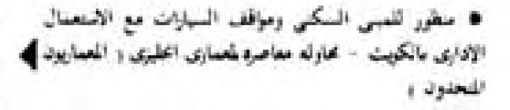


● مسقط الدور السادس فى احد البنايات بالكويت سكنى ومواقف سيارات



● نموذج للمجاورة السكنية الاسلامية .. المسجد قلب الحى ملتحم بالخدمات الثقافية والصحية – يطل على المساحة التى يلتقى عندها الشارع التجارى

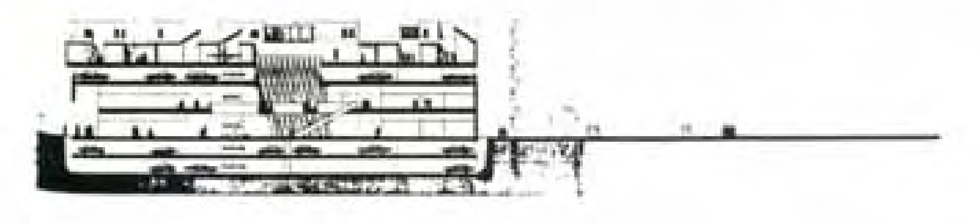
وفى هذا الشأن دعى المفكر الايرانى سيد حسين ناصر عميد المعهد الايرانى للفلسفه الى دراسة التحولات التى طرأت على عقل وروح الانســان المسلم المعاصر والتى اوجدت هذه التناقرات الداخليه فيه والتى تنعكس مظاهرها على العماره المعاصره فى العالم الاسلامى . وأشار سيد حسين ناصر فى كلمته الى ان هذه التحولات طرأت على القله المسلمه او النواحى التى تأثرت بحضاره الغرب والتى تمتلك التأثير الاقتصادى والاجتماعى خارج عددها المحدود سواء من المعماريين او زبائنهم الرئيسيين من الاغنياء او موظفى الهيئات الحكوميه . ويقول ان تصورات الانسان المسلم العادى تحددها الاشكال والرموز التى تستمد معظمها من القرآن الكريم ثم بايمانه


• منظور للمبنى السكنى ومواقف السيارات مع الاستعمال الادارى بالكويت - محاوله معاصره لمعمارى انجليزى « المعماريون المتحدون »





• مبنى متعدد الأغراض فى الكويت



• محاولة معاصرة

بالله وخلقه فى الكون وبالتوازن بين العالمين المادى والروحى . فالجمال عند الانسان المسلم يعكس الجمال الالهى « كما يقول الحديث :؛ « الله جميل يحب الجمال » كما ان الاسلام لم يفرق بين الجمال والوظيفه او الفن والصنعه كما فى الغرب .. هذا الاحساس الداخلى الذى افتقدته المدينه الاسلاميه المعاصره .

ويقول سيد حسين ناصر عن التحولات المعماريه والتخطيطيه فى العالم الاسلامى ان المسلم المعاصر قد فقد الاحساس بالوحده والتكامل فى الحياه والتى تؤثر مباشرة على العمارة وتخطيط المدن فالاسلام مبنى على التوحيد . فالتوحيد اساس لجميع الفنون والعلوم الاسلاميه فى حين ان الشريعة تدعو الى تكامل كل الافعال الانسانيه فى العبادات والمعاملات وتعد الانسان الى التكامل اسوة برسول الله (ﷺ) كما ان بناء المدينه يتم كبناء الانسان وان بناء المسجد عند الانسان هو الاساس لبناء المظهر فى المدينه والعماره الاسلاميه

لقد كانت الندوة الاولى لجائزة أغاخان للعمارة الاسلاميه حقلا لتبادل الآراء حول الاساليب التى تساعد على تأصيل التراث المعمارى الاسلامى . وقد ظهر التباين الفكرى بين المساهمين فى هذه الندوة بسبب اختلاف تخصصاتهم ومشاربهم او بسبب اختلاف خلفياتهم الثقافيه والبيئية .. فمنهم من يدعو الى بعث الروح الاسلاميه فى العمارة المعاصرة ومنهم من يدعو الى مواجهة المتطلبات المعيشية المعاصره ومنهم من يتساءل عن مدى ارتباط العمارة أو التعمير بالاسلام والشريعة .. ومنهم من يدعو الى ضرورة تطوير المدن الاسلاميه القديمه ومنهم من يتصور

● محاوله للمعمارى الاجنبى فى تصميم فندق انتركونتننتال على كورنيش جده – هل يعبر عن عمارتها المحليه ..



● مبنى يعكس العمارة المحلية بالقاهرة بالرغم من معوقات قوانين التنظيم – للمؤلف



● تخطيط شوارع مدينة ينبع الجديدة بالسعودية – عن مجلة المجلس الامريكى لتأصيل العمارة المحلية





● تخطيط مبانى سكن الطلبة بجامعة بغداد – محاولة لتأصيل التخطيط المحلى

نموذجا اجتماعيا وعمرانيا خاصا للمدينة الاسلامية ومنهم من يرى أن العمارة الاسلامية لايمكن أن تخضع الى قواعد تصميمه أو تخطيطه بل هى نتيجة لتفاعل القديم بالحديث وتفاعل الانسان المسلم بالبيئة التى يعيش فيها سواء من الناحيه الطبيعيه أو الثقافيه . ومنهم من قدم نماذج حيه لفكرة المعمارى سواء فى مشروعات أنشأت منذ أربعين عاما أو ماهو تحت الدراسة والتصميم وان كان هناك من ملاحظة فهى ان اختلاف المشاريع والخلفيات التى ظهرت فى الندوه يعكس مافى العالم الاسلامى من تباين فى المفاهيم وان الاسلام كعقيدة وسلوك وحياه ونظام لم يظهر كمفهوم مشترك بين المشتركين فى الندوة .



الفراغ العمراني في تخطيط مدينه جديده بالسعوديه

● تتابع الفراغات .. احترام الانسان .. التوافق مع البيئه ..
كلها مقومات العماره الاسلاميه في نموذج جامعه الملك عبد العزيز بمكة المكرمه - المعماريون سكيد مورانداوين - بأمريكا





• العمارة الاسلامية بين القاهرة وجده فى أحد البيوت الخاصه ▲
بمدينة جده

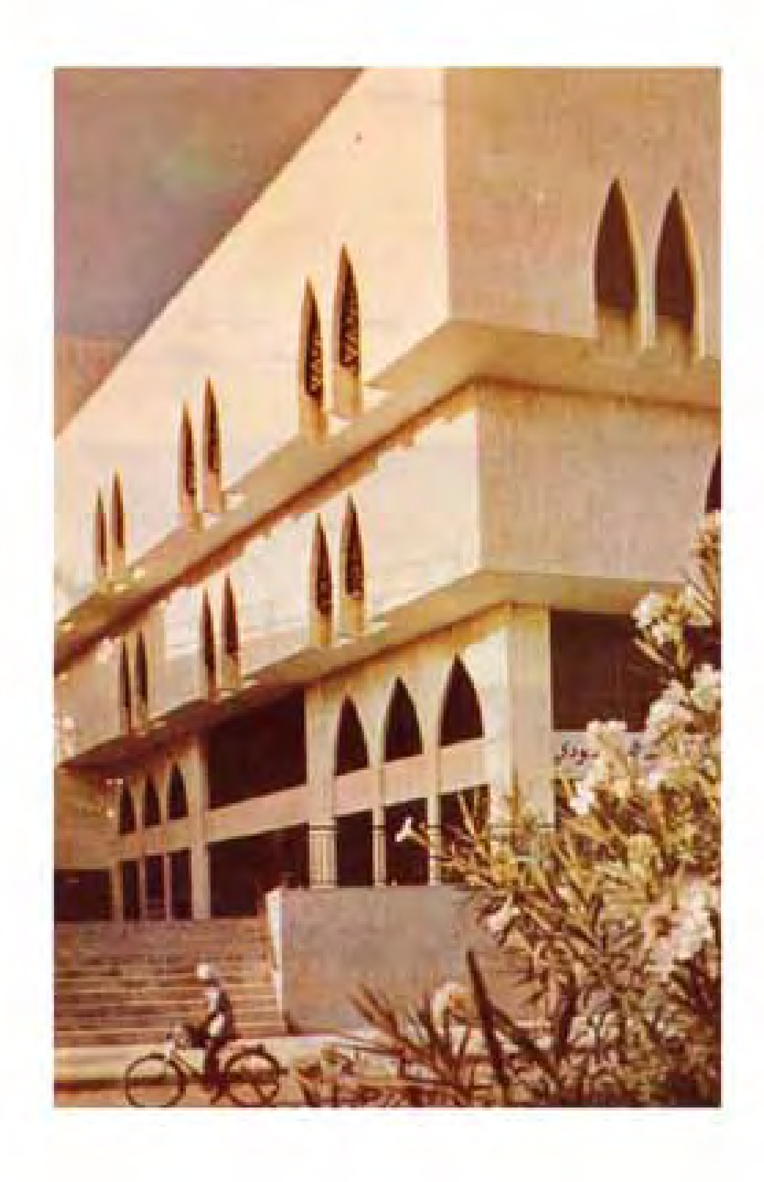
• جامعه الملك عبد العزيز بمكه المكرمه - نموذج لتخطيط
المجموعات البنائيه الاسلاميه-المخططون : سيكلدموالد اوين ▼





● مبانى سكن الطلبة بجامعة بغداد – محاولة المعمارى الامريكى جروبيوس لتأصيل العمارة المحلية .

● محاولات فى أى اتجاه لتأصيل العمارة الاسلامية فى مدينة جدة – مبنى بنك للمهندس زهير فايز .

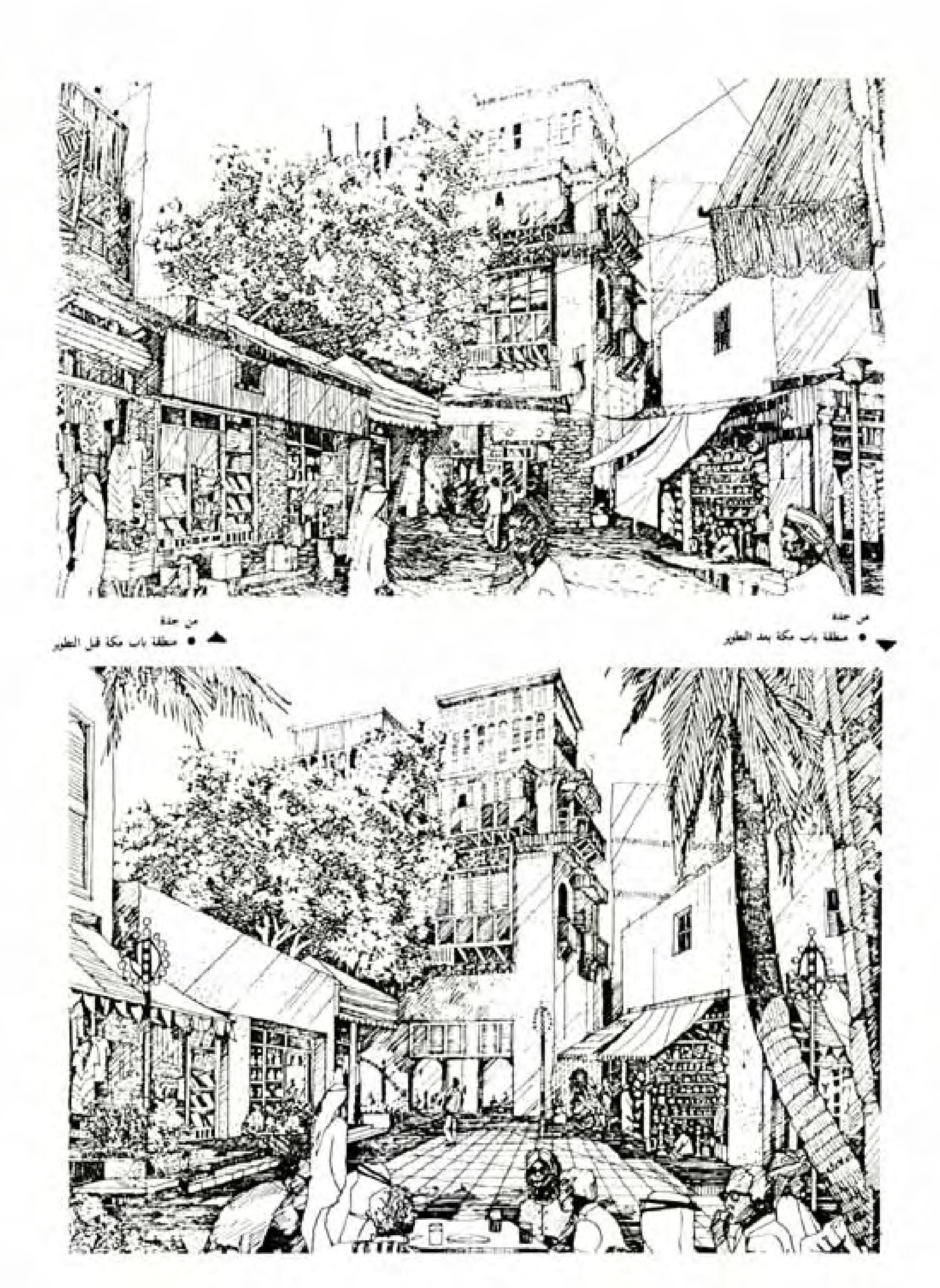


تجارب تأصيل القيم الحضارية فى المدن الإسلامية

١ ــ بين النظرية والتطبيق فى التنمية العمرانية لمدينة جدة

كانت جدة القديمة نموذجا للمدينة الاسلامية ذات الطابع الخاص ... فهى البوابة البحرية والجوية الى مكه المكرمه . مناخها حار ورطب وتربتها ملحيه جيرية كانت تعيش داخل سور يحميها مثلها معظم المدن التى ظهرت فى العصور الوسطى .. وكانت بناياتها من احجار الكاشور الجيرية والطين المأخوذ من بحر الأربعين فى الشمال . وكانت بيوت جده بيضاء اللون فيما عدا نوافذها المغطاة بالرواشين الخشبيه كأكثر العناصر المعماريه مناسبه للبيئه الطبيعيه والاجتماعيه التى كانت تعيش فيها المدنيه . ونظر لضيق مساحة المدينة داخل السور ضاقت المساحات المخصصه لمبانيها وتعددت ادوارها راسيا لتفي بالاحتياجات المعيشية لسكانها . فكان الدور الأرضى للمبنى يخصص للاستقبال يعلوه الدور الأول وبه المضيفه ثم يأتى أهل المنزل فى الدورين الثانى والثالث ويخصص السطح للسمر والسهر والخدمات المنزليه وهو بذلك يؤدى بعض وظائف الفناء فى البيوت المفسحه ذات الامتداد الافقى . وكانت بيوت جده متلاصقه ومتراصه فى حارات معروفه لعائلات من ذوى القربه تعمل فى التجاره .

وفى عام ١٣٦٧ هـ لم يستطع السور أن يواجه الضغط السكانى المتولد فى داخله فتم هدمه وبدأ العمران يزحف بسرعه شديده على السهوله المحيطه فى انماط واشكال من العماره تعكس الثقافات والحضارات والقيم التى وردت اليها من الخارج وبدأت المدينه تفقد وجهها الحضارى مثلها معظم المدن العربيه . ولم تستطع النظريات التخطيطيه التى وضعت لتوجيه العمران فى المدينه من مجابهة هذا المد الحضارى الغريب .. ومع تطوير شبكات الطرق والمرافق والخدمات العامه لم تستطع عمارة المدينة أن تسترد وجهها الحضارى .. وعندما بدأت الدعوه الى تأصيل القيم الحضاريه فى المدينه العربيه تظهر وتنتشر استجاب لها القائمون على شؤون التنمية العمرانيه فى المدنيه ليس من باب مسايرة الفكر الجديد ولكن ايضا – وهذا هو الاهم – من واقع الاقتناع بوجوب العمل على استمرار المد الحضارى فى المدينة الاسلاميه المعاصرة . ولم تكن استجابة القائمين على شؤون التنمية العمرانية نابعا من نظرية تخطيطية بقدر ماهو نابع من معايشة لتطبيق هذه النظرية وتقويمها .. بهدف ايجاد المدخل العلمى من أرض الواقع مع تطوير النظرية لهذا الواقع .



▲ • منطقة باب مكة قبل التطوير
من جدة

▼ • منطقة باب مكة بعد التطوير
من جدة

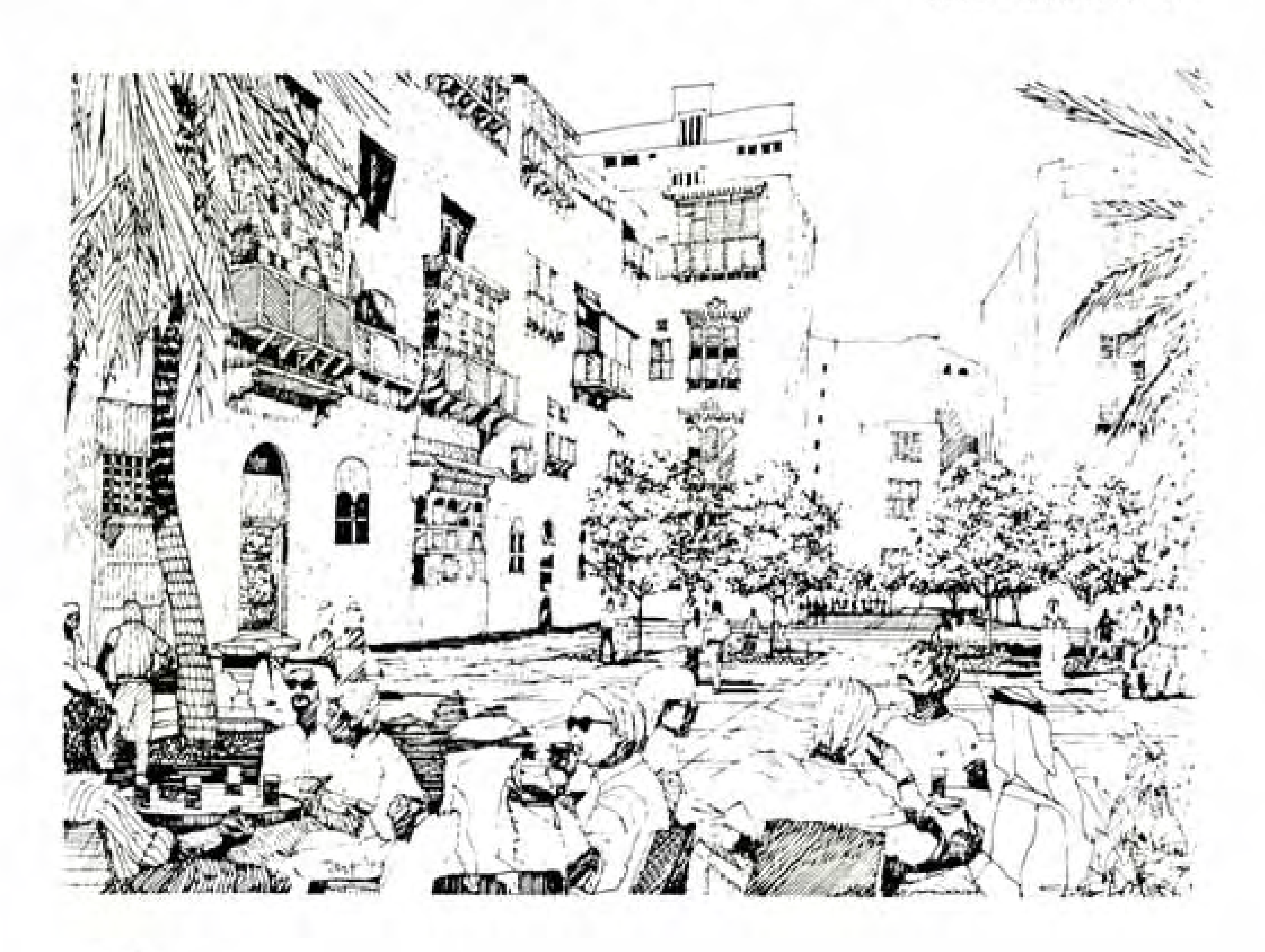
لكل ذلك قامت امانة مدينة جده برئاسة المهندس المعمارى/ محمد سعيد فارسى بتنفيذ بعض المبادىء التى استنبطت من واقع الممارسه العملية لتطبيق النظرية التخطيطيه والمعماريه فى المدينه وذلك على النحو التالى :-

١ - المحافظه على المدينه القديمه بكامل مساكنها واعادة ترميمها وتشجيع اصحابها على اعادة تخطيط استخداماتها للتحول من أطلال قديمة الى اسواق ومطاعم لاكلات شعبية أو مصانع يدوية لمنتجات محلية أوشكت على الانقراض مع زحف الانتاج الجاهز والتصنيع .

٢ - تشجيع اصحاب المساكن التى تم بناؤها على النمط الغربى على كسوة شرفاتها بمشربيات خشبية مع التركيز على اللون الأبيض فى الواجهات سواء بالمنورة (الجير) البيضاء فى مساكن ذوى الدخل المحدود أو الطرطشة البيضاء فى مساكن ذوى الدخل المتوسط أو بالكسوة بالرخام الأبيض المحلى فى ماهو اعلى من ذلك فى مستوى البناء . وبدأت تظهر آثار هذا الاتجاه فى عدد من انحاء المدينة وان كان لايمس الجوهر المعمارى للمبانى الا انه يساعد على تغيير بيئتها الخارجية كخطوة لتوجيه الفكرى المعمارى لتأصيل القيم الحضارية فى العمارة الاسلامية المعاصرة .

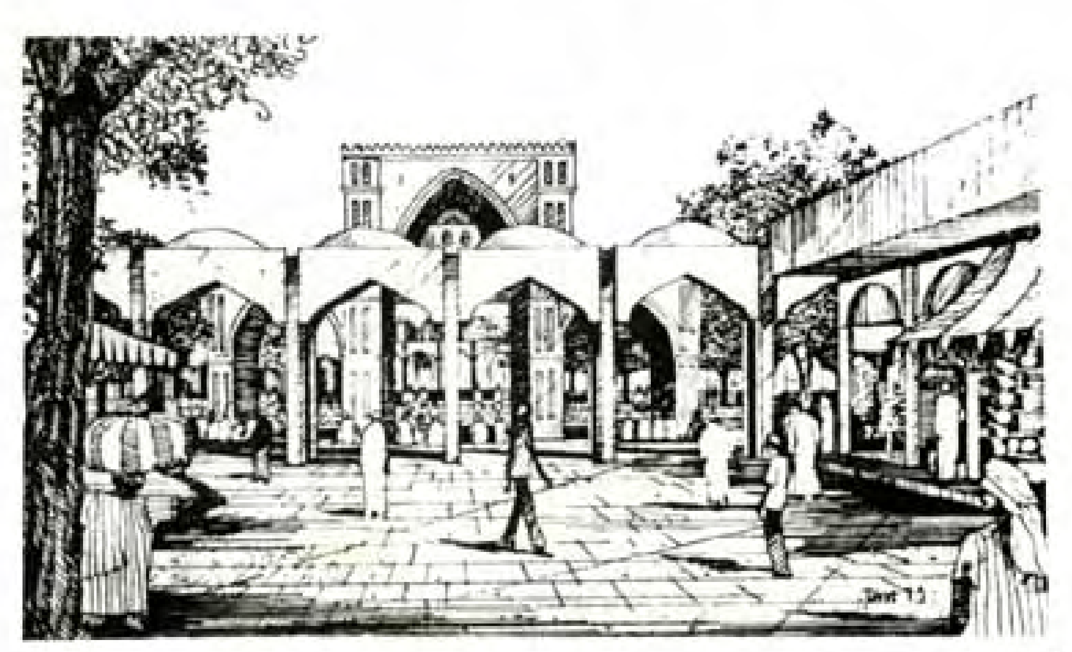
٣ - تجميل المدينة باشكال مستوحاه من التراث الاسلامى فى المآذن والاهلة والخط العربى .. أو التعبير عن معانى الآيات القرآنية الكريمة مثل تشكيل السبع سنابل التى تحمل كل منها مائة حبة تعبيرا عن جزاء الاحسان .

● تطوير ساحات المنطقة القديمة بحيث تتلاءم مع متطلبات سكانها الحاليين مثل تطوير مدينة جده القديمة ▼



٤ - توثيق الامانة فى منح التراخيص للابنية الجديدة بحيث تلتزم بالتعبير عن خصائص العمارة الاسلامية فى التصميم الخارجى بالضرورة والداخلى ان امكن . وفى سبيل ذلك تعد الامانة لأن تمنح جائزة سنوية لاحسن مبنى تم تنفيذه فى المدينة وحافظ على الهوية الاسلامية .

٥ - تبنت الامانه الدعوة الى اقامة معرض للمدينة العربية بهدف عرض نماذج من العمارة الاسلامية القديمة والمعاصرة لتكون مرجعا للمواطنين والمعماريين معا . والتعرف على التجارب التى تمت فى المدن الاسلاميه التى تعمل فى هذا الاتجاه .



● اعاده الملامح الرئيسيه لباب مكة بمدينة جده

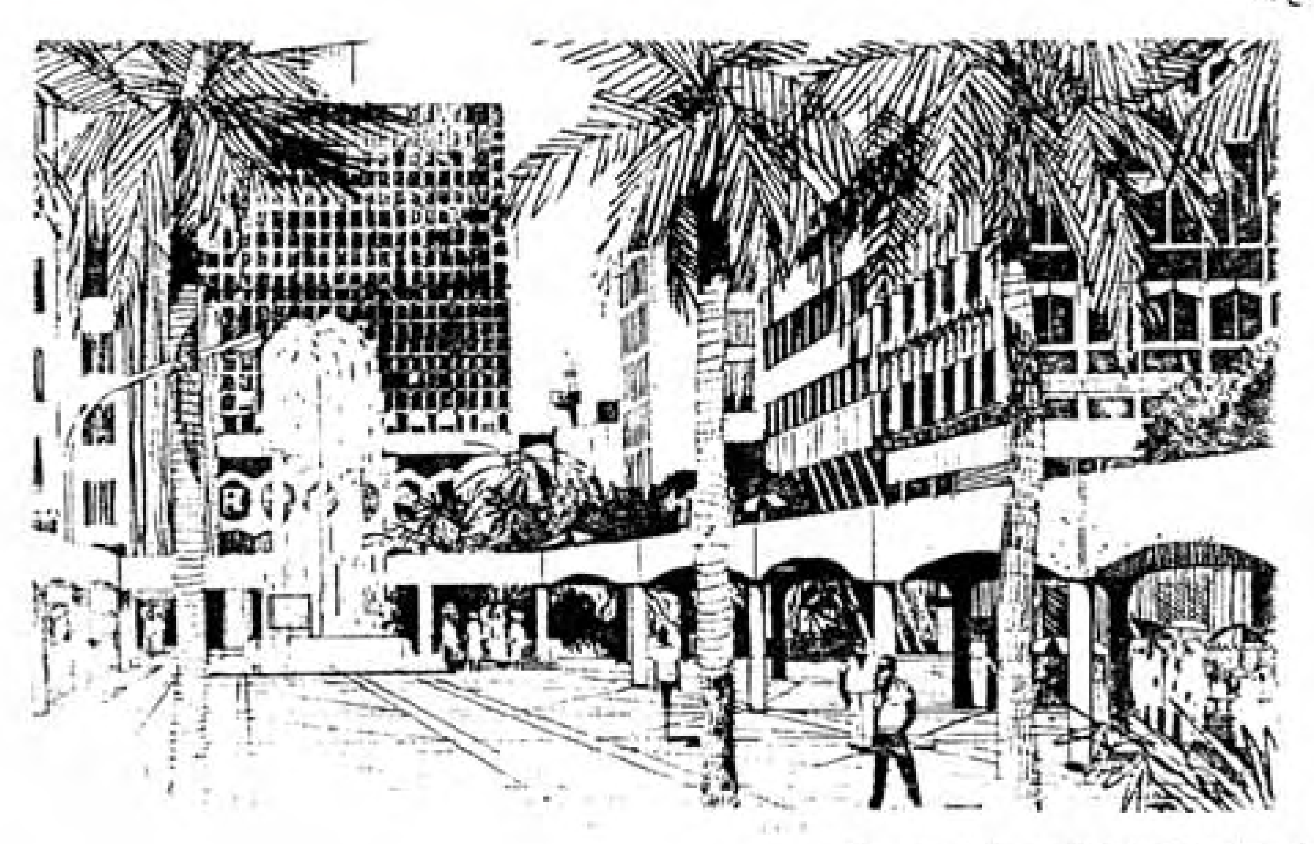


● تطوير الملامح الرئيسيه للمدينه - اقتراح بتطوير مركز رضا بوسط جده

٦ - تبغى الامانه تأليف ونشر الكتب العلمية التى تدعو الى تاصيل القيم الاسلامية فى العمارة العربية المعاصرة لتكون مراجع علمية فى يد العامة والخاصة على حد سواء وهذا الاتجاه الحضارى يعتبر جزءا مكملا للدعوة الحضارية الاسلامية الشاملة .



● العوده الى الأصل والافضل صناعه المشربيات - فى احد مصانع جده . ▲

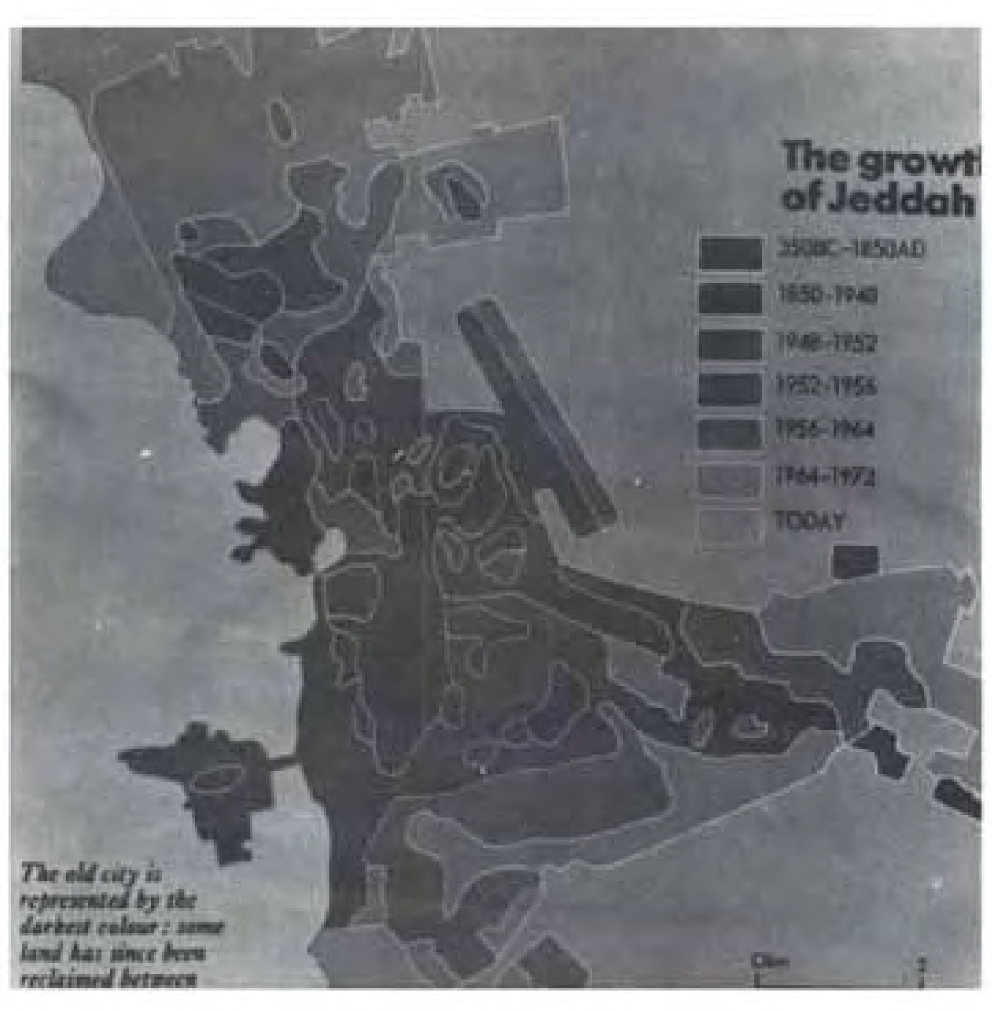


● تطوير الساحه بعد ظهور العماره الغربيه - مثل تطوير منطقه الوسطه بمدينه جده ▲

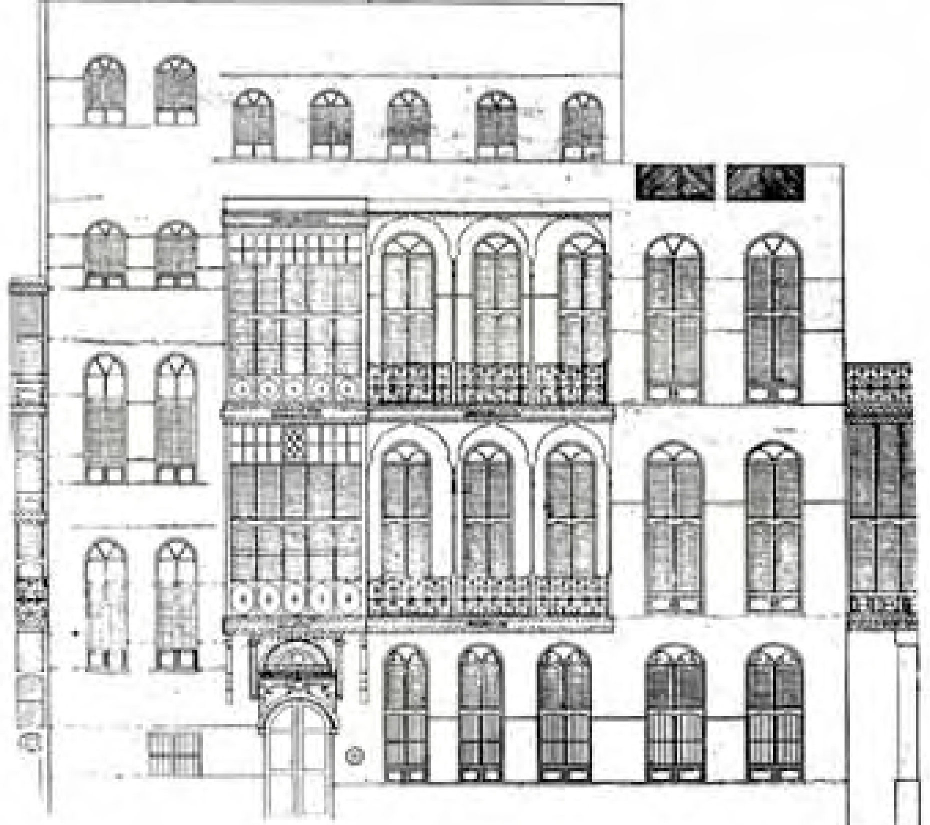


● محاولات لاخفاء الوجه العربى للعماره الحديثه بواقع من المشربيات . فى مدينه جده ..

● الزحف العمرانى السريع يجرف امامه القيم الحضارية فى مدينه جده بالمملكه السعوديه



• احد البيوت القديمة بجدة (بيت باجنيد) قبل الترميم



• بيت باجنيد بعد الترميم

٢ ـ دراسات استطلاعية في التنمية العمرانية للقاهرة الإسلامية

تأسست مدينة القاهرة عام ٣٥٨ هـ (٩٦٩ م) بعد سقوط الفسطاط في قبضة القائد جوهر الصقلي حيث شرع في بناء مدينة للمعز لدين الله الفاطمي الى الشمال من الفسطاط والقطائع وتلى ذلك بعام واحد فبنى جامع الأزهر وكانت القاهرة في ذلك الوقت تضم نصف مليون نسمة اى مايعادل اربعة مرات تعداد مدينة لندن وخمسة امثال مدينة باريس في ذلك الوقت . أى أن بناء الأزهر جاء بعد المدينة للقائد وليس اساسا للمدينة . اتسعت رقعة القاهرة بعد ذلك في عصر المماليك وتبارى حكامها وامرائها في بناء المساجد والقصور والمدارس والخانات والوكالات تعبر عن التقدم العلمي مع الرقى والرفاهية الى ان جاء العثمانيون وتولوا زمام المدينة وبدأ بمرحلة من البناء والتعمير مالبثت ان خمدت الى مابعد الغزو الفرنسي ولم يحركها بعد ذلك الا طموحات محمد على وحفيده اسماعيل الذى بدأ بنقل النظريات التخطيطية التى طبقها هوسمان في باريس الى الامتدادات الجديدة للمدينة حتى شاطىء النيل الذى بدأ يزخر بالعمران بمختلف الاشكال والاحجام ومن هنا بدأ الفكر التخطيطلا الأجنبى يدخل القاهرة .

ومع التطور العمرانى الذى طرأ على القاهرة على مر العصور بقيت القاهرة تحتفظ الى ما يطابع القرن السادس عشر وتذخر باكثر من خمسمائة اثر من القرن السابع الى التاسع عشر الميلادى الأمر الذى يضعها في مصاف المدن التى تضم حجما كبيرا من التراث الانسانى

وكغيرها من مناطق المدينة القديمة هجرها سكانها الأصليون من التجار والنبلاء والأثرياء الى الأطراف الجديدة ومعهم تحرك المركز التجارى للمدينة تاركين بذلك المناطق القديمة للصناعات للحرفية والأسواق الشعبية والمساكن المتواضعة وهكذا بدا التدهور العمرانى في المدينة القديمة دون ان تجد اى رعاية لمدة طويلة من الزمن اهملت فيها القيم الحضارية وتهالكت الاثار الاسلامية وسائر الخدمات والمرافق العامة وارتفع منسوبة المياة الجوفية الملوثة بالأحماض واختلطت استعمالات الأراضي وكثرت المخالفات الصحية والتنظيمية مما زاد من تلوث البيئة فضلا عن زيادة الكثافة في المرور ووسائل النقل باحجامها المختلفة وماترتب على ذلك من فقدان للطابع العام للمدينة القديمة .

وفى خضم المشاكل اليومية الطاحنة نسى الانسان اصالته واهمل تراثه الحضارى والاثرى في الوقت الذى بدات تزحف اليه افواج السائحين والغرباء تبحث في انقاضها عن القيم الفنية والمعمارية التى اهملت الى ان قام اليونسكو باعلان المنطقة ميراثا انسانيا حضاريا يهم العالم اجمع ... واوصى بالمحافظة على اثار المنطقة وتطويرها ... وقامت بعثاته بدراسة المنطقة ووضعت توصياتها العملية لانقاذها .

وفى هذه الأثناء وفى النصف الثانى من عام ١٩٨٠ قامت مجموعة من الخبراء المخططين والمعماريين المصريين بدراسة شاملة للمنطقة ليس فقط لتحديد المدخل التخطيطى والتصميمى لتطوير المنطقة والمحافظة على معالمها الأثرية ولكن ايضا لابراز دور الخبرات المحلية في التصدى للمشاكل التى تربطهم بها روابط الانتماء والأصالة ومعالجة مثل هذه المناطق يحتاج الى تكامل العمل بالتوازى على المستوى العام للمنطقة والمستوى المحلى لتجمعات المبانى الأثرية ثم على المستوى التفصيلى للمحافظة على المبنى الأثرى وترميمة واعادة استعمالة الاستعمال الذى يضمن

صيانته مع ربط جوانب هذا العمل على هذه المستويات فى اطار برنامج زمنى تتحدد فيه نوعيات ومدد الدراسات المختلفة واحتياجاتها من التخصصات اللازمة بحيث ينتج عنها برامج تنفيذية لاعمال محدده وفى ازمان محددة وفى حدود ميزانيات محددة الأمر الذى مايزال ينقض العمل التخطيطى من الناحية التنظيمية والادارية .

وصف المنطقة :

مساحة منطقة الدراسة حوالى ٨٤٧ فدانا منها ٦١٤ فدانا مستغلة وتضم مابقى من الآثار الاسلامية مايبلغ عدده ٣٤٩ اثرا يقع اغلبها على طول قصبة القاهرة المتمثلة فى شارع المعز لدين الله . وهذا العدد يمثل ٧٠٪ من جملة الآثار الاسلامية بالمدينة . وتحيط بالقاهرة الفاطمية مجموعة من المناطق القديمة المتهارة والتلال والجبانات ، وفى داخل المنطقة ٤٥٪ فيها تضم مساكن رديئة وعناصر فاسدة ومنها ٤٠٪ مناطق متدهورة وخربة و١٥٪ مناطق متوسطة المستوى العمرانى وتتركز حول شارع الأزهر وفى منطقة الحلمية الجديدة ، كما يتضح من الدراسات الأولية للمنطقة ان ٢٣٫٥٪ من المبانى مكونه من دور واحد و١٥٫٣٪ من دورين و٢١٫٩٪ من ثلاثة ادوار و٢٣٪ من اربعة ادوار و١٤٪ من اكثر من اربعة ادوار أى بمتوسط ٢٫٥ دور على مستوى المنطقة .

اما مناطق المجموعات الأثرية فتبلغ مساحتها حوالى ٤٤ فدانا اى حوالى ٧٫٣٪ من مساحة المنطقة كما تبلغ المناطق المستغلة فى الاستعمالات السكنية ٢٦٨ فدانا اى ٤٣٫٦٪ من جملة مساحة المنطقة اما المناطق التجارية المتمركزة على شارع الأزهر وميدان الحسين والجمالية والموسكى وشارع الغورية فتبلغ مساحتها حوالى ٧٥ فدانا اى بنسبة ١٢٫٣٪ من جملة مساحة المنطقه والمبانى العامة تغطى حوالى ٤٥ فدانا اى بنسبة ٧٫٣٪ من مساحة المنطقة اما المناطق الحرية فمساحتها ٣٥ فدانا اى بنسبة ٥٫٧٪ من مساحة المنطقة والمناطق الفضاء مساحتها حوالى ٣ افدنه اى بنسبة ٠٫٤٠٪ من مساحة المنطقة .

الانفع عدد سكان المنطقة من ١٥٤ الف عام ١٩٣٧ الى ٢٥٦ الف عام ١٩٧٦ ومعدل زيادة يقل كثيرا عن معدل زيادة المدينة فى هذه الفترة .

وتبلغ الكثافة السكانية الكلية بالمنطقة حوالى ٣٠٢ فرد للفدان والكثافة السكنية للمنطقة المستغلة هى ٤١٧ فرد للفدان . ويبلغ حجم العمالة ٤٠٣ الف عامل منهم ١٨٠ الف ملتحقون فعلا بالأعمال اما الباقى وقدرة ٢٢٢ الف عامل فلا عمل لهم وهم يمثلون ٥٥٪ من القوة العاملة فى المنطقة .

ويتعامل مع المنطقة ثلاث جهات رئيسية هى محافظة القاهرة ووزارة الأوقاف وهيئة الآثار المصرية الأمر الذى ادى الى تضارب فى الاختصاصات والمسئوليات فى تطوير المدينة عمرانيا وحضاريا . مع قصور التشريعات والقوانين التى وضعت للمحافظة على آثار المنطقة عن التنفيذ منذ بدأ صدورها عام ١٩٣٥ عندما انشأ محمد على مصلحة الآثار ثم تشكيل لجنة حفظ الآثار عام ١٨٨١ .

البدائل التخطيطية للمنطقة :

انطلاقا من المدخل التخطيطى المقترح والذى يربط عملية الترميم بعملية التنمية الاقتصادية والحضارية للمجتمع فقد وضعت عدة تصورات لمعالجة مشاكل المنطقة تخطيطيا كل منها يمثل بديلا له مميزاته وعيوبة وبهذا يمكن رؤية ترى الامكانيات المختلفة لمعالجة مشكلة الاحياء . الهدف من تقديم هذه البدائل ، هو التوصل الى بلورة تصور واضح وعلى لحصر امكانيات تطوير قاهرة العصور الوسطى فى اطار متكامل مع التأكيد على ضرورة البدء من مستوى المجتمع المحلى للآثر انطلاقا الى مستوى المدينة ككل .

البديل الأول :

هو ابقاء البيئة الطبيعية بأوضاعها القائمة وكذا الانسان مع ابقاء الوضع الحالى لشارع الأزهر كفاصل يقطع قاهرة العصور الوسطى . مع عمل تحسين بيئة للمنطقة ككل وهذا التحسين يتمثل فى :-

أ - ترميم الآثار وصيانتها والمحافظة عليها .
ب - اصلاح الطرق والممرات ورصف مايحتاج منها ذلك .
ج - اصلاح حالة المرافق بالمنطقة .
د - الاهتمام بالنظافة والمظهر العام .
هـ - توفير بعض مناطق الانتظار للسيارات لخدمة التجمعات المختلفة من الآثار .
و - عدم التصريح بالبناء وخاصة على شارع المعز لدين الله الا للمبانى التى يتمشى طابعها وارتفاعها مع القائم من المبانى .
ز - مراقبة الكثافة السكانية والعمل على منع زيادتها
ح - توفير السلطات والقوه التنفيذيه للقوانين لمنع التعديات القائمة على الآثار .
ط - اعاده بعض الاستخدامات الوظيفية لبعض المبانى الأثرية مع مراعاة نوعية الاستعمال وتمشية مع الغرض الوظيفى للمبنى الى جانب مراعاة الكم والكيف لهذا الاستعمال
ى - منع دخول أية استعمالات جديدة للأراضى فى المنطقة ويكفى ماهو قائم فعلا من

البديل الثانى :

وهو محاولة متكاملة لتطوير النسيج الحضرى العام الذى طالما تميزت به القاهرة عبر تاريخها من وجود وحدات تخطيطيه فى صورة تجمعات حضرية متتالية على طول شارع المعز لدين الله - قصبة القاهرة - واعتبار هذه المنطقة المكونة من تلك الوحدات المتتالية والتى تشمل معظم المبانى الأثرية وتجمعاتها منطقة متكاملة الأحياء مما يقتضى ايجاد منطقة محيطة بها تخدم أغراض الاحلال من جانب وتكون فى مراحلها النهائية مناطق تنقل اليها الاستعمالات الانتاجية والصناعات الحرفية وخدماتها مع توفير الرحبات اللازمة لتخدم هذه المناطق الجديدة من جانب ولتوفير نقط وصول قريبة من التجمعات السياحية والأثرية والدينية لخدمة زوار المنطقة وذلك فى حدود مسافات سير مناسبة مع اعطاء الفرصة لاستغلال طرق المشاه التى تربط هذه الرحبات بالقصبة كطرق طوارىء تستعمل فى حالات الاسعاف واطفاء الحريق .

علما لأن هذا البديل قد اخذ فى اول اعتباراته تأكيد وحدة وكيان المنطقة ككل ولذلك اقترح هذا البديل النزول بشارع الأزهر وفى نفس مكانة ليكون نفق اسفل سطح الأرض لتيسير سيولة المرور العابر من مع جانب توفير الخدمة لبعض محال تجارة الجملة من المنسوب السفلى الجديد تحت سطح الأرض مع ابقاء شارع الأزهر طريق للمشاه وتغيير طابعة ليتمشى ويتكامل مع البيئة ككل وليربط الجامعة الأزهرية بالقصبة ، كما ان هذا البديل اقترح ايجاد بديل اخر لشارع الأزهر يربط طريق صلاح سالم بوسط القاهرة . وعموما فان هذا البديل تناول الحل التخطيطى بنظرة كلية شاملة لعلاج جذور كافة المشاكل فى الآتى :-

أ - التعامل مع المنطقة التى تحوى الآثار الاسلامية بتناول مشاكلها جميعا وحل جذور المشاكل حفاظا وتأصيلا لقيم المنطقة ومانشمله من تراث حضارى فى عمارتها وفى تخطيطها .
ب - المحافظة على وحدة كيان المنطقة ككل وتكاملها متمثلا فى استمرارية القصبة . مع الحفاظ على طابعها التاريخى المميز
ج - تطوير النسيج الحضرى للمنطقة ككل لاظهار وتأكيد القيم الحضارية والجمالية .
د - تأصيل الطابع الوظيفى المميز لقاهرة العصور الوسطى وتأكيد وحداتها المكونة لها من مجتمعات حضرية تتكامل فيها السياحة الأثرية الثقافية والوظائف الحرفية والتجارية

هـ – تحقيق الواقع الاجتماعي من عادات وتقاليد .
و – اعادة توزيع استعمالات الاراضي بالمنطقة وذلك بهدف اظهار ما بالمظهر اللائق ولتوفير الفراغات الحضرية التي تعطي الآثار الحرمة والحرم المناسب لها .
ز – تناول كافة المرافق والخدمات بالاصلاح الشامل لتناسب وتتلاءم مع ابسط المعايير اللازمة للمجتمع الحضري المعاصر
ح – ترميم الآثار وصيانتها والمحافظة عليها وذلك من خلال تناول مجموعات من هذه الآثار ليظهر التأثير المباشر لعمليات الترميم والاصلاح لتقوية وتأكيد قيمة هذه الآثار وتنمية الاحساس لدى السكان بالمحافظة عليها والاهتمام بها .
ط – اعادة بعض الاستخدامات الوظيفية لبعض المباني الأثرية مع مراعاة ان يتمشى هذا الاستعمال مع الغرض الوظيفي الذي انشيء المبنى من أجله مع الاخذ في الاعتبار الكم والكيف لهذه الاستعمالات الجديدة .
ى – الاهتمام بالنظافة والمظهر العام للمنطقة .

نتائج الدراسة :

رسمت الدراسات المقدمه الاسلوب العملى للتنميه العمرانيه فى المناطق التاريخيه ووضعت تصورا للتعامل السريع الأجل والطويل الأجل مع المنطقه ككل وتطوير المجموعات الأثريه واسلوب المحافظه على الآثار الاسلاميه وترميها ثم اعاده استغلالها بما يتناسب مع متطلبات العصر .

٣ ـ الحفاظ على التراث الإسلامي في مدينة تونس

هناك عدد قليل من المدن الاسلامية التي عرفت كيف تحافظ على وحدتها وانسجامها وتعد مدينة تونس واحدة من هذه المدن ، ويحتوي تراثها الغني بالآثار والتحف المعمارية الأصلية الموجودة بها طوال مايزيد على إثني عشر قرنا على مركز أثري للمدينه وضاحيتين تمتد أحداهما الى الشمال والاخرى الى الجنوب، وقديما كان يحمى هذه المجموعه العمرانيه جداران تتخللهما أبواب عديده ويحيط احداهما بالمدينه والثاني بالضواحي ويبلغ المساحه الاجمالية لهذه المجموعه التاريخيه حوالي٢٨٩هكتار ويقدر عددسكانها بحوالي ١٤٠,٠٠٠ نسمه أي بكثافة تقدر بحوالي ٤٧٠ ساكنا في الهكتار وهو ما يشكل ضعف كثافة المدينه الجديده التي تبلغ ٢٨٠ساكنا في الهكتار.
ولحماية هذه المجموعه العمرانيه عمل تخطيط محدد للصيانه يشمل الموقع التاريخي ويمتد الى حدود توسع المدينه القديمه (أي حدود العهد الحفصي).
وقد تم وضع هذا التخطيط الوقائي بكيفيه تعطيه حق التشكيل العمراني للمناطق المجاوره ويكون جزءا لايتجزأ من تخطيط مدينة تونس الكبرى. ويحدد حدود القطاع الذي ينبغي صيانته ومختلف المناطق الذي يتألف منها وما يتبع هذه المناطق من ملحقات.
وداخل هذا القطاع يبدو النسيج العمراني مختلفا من حيث القيمه والنوعيه ولذلك فقد يقع بعض الاختلاف بين التدابير التي سيستخدمها كما سوف تتفاوت هذه التدابير دقة تبعا لهذه المناطق وانسجامها. فالمناطق الأثريه التي ينبغي حمايتها هي الأحياء الأغنى من غيرها بالمعالم الأثريه والمبدأ العام لتطويرها هو عدم تغير المباني الموجوده بها سواء من حيث مظهرها الخارجي أو الداخلي. وتتألف هذه المناطق أساسا من الجزء الأعلى من المدينه المركزيه ومن بعض الأحياء القليله الامتداد بالضاحيتين..
ويوجد في الجانب الاكبر من بقية الامتداد العمراني نفس التنظيم ونفس الطابع المعماري وان قل مستواه وهي المناطق التي تتطلب حماية لتشكيلها وفي هذه المناطق تتمثل الصيانة في اعتماد مقاييس للمحافظه على العناصر الأساسيه للنظام التخطيطي والمعماري مع السماح بالتطور الحضاري ويمكن تلخيص هذه المقاييس في تنظيم السكان حول أفنيه داخليه مفتوحه والتمييز بين

الفراغ العمومى والفراغ السكنى وهو تميز مرتبط خاصه بأهمية الطرق ثم المحافظه على شكل المبانى بصفتها السمه المميزه للتكوين التخطيطى.

أما المناطق المحيطة بالمناطق السابقة وهى أجزاء من القطاع الذى ستتم صيانته كذلك فقد ادخلت عليها تغييرات كثيرة ولذا كان من الواجب فرض حدود قصوى لارتفاعات المبانى بها وفى كل المناطق الثلاث السابقة الذكر والتى تحظى المعالم التاريخية فيها بصيانة أكثر دقة فقد تركزت عملية الصيانة على ترتيب خاص فرضت فيه الاجراءات واقعا واضحا فلا يمكن ادخال أى تعديل على المبانى إلا بإذن من المصلحة المختصة .

ولقد إستفادت بهذا الترتيب ٥٨ من المعالم الأثرية من مساجد وزوايا ودور وبوابات وفنادق ومدارس وصهاريج وحمامات . وبعد القيام بإحصاء شامل لمجموع تراث المدينة اقترح ضم ٥٧ من المبانى الأخرى ذات القيمة الجمالية الفنية لتقع داخل التخطيط .

• تنظيم هيكل المدينة :

إذا كانت المدينة العتيقة تمثل تراثا أثريا ذو قيمة كبرى فهى تمثل أيضا تراثا سكنيا واقتصاديا من الأهمية بمكان ولذلك فأنه من الضرورى المحافظه عليها وتحسينها . وإذا كان قد وقع أحيانا اقتراح القيام بعمليات تجديد جذرية أى عمليات هدم كثيفة مشفوعة بعمليات اعادة بناء فأن المنطق يدعو حاليا إلى التخلى عن مثل هذا الحل بالنسبة لمنطقة وسط المدينة القديمه ، ذلك لأن تكاليف تجديد منطقة سكنية ينشأ عنه حتما عملية تغيير القاطنين بها وتبقى مشكلة اعادة اسكان المقيمين بالتبعية مشكلة قائمة تبحث عن حل .

ونظرا لقلة المساكن من جهة وضعف الامكانيات المادية لسكان المدينة القديمه من جهة أخرى فانه يتعذر اسكان هؤلاء على مستوى واسع ، فان الجهود تتجه الى المحافظة على المبانى الموجودة بترميمها وصيانتها وتحسين ظروف قابليتها للسكن . على أن عمليات التجديد من الأمور التى تفرض نفسها داخل بعض المجموعات السكنية لاسيما عندما تدعو الضرورة الى هدم عقارات متداعية ويتطلب اصلاحها تكاليف باهظة وكذلك الشأن بالنسبة الى بعض الفراغات الحره الموجوده داخل المدينة والتى وقع اخلاؤها على فترات متفاوتة القدم لاختلال الشروط الصحية فيها مثلما هو الشأن بالنسبة لحى الحفصيه بسبب تضرره من الحرب وغيره من المناطق الحره .

وتتميز المدينة العتيقة على الصعيد الاقتصادى بفراغ انتاجى موزع على الهيكل البنائى لها كما تتميز بفضاء تجارى شعبى مرتبط بسكان المدينة واخيرا بفراغ تجارى سياحى مخصص للطبقات المتوسطة ويوجد فى الأسواق الواقعة حول الجامع الكبير ولتحقيق صيانة هذا الفراغ التاريخى للأسواق يتعين مايأتى :

١ - تجميع نشاطات الانتاج التى قد تبعث من جديد بناء على الطلب السياحى وذلك فى الفضاء المركزى .

٢ - تشجيع التردد على الأماكن التجارية التاريخية من طرف المستهلكين ذوى الدخل المرتفع وذلك بتنظيم أحسن لهذه الأماكن وتيسير الوصول اليها .

دعم هيكل المدينة :

تم اعتماد ثلاثة أنواع من الاجراءات لأجل دعم هيكل المدينة القديمه وقد روعى فى هذه الأجراءات المحافظة على خصائص المناطق المختلفة فيها ، ففى مايخص المناطق المحتوية على معالم أثرية محمية يتمثل العمل المقترح القيام به أساسا فى الأصلاح . اما المناطق التى يجب صيانة شكلها فانه يجب القيام بعمليات لتطويرها وتجديدها وذلك بالاسلوب التالى :-

أولا :الاصلاح :

في المناطق المشتمله على معالم أثرية يتم تحقيق الوقاية بالإضافة الى اصلاح المباني ذات الطابع العصري اصلاحا مطابقا للأصل . أو التنظيف التدريجي على الأمد الطويل للمباني ذات الطابع العصري التي افقدت انسجام المناطق بسبب مستواها ومقياس حجمها .

وبالنسبة للمعالم التاريخيه الاثريه فيتم اعادة استعمال المباني فيها أي انه من الممكن أن تتغير انشطتها الأصلية حتى تتواءم مع الاحتياجات الراهنة والمقبلة وذلك تلافيا لتحويل المعالم الأثرية الى مجموعة من المباني المصانة ولكنها خالية وغير مفيدة هذا وان اعادة تخصيص المباني المعنية لاينطبق على المباني الأثرية القائمة بوظيفتها والتي لم تفقد انسجامها أو خرجت من اطارها وذلك هو الحال مع معظم مباني المساجد وبعض الزوايا الى جانب الثكنات التي تم تحويلها الى مكتبات والقصور التي أصبحت ادارات أو مدارس أو مراكز ثقافية . لذلك فأن عملية اعادة النظر في استعمالات المباني تكون هامة بالنسبة للمعالم الأثرية التي فقدت وظيفتها او أصبحت شاغرة وكذلك المعالم القائمة بوظيفة غير ملائمة ذلك أن عددا كبيرا من المعالم الأثرية التاريخية ذات الفائدة المعمارية الهامة قد أحتلتها اسر واتخذتها مساكن لها . ولذلك أصبح كل تدخل في هذه المباني غير ممكن عمليا ولابد من اخلائها وايجاد مساكن اخرى لشاغليها . وتقتضي هذه العملية اعادة اسكان ٥٣ اسرة تتكفل بها الدولة في نطاق برنامج التنمية الريفية .

كما يجب للصيانة الملائمة للمباني الاثرية ان تراعي بعض المبادىء الأساسية للمحافظة اولا على النظام العمراني للمدينة القديمه ثم على تشكيل المناطق الأثرية نفسها . فبالنسبة لتنظيم الطرق يجب اجتناب تخصيص المعالم الاثرية الواقعة على الطرق التي تربط الأحياء السكنية لنشاطات ينتج عنها حركة مرور كبيرة . ولاحترام شكل الأثر لابد من رفض تشويه شكله مع السعي الى صيانة عناصره الزخرفيه دون الامتناع عن القيام بكل عملية التجديد والخلاصة ان افضل عمليات اعادة الاستعمال تتمثل في جعل أي منطقة اثرية تقوم بسالف وظائفها او في تمكينها من وظائف مماثلة من حيث النوع .

ثانيا :التجديد :

بالنسبة للعمليات الجزئية لابد من تجديد المباني داخل بعض المجموعات السكنية كلما وجب هدم العقارات المتداعية أو اصلاحها مما يتطلب تكاليف باهظة . وفي الأماكن التي تم اخلاؤها يتوجب بناء مساكن ذات طابع اجتماعي لايواء الاسر المضطرة لمغادرة مساكنها . وبالامكان اقتناء هذه المساكن بطريقة الايجار أو البيع على أجل كما يسمح هيكل المنزل وشكله حسب الطراز التقليدي كما يمكن تنظيم الوحدات السكنية حول أفنية تسمح بتجميع المباني حولها بصورة منسجمة مع المنظر الحضري المحيط بها .

التجارب التطبيقية في تجديد حي الحفصية :

توجد بالمدينة القديمه بعض الأماكن الخربة والغير مستغله مما يلزم تجديدها وقد تناولت التجربة الأولى التي قامت بها جمعية صيانة المدينة حي الحفصية الذي ظهرت فكرة تجديده منذ سنة ١٩٢٨ الا أن عملية التجديد لم تبدأ الا في بداية السبعينات .

وكانت الغاية من تجديد حي الحفصية هي ادماج المنطقة الوسطى من هذا الحي في المستويات الثلاثة الآتية :

– المستوى الكلي والنموذجي رغبة في احترام التنظيم المعماري للمدينة التاريخية وهدما يتطلب الالتزام بالاتجاه الافقي في التعمير واعادة تكوين هيكل السوق المتهدم (سوق الحوت) ثم بناء مساكن ذات افنية داخلية .

- المستوى الاجتماعي والاقتصادي وعموما يتطلب بناء مساكن اقتصادية تراعي ضعف الامكانيات الماديه للأسر وتحقيق جذب سكان أجانب عن الحي ويمكن بالتالي اعادة توطين السكان القدامى .

وقد تناولت عملية التجديد ثماني هكتارات تم تنفيذها على مرحلتين : المرحله الأولى وقد تم فيها بناء ٩٤ من المنازل التقليدية بارتفاع دورين بحد أقصى كما تم بناء مايزيد عن ١١٦ دكانا وبذلك اعيد تكوين (سوق الحوت) القديم الذي يربط سوق القرانة بسوق سيدي محرز مع ٣١ من محلات التجارة الخاصة بالحي وفي هذه المرحلة تم تحقيق معظم الاهداف المرجوه منها كما تم النظر في استعمالات المباني الذي يتمثل في تحسين الموجوده منها القيام بأستثمارات بسيطة سريعة العائد وترمى هذه العمليه الى الحد من الهدم وكذلك امداد المساكن بالمرافق العامه . على ان يتم اعادة توزيع الاستعمالات عند الحاجه بكيفية تسمح بايجاد مكان قابل للسكن ذو ابعاد مناسبة لكل اسرة لتجنب مساوىء الأختلاط وضمان بقدر الامكان استقلاليه كل مسكن وذلك بهدف تحقيق ملائمة المنزل التقليدي المعد في الأصل للأسره الصغيره لاغراض الشبان المتزوجين حديثا مع ايجاد الحافز لدى السكان لاستثمار مواردهم للحصول على المسكن المناسب .

وهكذا فان ماتقرر بالنسبة لاعادة توزيع الاستعمالات لعدد كبير من المجموعات السكنيه بالمدينة القديمه انما يؤكد العزم على وضع حد لتخريب وتشويه هذه المجموعات الأثرية كما تعتبر هذه العملية هي البداية لعملية صيانة المدينة القديمة وتطويرها . ولتحقيق هذا الهدف تم القيام بعمليات كثيرة منها على سبيل المثال عملية الوكالات البلدية : والتى اشتملت كمرحلة أولى على القيام بالاعمال الاكثر أهمية من غيرها بقصد المحافظة على هياكل العقارات وتحسين ظروف الاقامة فيها ثم تقوم كمرحلة ثانيه بتهيئة العقار بكيفية تمكنه من تحسين التوزيع الخارجي للتخطيط .

أما النوع الثاني من العمليات فهو العملية الجماعيه وقد اقره تشريع الصندوق القومي لتحسين المسكن وهو عباره عن عملية ترميم وتحسين وتطهير لمجموعة من المساكن الواقعة في حي سبق تخطيطه من قبل الجماعة المحلية وتمتاز مثل هذه العملية بمحاسن كثيره منها التمكن من حل المشاكل الفنيه بأقل التكاليف مثل بناء الحجره ذات الأبعاد الكافيه لمقاومة الرطوبة ودعم هيكل العقار مع امكانية تقدير التكاليف وتبويبها والقيام بالتعديلات اللازمة في المساكن والمحلات التجارية وتجميع التمويل المقرر لهذا الغرض وضمان استخدامه بطريقة إقتصادية . والعمليه الجماعية انما هي نتيجة تعاون وثيق بين وزارة التجهيز والبلدية

الجوانب الاقتصادية لصيانة المناطق الأثرية :

تم الاعمال في هذا المجال على مستويين : أولا : مستوى الانتاج ، ثانيا : مستوى التسويق فتنمية انشطة الانتاج تعتمد على تشجيع الانشطة الموجوده في منطقة المركز التاريخي للمدينة وهي الانشطة ذات الانتاجية المرتفعة حيث يغلب تأثير السوق القومية عليها مثل الصاغة او السوق السياحية مثل انتاج النحاس المنقوش .

أما الأنشطة ذات الانتاجية الضعيفة نسبيا فاذا ماوجهت نحو الطلب السياحي تضاعف انتاجها مثل تجارة السختيان والنحاسه وصناعه الشواشي والبلاغجيه . اما الأنشطة التي تنم عن ماضي وحضاره والتي ان كانت غير ذات جدوى تساهم في الحفاظ على قيمة عاليه للصناعة التقليدية بالمدينة مثل ترصيع الحديد والصياغة والنسيج التقليدي والتطريز وصناعة العطور أن هذه المجالات من الانشطه يجب أن تطابقها اجراءات خاصة من تعويض الاستثمارات بتسهيل القروض وتشجيع ومنح المساعدات .

تطوير المتاجر فى منطقة المركز القديم :

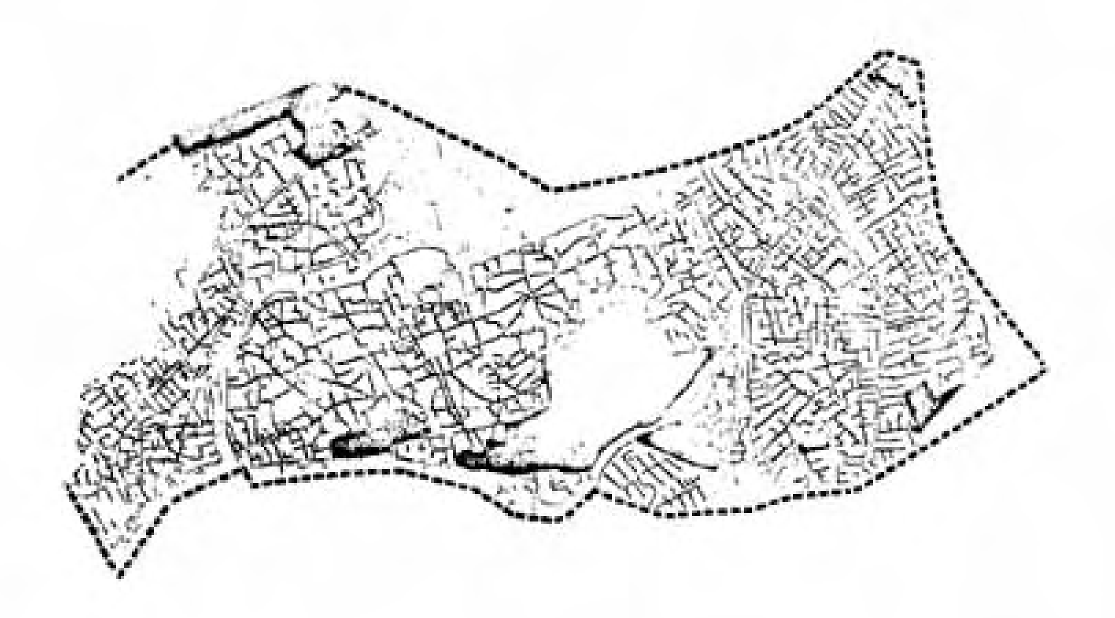
لابد أن يتوفر فى هذه المتاجر شرطان اولا : أن تكون ذات جدوى بحيث يمكن تخصيص القيمة الزائدة الى صيانة هيكل المبنى ثانيا : أن يكون المحيط التاريخى لها عنصرا هاما من صورتها التجارية هذا وبالامكان تحقيق زيادة فى العائد السياحى بواسطة تجميع تجارى على طرق وممرات محدده زيادة عن المحاور المركزية ويجب أن يشمل المد السياحى منتجات جديدة مثل العطور والحديد المشغول والكتب والمخطوطات والاثاث المنزل التقليدى .. وعلى ان يتم اتخاذ الاجراءات لتشجيع أرباب المهن على تركيز الأنشطة ذات الطبيعة الواحده فى نفس المكان وبذلك تعود الشخصية والوظيفة الخاصه لكل سوق . هذا وأن تشجيع الاقبال من جانب الميسورين من المواطنين لايمكن تحقيقه الا اذا كان عائد الاستثمار ليس أقل من الذى تحققه المدينه الجديدة ويتمتع بسهولة الوصول اليه .

يتضح مما سبق ان الوسط التاريخى عولج بعناية خاصة بغرض اظهاره بصورة جميلة وناجحه والى الآن لم تستفد سوى المعالم الأثرية التاريخية المرتبطه بعمليات الصيانة المكثفة ولقد تضاعفت اليوم اعمال الصيانة والتطوير وتجاوزت نطاق المعالم الاثرية كما تبلورت فكرة جعل المدينه القديمة متحفا كبيرا للتراث القديم .

وكل الأجراءات السابقة تعتبر الوسط التاريخى بمثابة جسم حى ومنطقة مفضلة فى العاصمة حيث يعيش به ثلث سكان العاصمة التونسية . وهى حى تجب العناية به ليس فقط بالمحافظة عليه بل بإعادة الأعتبار إليه وانعاشه .

● المحافظة على التراث الحضارى للمدينة القديمة - المغرب فى مدينة فاس بالمغرب





● المدينة القديمة بتونس ◄

● الحفاظ على الطابع المحلى فى سيدى ابو سعيد بتونس ▼



٤ ـ الجهود الدولية للحفاظ على التراث العمراني لمدينة فاس

تعتبر الجهود التي تبذل للمحافظة على التراث العمراني لمدينة فاس بالمغرب من أبرز التجارب في هذا المجال .. سواء كانت هذه الجهود عن طريق الدعم الفني أو الدعم المالي وسواء كان صادرا من الوعاء الدولي أو الوعاء المحلي .. وفي كلا الحالتين يعبر هذا الاتجاه عن وعي بالمسئولية الحضارية لكلا الجانبين الدولي والمحلي . وهذه هي نقطة الانطلاق في هذا الاتجاه . فالتراث الحضاري العالمي يهم البشرية بقدر مايهم المجتمع الذي يرعى هذا التراث ويحافظ عليه .. فالاهمال المحلي في المحافظة على التراث بطبيعة الحال يولداهما لا دوليا ولابد أن تكون مثل هذه الدعوة نابعة من المجتمع المحلي قبل أن يدعو لها المجتمع الدولي فمدينة فاس كانت حاضرة الاسلام والثقافة والتجارة ، ولاتزال منذ أن أسسها الولي أدريس الأزهر مركز الاشعاع الحضاري في المغرب الاسلامي وأفريقيا الغربية . فجامعة القرويين فيها منذ عام ٨٥٩ م تعتبر من أولى جامعات العالم كما أن مدارسها واسواقها ونشاطها الحرفي لاتزال شاهده على عظمة التراث الحضاري لهذه المدينة . فعمارتها العامه والخاصه لاتزال حتى اليوم تعبر عن العلاقات الحسية في العمارة الاسلامية . لقد عرفت مدينة فاس خلال احدى عشرة قرنا تطورا متوازنا يستجيب لمتطلبات الحياة الحضرية مستفيدة من الموقع الجغرافي الذي تقع فيه المدينة فسهل سايس ووادي فاس والربى المحيطة وجبل زلاج تكون هذا الموقع الفريد .

ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نشأت مجموعات حضرية جديدة على المحيط الغربي حول المدينة القديمة التي بدأ يصيبها الاهمال وتتدهور مرافقها حتى أصبحت مهددة بخطر الزوال فقد عانت المدينة من التفكك الاجتماعي الذي اصاب النظام التقليدي الذي كان يدفع بالطبقات الاجتماعية المختلفة الى الاندماج والترابط بما يعكس أحد المقومات الأساسية للمجتمع الاسلامي فهاجرت الطبقات الميسورة الى خارج المدينة القديمة وحل محلها طبقات فقيرة وليدة الهجرة الريفية بوجه خاص .

ومن الناحية الاقتصادية بدأت الصناعات التقليدية في المدينة القديمة تتعرض لتدهور مستمر وظهرت بجانبها نشاطات أخرى هامشية ترتبط بمتطلبات المجتمعات الريفية المهاجرة الى المدينة . ان معظم النشاط في المدينة القديمة يتركز في منطقة واحدة هي دار الدبيغ دون غيرها من مناطق المدينة القديمة . ومن الناحية الثقافية فان نقل النشاط العلمي لجامعة القرويين الى خارج المدينة القديمة اصاب منشآتها الأساسية من مساجد وكتاتيب ومدارس بالتخريب وفقدت بذلك طابعها العمراني والثقافي .

وفي بداية السبعينات اعدت وزارة الثقافة المغربية تقريرا مبدئيا عن الوضع القائم للمدينة شرعت على ضوئه وزارة الاسكان في اعداد التخطيط العام للمدينة عام ١٩٧٥ م . وفي عام ١٩٧٦ وجهت منظمة اليونسكو نداء لانقاذ وتطوير مدينة فاس وفي عام ١٩٧٨ تم اعداد التخطيط الذي ينظم نمو المدينة حتى عام ٢٠٠٠ م . وانبثق عن هذا النظام برنامجا تنفيذيا لانقاذ المدينة القديمه اشترك في اعداده مجموعة من خبراء اليونسكو الاجانب مع الفنيين المحليين .

وتضم المدينة القديمة وهي لاتزال تحتفظ بمقوماتها العمرانية حوالي ٦٠٪ من التعداد الكلي للسكان والتعبية فهي تضم كذلك ٦٠٪ من النشاط التجاري الصناعي . وبعد دراسة القطاعات المنظمة منها وغير المنظمة ودراسة المعطيات الطبيعية منها أمكن استخلاص المتغيرات القابلة للتحكم في المدينة لمدة عشرين عاما . مثل توزيع المناطق السكنية على المساحات المتوفرة داخل المدينة وتوزيع المرافق على التجمعات العمرانية فيها . كما أمكن استخلاص المتغيرات غير القابلة للتحكم مثل النمو السكاني والبيئة الاقتصادية والمعطيات الطبيعية . واسفرت هذه الدراسات عن عدة اتجاهات اهمها :-

١ – المحافظة على المدينة بكل مقوماتها العمرانية .
٢ – تعمير المنطقة الشرقية من المدينة تعميرا على النمط الاسلامى بحيث يضمن توازن المدينة القديمة فى دار الدبيغ وعين قادوس مع الأجزاء الحديثة حولها
٣ – التعمير المحدود للمنطقتين الجنوبية والغربية .
٤ – زيادة الكثافة السكانية فى دار الدبيغ .
٥ – تعمير اختيارى لمناطق الكوه وزلاح بعد عام ١٩٦٠ م .

لقد كان تشعب شبكات المرافق فى المدينة القديمة وماتتطلبه من صيانة اثرا كبيرا فى صعوبة تقدير التكاليف الكلية للمشروعات التى يرجى القيام بها . فالتكلفة الاجمالية لانقاذ المدينة قدرت بصفة مبدئية بحوالى ٦٥٠ مليون دولار بحيث يتم الحصول على هذا التمويل من المصادر التالية :–

(أ) المصادر المحلية او الوطنية والتى تتكون من :

– مساهمة السلطات العامة على شكل اعتمادات مختلفة من الميزانيات المحليه والاقليمية والوطنية .
– مساهمة مؤسسات التمويل المحلية مثل البنوك والصناديق المتخصصة .
– الاكتتابات الخصوصية من الأشخاص المعنويين والطبيعيين .

(ب) المصادر الدولية والتى تتكون من :

– مساهمات تطوعية للمجموعات الدولية فى نطاق الصندوق الخاص لليونسكو او فى اطار المساعدت الثنائية .
– مشاركة المنظمات الدولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائى او البنك الدولى او منظمة الصحة الدولية وغيرها من المنظمات الدولية .
– الاستثمار الاجنبى .

لقد كان من اهم الواجبات لصيانة المدينة هى تقوية مبانيها باعتبارها اساس التنمية العمرانية واعطائها الاطار الصالح للنمو وتنمية وظائفها الحرفية والتجارية وتسترجع وظائفها الثقافية والدينية بحيث تبدأ خطة التعمير بتحديد منطقة شرق المدينة حيث يمكن امتصاصها للفائض السكانى الذى تختنق به المدينة القديمة ، وذلك بانشاء منطقة جديدة للحرفيين امتدادا لمثيلاتها بالمدينة القديمة . ثم تبدأ مشروعات التنمية الحضرية بتوفير المتطلبات العاجلة فى الميدان التربوى والثقافى والصحى والادارى والتنظيمى مع تجديد واصلاح البنية التحتية للمدينة سواء بتقوية واصلاح شبكات المياه والمجارى والكهرباء مع تنظيم الطرق ووسائل النقل الداخلية ثم تنمية البيئة الطبيعية للمدينة خاصة فى وادى فاس والبرج الجنوبى وربوات المرينين ومنحدرات جبل زلاغ ، وذلك بالاضافة الى تنمية النسيج الحضرى للمدينة واعادة النشاط لمراكز الأحياء فيها مع تجديد المبانى والأقسام القديمة وترميم المبانى الاثرية والحفاظ عليها وانماء وظائفها الاساسية مع انعاش النشاط الحرفى والتجارى وتطوير الأسواق القديمة والفنادق .

وتتضمن عمليات انقاذ المدينة مشروعا لتطوير المنطقة الشرقية لايواء ١٤٠٠٠ اسرة وتبلغ تكاليفه التقديرية ٣٢٠ مليون دولار ومشروع حى الصناعات التقليدية للناحية الشرقية خارج حدود المدينة القديمة على مساحة قدرها ٣٠ هكتار وبتكاليف تقديرية تبلغ حوالى ٤ مليون دولار . ومشروع المنطقة الادارية شرق المدينة على مساحة قدرها ١٥٠ هكتار وبتكاليف حوالى ٤٠ مليون دولار . وذلك بخلاف المشروعات الاجتماعية والثقافية وتبلغ تكاليفها التقديرية ٥ مليون دولار ومشروع الخدمات الصحية الذى تبلغ تكاليفه التقديرية ٨ مليون دولار وتنسيق المواقع وتقدر تكاليفه بمبلغ ٣ مليون دولار اما شبكات المجارى فتقدر بحوالى ١٥ مليون دولار . والطرق بحوالى ١٩ مليون دولار ومياه الشرب والكهرباء قدر لها ١٥ مليون دولار (باسعار عام ١٩٨٠) .

ومن اهم المشروعات الخاصة بالمحافظة على التراث التاريخى للمدينة القديمة هو الحجب البصرى للعمارات التى بنيت حديثا وبصورة تتعارض مع النسيج الحضرى للمدينة ورصد لهذا المشروع ١٤ مليون دولار ويشمل المشروع ايضا المحافظة على الطابع الثقافى والدينى للمدينة ، فرصد مبلغ ٤ مليون دولار لترميم المساجد والكتاتيب و٥ مليون دولار لترميم المدارس القديمة وتوابعها ونصف مليون دولار لترميم الزوايا والاضرحة ، كما تضمن المشروع انشاء معهد للدراسات الاسلامية بمبلغ تكاليفه ٦ مليون دولار وانشاء مركز للمؤتمرات تبلغ تكاليفه حوالى مليون دولار ومشروع انشاء الفنادق قدر له حوالى ٨ مليون دولار ومشروع انشاء الأسواق التقليدية قدر له مبلغ ٨ مليون دولار ومصانع النسيج قدر له مبلغ ١٫٢٥ مليون دولار وتجهيز الدباغين قدر له ٢٫٢٥ مليون دولار هذا بالاضافة الى مشروع انشاء مدرسة صيانة الفنون والصناعات الذى قدر لها ٠٫٧٥ مليون دولار ومشروع مدرسة صناعة البناء والفنون التقليدية والتى قدر لها حوالى مليون دولار .

وللوصول بمشروع المحافظة على المدينة القديمة الى حيز التنفيذ كان لابد من وضع مجموعة من اللوائح التنظيمية والتشريعات القانونية التى تساعد على ذلك وتشمل هذه الاجراءات مايأتى :-

١ – اشتراك جميع المصالح الادارية والمصالح الحكومية فى نطاق عملية الانقاذ .

٢ – التنسيق بين القوانين المختلفة المطبقة فى المدينة .

٣ – توجيه القطاع الخاص واشتراكه فى تنفيذ عملية لانقاذ .

٤ – تخفيض الضرائب لاصحاب العقارات الذين يقومون بالمحافظة على المبانى القديمة وترميمها .

٥ – تشجيع اصحاب المبانى الثقافية ومساعدتهم على اعادة استعمالها والحفاظ عليها كعمليات استثمارية .

٦ – وقف الأجراءات التى تعوق عمليات الانقاذ .

٧ – استرجاع الاملاك المنقولة التى تم اختلاسها .

٨ – تشجيع البحوث والدراسات الهندسية والمعماريه المرتبطة بانقاذ المدينة .

٩ – انشاء هيئة رسمية مسئولة عن حملة انقاذ مدينة فاس وتأمين التسهيلات الادارية والقانونية والمالية لها .

١٠ – اثارة الرأى العام ونشر التوعية العامة بقيمة التراث الحضارى الثقافى والاسلامى لمدينة فاس القديمة .

١١ – استعمال اجهزة الاعلام المختلفة مثل الصحافة والاذاعة والتليفزيون فى عمليات التوعية .

١٢ – وضع برنامج تنفيذى لاعداد الكوادر المختلفة القادرة على العطاء من الفنيين والعاملين والاداريين اللازمين للمشروع .

ويعتبر مشروع انقاذ مدينة فاس الأصلية رائدا فى هذا المجال .. وليس الهدف منه هو انقاذ اثر من التراث الحضارى بقدر ماهو جزء من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتبط بالاهداف الثقافية كما يرتبط باهداف التنمية السياحية والاسكانية والصناعية والصحية فالأبعاد الاقتصادية لمثل هذه المشروعات يمكن ان تكون هى المحرك الرئيسى للقيام بالمشروع وتنفيذه مع ماله من ابعاد ثقافية وحضارية واجتماعية اخرى .

٥ ـ المدخل لتأصيل القيم الاسلامية فى تخطيط المجـاورة السكنية

دائما ماتعالج مشاكل الاسكان على المستويات القومية وفى اطار خطط التنمية الاقتصاديه والاجتماعية بتقدير الاحتياجات المستقبلة من عدد الوحدات السكنيه وتوزيعها اقليميا وقد تعالج هذه المشاكل وبنفس الاسلوب على مستوى المدينة بالاضافة الى تحديد المناطق السكنية الجديده التى يمكن ان تستوعب هذه الوحدات سواء اقامها القطاع العام او الخاص ويترك الأمر بعد ذلك للمخطط الحضرى لتحديد مواقع كلا النوعين .

اما القطاع العام فيتولى دراسة مشروعاته كمجموعات سكنية منفصلة او متكاملة تبعا لظروف الموقع فى كل حاله إما القطاع الخاص فلا يجد امامه غير مشروعات تقسيم الأراضى حيث تختلف مساحات القطع ومواقعها واسعارها فى تخطيطات تفصيليه توضح عليها مواقع الخدمات التعليميه والمسجد والسوق التجارى والحديقة العامة . وفى اطار نماذج معروفة من شبكات الطرق وبعد ذلك تبقى التنمية العمرانية لمناطق التقسيم تحت رحمة الوقت والظروف لاتخضع لبرنامج او تستند الى تنظيم اللهم الا لشروط البناء المتواضعة ، ولهذا تسير عجلة التعمير فى كثير من مناطق التقسيم الجديده ببطء شديد تقل معها نسبة استغلال المرافق العامة . ففى مدينة جدة على سبيل المثال نرى ان حوالى ٣٠٪ من المناطق التى اعتمدت تخطيطاتها يتم فيها التعمير بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ وباقى المناطق التى تمثل حوالى ٧٠٪ من مجموع المخططات المعتمده يتم فيها التعمير بأقل من ١٪ .

وهكذا ينخفض المعدل الحقيقى لاستغلال الأرض الصالحة للتعمير وتظهر المضاربات العقارية وترتفع اسعار القسائم فليجا راغبو البناء بعد ذلك الى البحث عن اراضى اخرى اقل سعرا فيتجهون الى اطراف المدن فيزيد بالتبعية الاقبال على المناطق البعيده فترتفع اسعارها وهكذا تتحرك التنمية العمرانية فى خطوات عشوائية محملة الأجهزة التنفيذية اعباءا كثيره فى مد شبكات واسعة من الطرق والمرافق العامة التى لاتستغل بكامل طاقاتها خاصة المراحل الاولى للتعمير . وذلك بالاضافة الى عدم نمو البناء الاجتماعى للاحياء الجديده نموا طبيعيا متماسكا وفقدانها للقيم التخطيطيه والمعماريه الاسلاميه . وهكذا تتم التنمية العمرانية للمناطق السكنية فى المدن اما عن طريق القطاع العام فى مناطق محدوده او عن طريق القطاع الخاص فى مناطق مقسمة . الامر الذى يوجد نوعا واحدا من النوعين المختلفين للتنمية ، وفى كثير من الأحيان تقوم مشروعات الاسكان التى تتم عن طريق القطاع العام لايواء مستويات محدده من اصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة او لايواء فآت خاصة من المهنيين او الموظفين الأمر الذى يوجد ايضا نوعا من التباين الاجتماعى بين الفآت المختلفة بين المواطنين ، وهو مالا يتناسب مع التكوين العضوى للمجتمع المتكامل بمختلف فآته ومستوياته حتى على مستوى المناطق السكنية .

ويبقى بعد ذلك البحث عن الأسلوب الأمثل لبناء التجمعات السكنية المتكاملة اجتماعيا واسكانيا وتوفير المتطلبات المعيشية اليومية فيها بحيث يساهم القطاع العام بنصيبة المعروف فى توفير المرافق والخدمات العامة بالاضافة الى بناء مركز الحى مع جزء من الاسكان على طول المحور الرئيسى للتجمع السكنى كما يساهم القطاع التعاونى معا فى بناء المجموعات السكنية على جانبى المحور الرئيسى للتجمع السكنى ثم تأتى مساهمة الأفراد فى بناء القسائم التى تخصص لهم سواء بالمنح او الشراء حسب الدراسات الاقتصادية لكل مشروع وعلى هذا الأساس تتحد القاعده الاقتصادية للتنمية العمرانية فى المناطق السكنية الجديده حيث تختلف نسبة مساهمة القطاعات المختلفة المشتركه فى التنمية العمرانية من منطقة لأخرى تبعا لموقعها فى المخطط العام للمدينة الحالية وتحديده للمستوى المعيشى للسكان .

التخطيط الحضرى للمجاورة السكنية فى المدينة الاسلامية

لقد تعود المخططون على رسم مخططاتهم بادئين بشبكة الطرق الرئيسية التى تحدد مناطق الاستعمالات العامة ثم رسم شبكات الطرق المحلية التى تحدد مناطق الاستعمالات التفصيلية ويتبع ذلك تصميم شبكات المرافق العامة مطابقة لشبكات الطرق .. وهكذا تفرض حركة السيارات نفسها على الهيكل العمرانى لتخطيط المدن وترتبط شبكات المرافق دائما بشبكات الطرق وتأخذ ممرات المشاه بعد ذلك اهمية ثانوية الأمر الذى يفقد المدن مقياسها الانسانى الطبيعى .

كما تعود المخططون من ناحية اخرى على وضع الكثافات العليا للبناء على طول الشوارع الرئيسية وخفضها على الشوارع الفرعية الامر الذى يساعد على تعمير اطراف المناطق دون مراكزها ولوجد بذلك ضغطا مروريا اضافيا على هذه الشوارع وموزعة بذلك ايضا حياة سكان الحى الى اطراف المناطق اكثر من توجيها الى الداخل كاحدى القيم المعمارية فى تخطيط المناطق السكنية نضف الى ذلك مانسببة هذه الاتجاهات من الارتفاع الكبير فى اسعار الأراضى على الشوارع الخارجيه بنسبة تفوق كثيرا اسعارها فى مراكز الاحياء التى تنخفض فيها الكثافة ، وهكذا ينقلب الميزان الاقتصادى للمناطق السكنية كما ينقلب معه الميزان الاجتماعى وتصبح الشوراع الرئيسية حدودا تفرق بين الأحياء بعد ان كانت فى الماضى محاور للترابط الاجتماعى عندما كانت ترتبط بالمقياس الطبيعى للانسان قبل ان تدخل علية السياراه من هذا المنطلق كان لابد من البحث عن اسلوب اكثر تقدما وانسب للخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاسلامى مع الأخذ بكل معطيات التقنية الحديثة دون أن يفقد شيئا من المقومات الحضارية الاسلامية .

فكما يمكن الفصل بين حركة مرور السيارات والمشاه ، فانه يمكن الفصل كذلك من مسارات السيارات ومسارات شبكات المرافق العامة التى يمكن ان تتطابق مع شبكة مرور المشاه التى تأخذ اهميتها المكانة الأولى فى تخطيط المناطق السكنية ، وهنا يمكن استعمال احدث الأساليب الهندسية فى مد شبكات المرافق مع سهولة صيانتها وتشغيلها دون التأثير على سريان مرور السياره . ومن ناحية اخرى يمكن تركيز الكثافات السكانية داخل المناطق بزيادة نسبة استغلال الأرض على المحور المركزى للحى السكنى والحد من زيادة استغلال الأرض عند الأطراف الأمر الذى يمكن ان يتم معة التوازن فى اسعار الأراضى ثم التوازن الاجتماعى بالتفافهم حول المسجد الجامع فى قلب الحى وارتباطهم على طول محور الخدمات الذى يمر فى قلب الحى ، وتستبعد السياره خارج المناطق بضوضائها ومخلفاتها الى تؤثر على صحة البيئة .

ويعالج التصميم الحضرى للمناطق السكنية المتكاملة الاتجهات التالية :

١ – المسجد الجامع فى مركز الحى ويلتحم بناؤه بمبانى الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية ويطل على الساحه المربعة للحى التى تحدها من الجانب الاخر مبانى الخدمات البلدية والامنية والبرق والبريد والهاتف .

٢ – تتوسط ساحة المسجد الجامع العمود الفقرى للحى الذى تمتد على طوله كطريق للمشاه ، الخدمات التجاريه واعلاها الخدمات الادارية الخاصة ثم الوحدات السكنية الصغيره وتتولى الجهات الحكومية بناؤه مع مبانى الساحة مع الالتزام بالقيم الفنية للعماره الاسلامية ويمكن التخديم علية بالسيارات من الخلف .

٣ – تمتد مجموعات سكنية كبيره على جانبى العمود الفقرى للحى تأخذ كل منها طابعها المعمارى الخاص مع الالتزام بالمبادىء التصميمية الاسلامية ويتولى بنائها القطاع الخاص ذو الامكانيات المالية الكبيره .

٤ – يتعامد على العمود الفقرى للحى محور الخدمات التعليمية والترفيهية حيث تفصل المراكز

لساعده فيه مدارس البنات عن مدارس البنين وتمتد على جانبية شريانين رئيسين للمشاه تضم تحتها الشرايين الرئيسية للمرافق العامة (مياه ومجارى وكهرباء وهاتف ومجارى تصريف السيول) .
٥ – اما المساحات الأربعة المتبقية من المنطقة فتخصص كمناطق للتقسيم تقل فيها مساحة القسائم ويزيد استغلالها فى اتجاه المحور الرئيسى للحى وتزيد مساحتها ويقل استغلالها فى الاتجاه الخارجى وتخضع عمارة هذه القسائم الى بعض نظم البناء التى تساعد اصحابها على الوصول الى مستوى معقول من العماره .
٦ – تحاط المنطقة السكنية بحزام اخضر يفصلها عن الشرايين الرئيسية للطرق والمواصلات المحيطة بها لحمايتها من تلوث الهواء وتترك مجالاً لتوسعة هذه الطرق مستقبلاً .
٧ – تصمم الشبكة الداخلية للطرق باستخدام نظام الطرق الراده التى تصب فى طرق الخدمة والتى تصب بدورها عند نقاط قليله فى الشرايين الرئيسيه المحيطة بالمنطقة كما يتفرع من مسار المشاه الرئيسى على طول العمود الفقرى للمنطقة طرقا فرعية للمشاه تصل الى اطرافها وتخدم المجموعات السكنية والقسائم من جانب اخر وتحمل تحتها فروع شبكات المرافق العامة .

تساعد الاسس السابقة لتخطيط المنطقة السكنية على نموها العضوى على مدى المراحل التنفيذية المختلفة بحيث تمثل فى كل مرحلة هيكلا تخطيطيا متكاملا الامر الذى يتطلب فى نفس الوقت دراسة الجزئيات التصميمية فى اطار الكليات ثم توجيه الكليات بما يتناسب مع الجزئيات . حتى تكون اساسا للدراسة الاقتصادية اللازمة للاسكان بما فيه الطرق والمرافق ومبانى الخدمات والاسكان وتنسيق المواقع . وهكذا يصبح العمل التخطيطى لتصميم المناطق السكنية عملا متكاملا . وتصبح الوحده السكنية التى كانت دائما تعتبر وحده القياس فى خطط التنمية عنصرا من عناصر التجمعات السكنية المتكاملة لاتنفصل عنها . الأمر الذى يتطلب تنظيما دقيقا للادارة المحلية لهذه المناطق بحيث لاتتعارض الجهات المسئولة عن مرافقها وخدماتها . وبهذا المفهوم تصبح التجمعات السكنية المتكاملة ضروريه لوضع خطط الاسكان فى اطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى صورة متكاملة مع برامج التنمية العمرانية ، وتخرج بعد ذلك خطط الاسكان لاتميزها اعداد الوحدات بل تميزها الوحدات المساحية السكنية والثقافية والتجارية والاجتماعية المتكاملة فى مشروع الاسكان كما تميزها الوحدات الطوليه لشبكات الطرق والمرافق او الوحدات المساحية للمناطق التى تخدمها هذه المرافق .

حجم المجاورة السكنية :

يختلف حجم سكان المجاورة السكنية فيما بين خمسة الاف وعشرة الاف نسمه وذلك باختلاف المستوى العام للاسكان فى المناطق المختلفة من المدينة وباختلاف المستوى المعيشى لفئات السكان المنتفعين بالحى السكنى وفى معظم الأحياء توجد فئتين الأولى منهم تقطن الحى وتعمل خارجة فى مجالات العمل المختلفة والثانية تقطن الحى وتعمل داخلة فى الخدمات العامة بمستوياتها المختلفة ، ويعنى ذلك ان هناك مزيج اجتماعى من السكان تختلف نسبته من منطقته الى اخرى تبعا للمستوى العام للسكان الذى يحتاج الى دراسات اجتماعية واقتصادية لتنمية الحى السكنى بعد تحديد مستويات دخول السكان المنتفعين به والاحتياجات السكنية والمعيشية لكل مستوى وتختلف هذه الدراسة بالنسبة للاحياء القائمة عنها للاحياء الجديده .

ويتحدد حجم المجاورة السكنية المتكامل بالحجم الامثل لسعه المسجد ثم بالحجم الأمثل للخدمات التعليمية والصحية والتجارية واكثر هذه الخدمات تحديدا هى الخدمات التعليميه حيث يحتاج الحى الى مدرستين ابتدائى واثنين متوسطتين واذا كان الحجم الامثل للمدرسة الابتدائية هو حوالى ٤٥٠ تلميذا وحجم المدرسة الاعدادية هو ٣٠٠ تلميذ وان سن الابتدائى يمثل ١٥٪ من السكان وسن الاعدادى يمثل ١٢٪ من السكان فان حجم التجمع السكنى يصبح مابين ٥٠٠٠ نسمه و٦٠٠٠ نسمه او مضاعفة هذا الحجم ليصبح بين ١٠٠٠٠ و١٢٠٠٠ نسمه اذا كان

للحى ان يستوعب مدرسة ثانوية ومجموعة اخرى من الخدمات الاجتماعية والصحية واذا تضاعف الحجم زادت الكثافة السكانية قلت تكاليف التنمية بالنسبة للفرد الواحد وهذا مايدخل فى دراسة اقتصاديات التخطيط العمرانى لكل منطقة .

اذا قدرت المجاورة بحوالى ١٠٠٠٠ نسمه فيمكن ان تتحدد عناصرها على الوجه التالى :

١ – المركز الحضرى للحى ويضم المسجد الجامع وتلتحم به المكتبه العامة وقاعة المحاضرات وصالة العرض والمركز الاجتماعى والوحده الصحية ثم مكاتب البريد والبرق والهاتف وفرع البلدية وادارة الحى ثم مركز الشرطة والأطفاء والمرور والسوق المركزى .

٢ – المحور الرئيسى للحى يتكون من الشارع التجارى الذى تعلو جوانبه الوحدات الادارية الخاصة واعلاها الوحدات السكنية الصغيرة على اربعة ادوار وتتحدد نوعية المحال التجارية على اساس نمط الاستهلاك المحلى للسكان من ناحية وبعد الحى عن المنطقة التجارية المركزية للمدينة من ناحية اخرى ، ومع ذلك فيمكن تقدير المتطلبات التجارية فى المحور الرئيسى للحى بحيث تشمل : ٨ محلات بقالة و٢ صيدلية و٤ جزار واسماك ودواجن و٢ مكتبة وادوات و٢ لعب اطفال و٤ ملابس سيدات وخردوات و٢ ملابس رجال و١ محل هدايا و٢ ادوات منزلية و١ ادوات كهربائية و٢ محل أكل وذلك بمتوسط ٢٠ م^2 للوحده التجارية .

٣ – المجمعات السكنية الكبيرة وتضم اعدادا من الوحدات السكنية التى تتناسب مع متوسطى الدخل من الأسر المتوسطة وذلك فى اربعة ادوات تبنى على شكل عمارات متلاصقة تلتف حول فناء كبير يتوفر فيه الأمن وملاعب الاطفال ويقوم ببنائها القطاع الخاص الكبير ويشرف على ادارتها المسئولون الاداريون للحى .

٤ – مناطق تقسيم الاراضى والتى تخضع الى اللوائح التنظيمية التى يضعها المخططون للمناطق المختلفة . ويمكن تمويل هذا النوع من الاسكان اما بواسطة اصحاب الأراضى الامر الذى يحتاج الى تنظيم خاص من قبل المسئولين عن التنمية العمرانية او بواسطة بنوك الاسكان او صناديق التنمية العقارية ، كما يمكن ان يمد مرفق البناء الذى يقام فى كل حى القطاع الخاص بمتطلباته البنائية ليقوم بتركيبها بنفسة او بواسطة غيره كلما توفر له المال اللازم وذلك باستعمال الوحدات النمطية التى يمكن حملها وتركيبها بسهولة والتى قد تستعمل ايضا فى مبانى المحور الرئيسى او المجموعات السكنية الكبيرة الامر الذى يحتاج الى توعية للترويج لهذا الاتجاه الذى يوفر الكثير من تكاليف البناء للقطاع الخاص ويوحد نمط البناء الخاص من المنطقة وان اختلفت احجام الوحدات السكنية تبعا للمتطلبات المعيشية لأصحابها .

٥ – المناطق الترويحية والمفتوحة وتوزع على جانبى المحور الرئيسى للحى بحيث تتوفر فى كل منها المتطلبات الترويحية لفئآت السن المختلفة بحيث لاتتعارض مع القيم والتقاليد الاسلامية مع توفير أكبر قدر من الخصوصية للعائلات .

٦ – منطقة الخدمات وتحتوى على محطات محلية للمياه والمجارى والكهرباء والهاتف مع مايرتبط بها من منشآت ومساكن للعمال ، ويمكن انشاء مزرعة محلية للدواجن او اضافة مساحة من الأرض يمكن زراعتها بالفائض من المياه بعد معالجتها صحيا لتوفير القدر المناسب من الخضروات مضيفة بذلك عاملا جديدا للتكامل التخطيطى للحى خاصة فى المناطق الجديده .

٧ – شبكات الطرق ومواقف السيارات ومايقابلها من شبكة خاصة لطرق المشاه تضم تحتها شبكات المرافق العامة . ويستعمل اسلوب الطرق الرادّه التى تصب فى طريق الخدمة التى تصب بدورها من الشرايين الرئيسية حول الموقع وتتحدد طول الطريق الراد بطول طريق المشاه الموازى والذى يبلغ طوله مابين ٣٥٠ و٤٠٠ متر كاقصى مسافة للسير فى المناخ الحار الى المدرسة وضعف هذه المسافة الى مركز الحى .

اما مساحات مواقف السيارات فتختلف فى نوعيتها فمنها مايخدم المحور الرئيسى للحى سواء مواقف السيارات الخاصة او الشحن واخرى مواقف مجمعة للسيارات الخاصة مع المجموعات السكنية الكبيرة او مواقف خاصة بكل عدة قسائم على ان توفر المواقف الخاصة تحت الابنية المختلفة كلما امكن ذلك توفيرا لمساحات الأرض وحماية من العوامل الجوية والمناخية .

شبكات المرافق العامة فى المجاورة السكنية

تختلف نسبة استهلاك السكان من المياه الصالحة للشرب او الخاصة بالرى باختلاف مستوياتهم الثقافية والاقتصادية معا فمعدل استهلاك السكان فى المدن العربية يتروواح بين ١٢٠ الى ١٨٠ لتر يوميا ونصف هذا المقدار او اكثر للرى والغسيل الأمر الذى يتطلب ضرورة دراسة امكانية معالجة المياه الفائضة لاستعمالها فى هذه الاغراض ، وتتطلب شبكة المياه لعدد ١٢٠٠٠ نسمه فى التجمع السكنى الى اقامة محطة مضخات لرفع المياه المرشحه ويقدر صرفها بما لايقل عن ١٣٥ متر مكعب فى الساعة مع وحدة اضافية للطوارىء كما تحتاج شبكة المياه فى مثل هذه الحالة الى خزان علوى لموازنة الضغط فى الشبكة على ان يكون بسعة قدرها ٥٠ متر مكعب وبارتفاع لايقل عن ٣٠ م .

اما الطاقة الكهربائية التى يحتاجها التجمع السكنى المتكامل الذى يضم ١٢٠٠٠ نسمه فتحسب على اساس تخصيص ٢٠ كيلووات للفيلا و١٠ كيلووات للشقة و٢٠ كيلووات للمحل التجارى و٣٠ كيلووات للمبنى العام الواحد ، ذلك بالاضافة الى الاحمال التى تستهلكها اعمدة الانارة فى الطريق ومحطات المياه ومحطات رفع المجارى مع العلم بان استهلاك المحطه يستمر طوال الوقت فى حين استهلاك الوحدات السكنية والمحال التجارية والمبانى العامة يتعادل على مدى ساعات اليوم الواحد الأمر الذى يجب اخذه فى الاعتبار .

وعلى اساس هذه التقديرات فان التجمع السكنى المتكامل يحتاج الى محطة توليد قدرها ٤٠ ميجاوات مكونة من وحدتين وبجهد ١١ كيلو فولت ، وذلك بخلاف اكشاك التحويل التى بكل منها محول قدرته ٧٠٠ كيلو فولت امبير بالاضافة الى اطوال كابلات الجهد ١١ ك. ف وكابلات الضغط المنخفض ١٠٠٠ فولت ، وكابلات انارة الشوارع التى تحتاج بدورها الى مايقرب من ٣٠٠٠ عمود بمصابيح تتراوح قوتها بين ١٢٥ و٤٠٠ وات .

اما شبكة المجارى فيتأثر تخطيطها وتصميمها بطبيعة الأرض وتضاريها وتكوينات التربة ومعدلات الامطار الموسمية والكثافة السكانيه ومواقف السيارات ومعدلات استهلاك الفرد من المياه ادناه واقصاه .

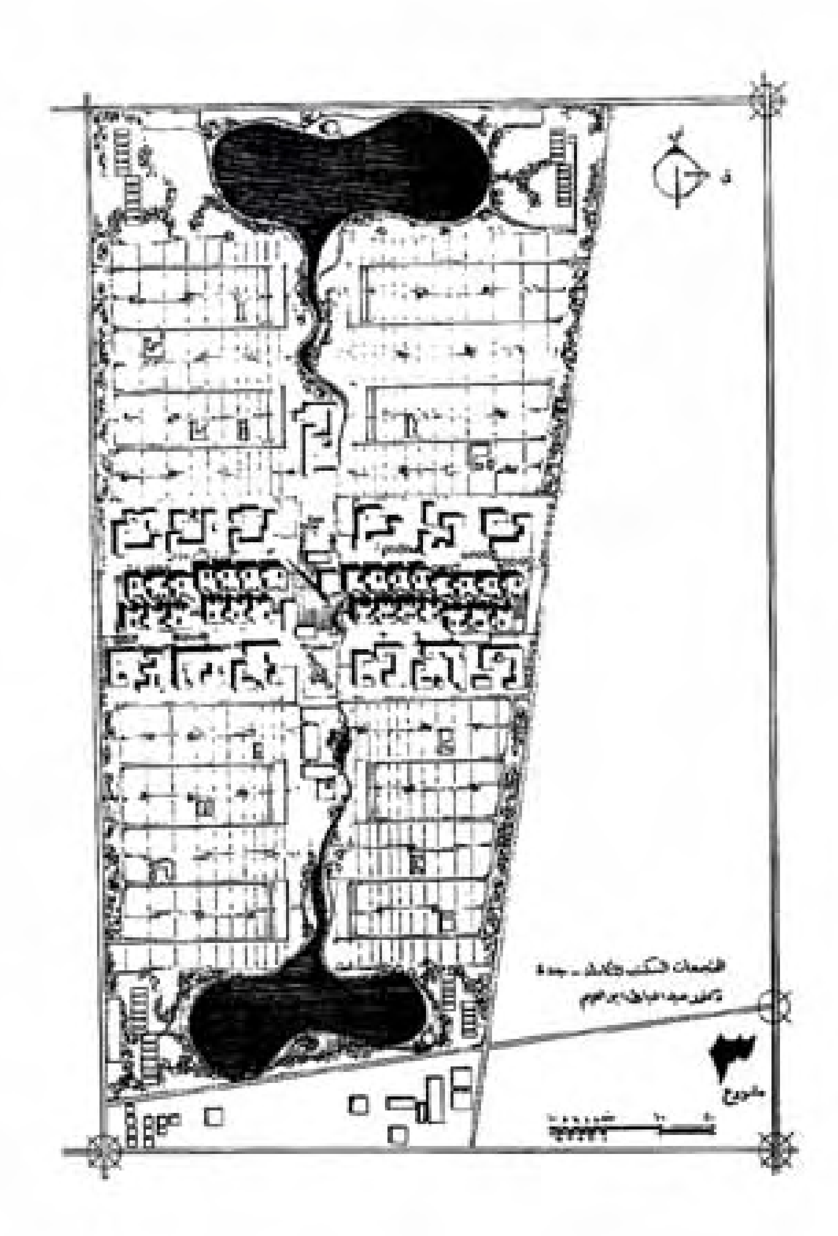
ادارة وتنظيم بناء المجاورة السكنية

يحتاج تطبيق او بناء المجاورة السكنية الى تنظيم دقيق للادارة شاملا الجوانب الفنية والادارية والمالية حتى يمكن توفير الخدمات العامة واليومية على مستوى عالى من الكفاءه والتنظيم وحتى يمكن تأصيل الجوار بين السكان لابد من اشتراكهم فى ادارة الحى واتخاذ المسجد الجامع وملحقاته مركزا للاشعاع الحضارى ماديا ومعنويا مع تطوير سبل الحياه وتوفير البيئة السكنية الصالحة مع مراقبة ادارة المرافق وصيانتها فى اسلوب يمكن ان يكون تعاونيا حتى يخفف الاعباء المالية عن سكان الحى ، ويأتى بعد ذلك وضع النظم المالية والادارية لتشغيل المرافق وعمليات البناء ويختلف اسلوب الادارة اثناء مراحل التنفيذ الأولى عنها فى مراحل الاشغال اليومية للسكان الأوائل فى الحى ويساعد على ذلك التخطيط الحضرى والتصميم لعناصره المختلفة .

دراسات الجدوى الاقتصادية

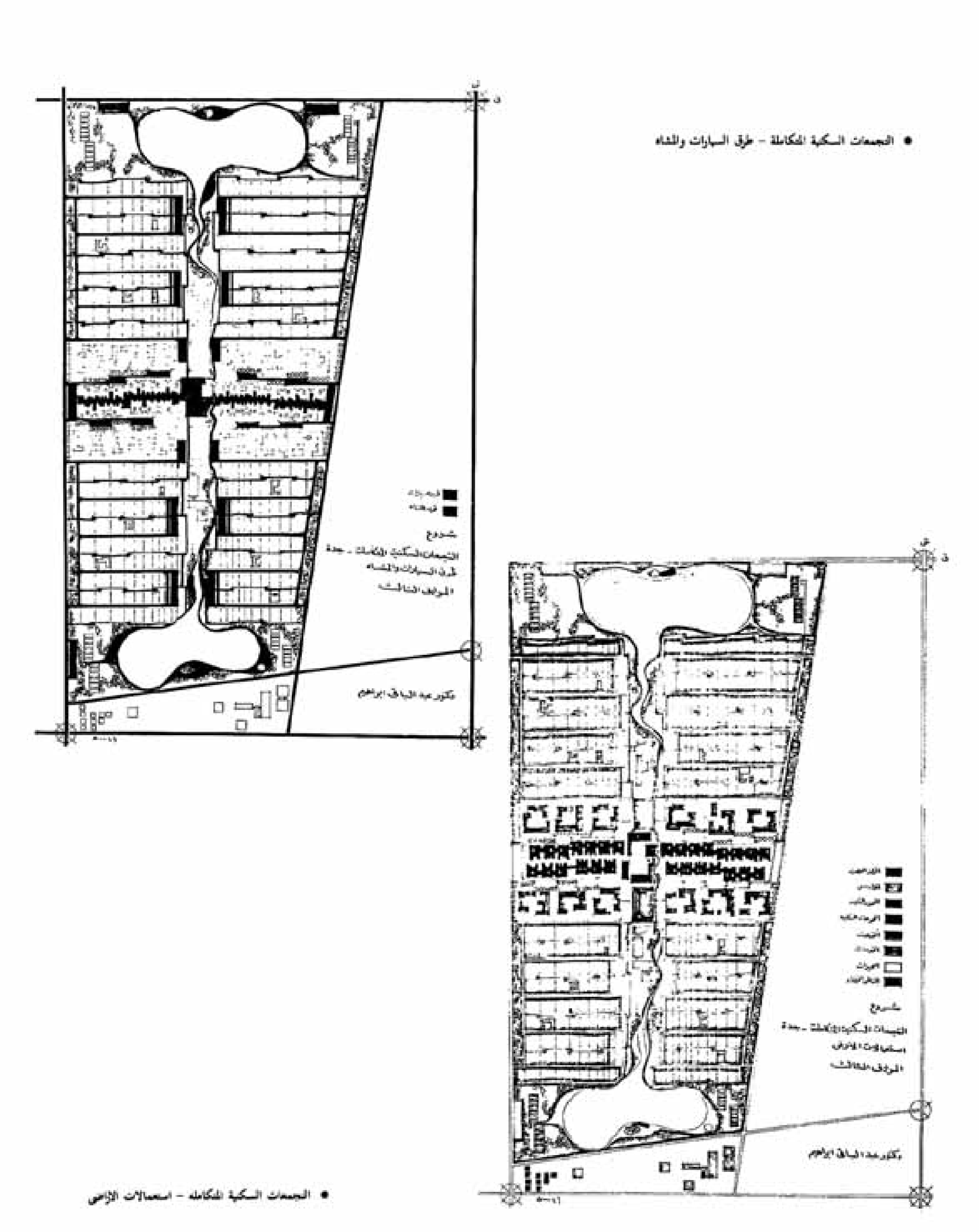
مع اى مشروع اسكانى وخاصة مع التجمعات السكنية المتكاملة لابد من اجراء الدراسات الأولية ثم الابتدائية التى يمكن على ضوئها وضع دراسات الجدوى الاقتصادية شاملة سعر الارض وتكاليف البناء ومساهمة المنتفعين من الفآت المختلفة من العاملين ثم تكاليف انشاء البنية

الاساسية فى مراحل التنفيذ المختلفه ثم تكاليف الصيانة والتشغيل ثم العائد من البيع او العوائد او المساهمات فى الخدمات اللازمة للحى ، ودارسة الجدوى لمثل هذه المشروعات لابد ان تتضمن مساهمة القطاع العام ممثله فى وزارات الاسكان والبلديات او المحافظات او مؤسسات التنمية العقارية ثم مساهمة القطاعات الخاصة الكبيرة والصغيرة فى التنمية العمرانية للحى المتكامل وفى المراحل المختلفة لتنفيذه . ذلك مع الاخذ فى الاعتبار الفوائد الغير مباشرة الناتجه عن انشاء مثل هذه التجمعات السكنية المتكاملة سواء بالنسبة للدولة او فى توفير وسائل الانتقال والمواصلات اوالوفر فى استهلاك الوقود او الطاقة والاجهزه . بالاضافة الى التمتع بالمستوى المرتفع من صحة البيئة والاقلال من الحوادث وتكاليف العلاج بالاضافة الى استخدام الترويح والتأثير الاجتماعى على السكان وانماء روح التجاور بينهم كما تظهر هذه الفوائد كذلك على ميزانيات الافراد واستعمالهم للوحدات المحلية فى الانشاءات او التجهيزات .

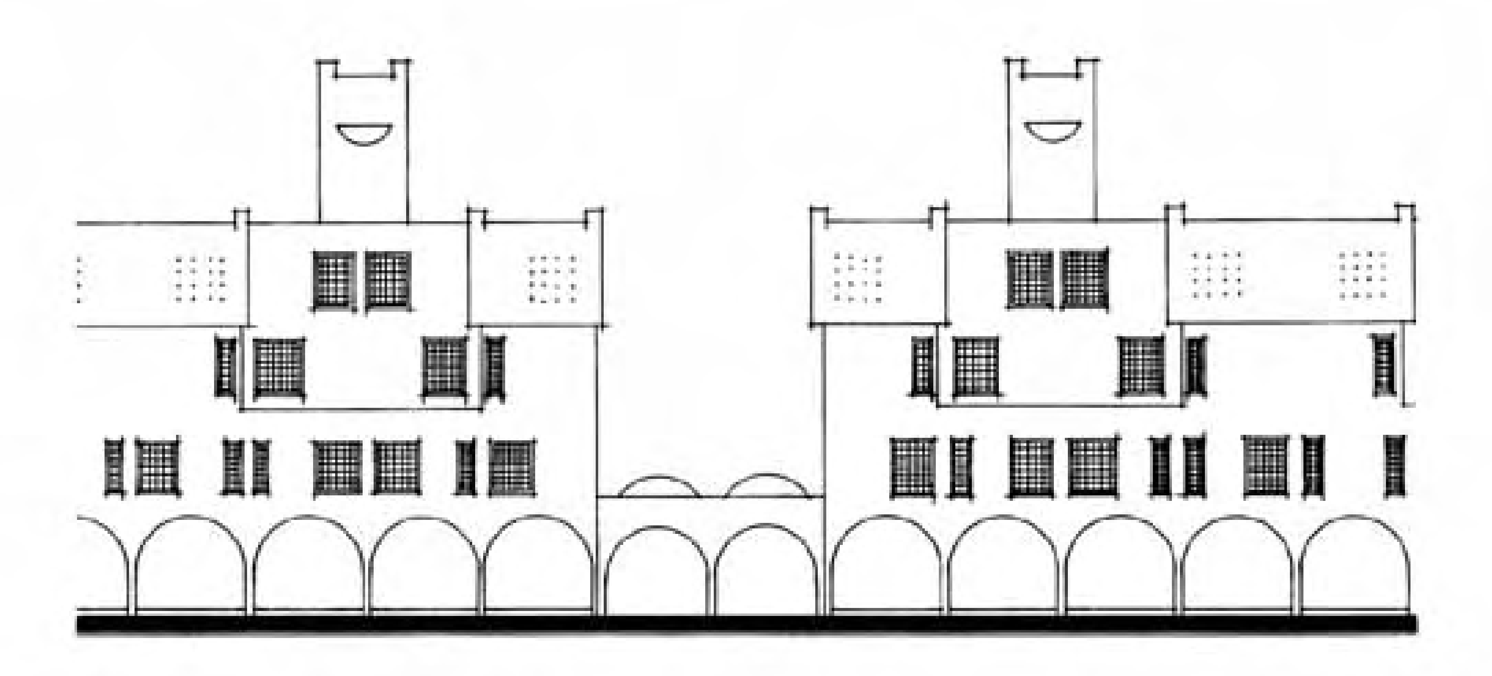


● التجمعات السكنية المتكامله - مقترح فى جده

• التجمعات السكنية المتكاملة - طرق السيارات والمشاة

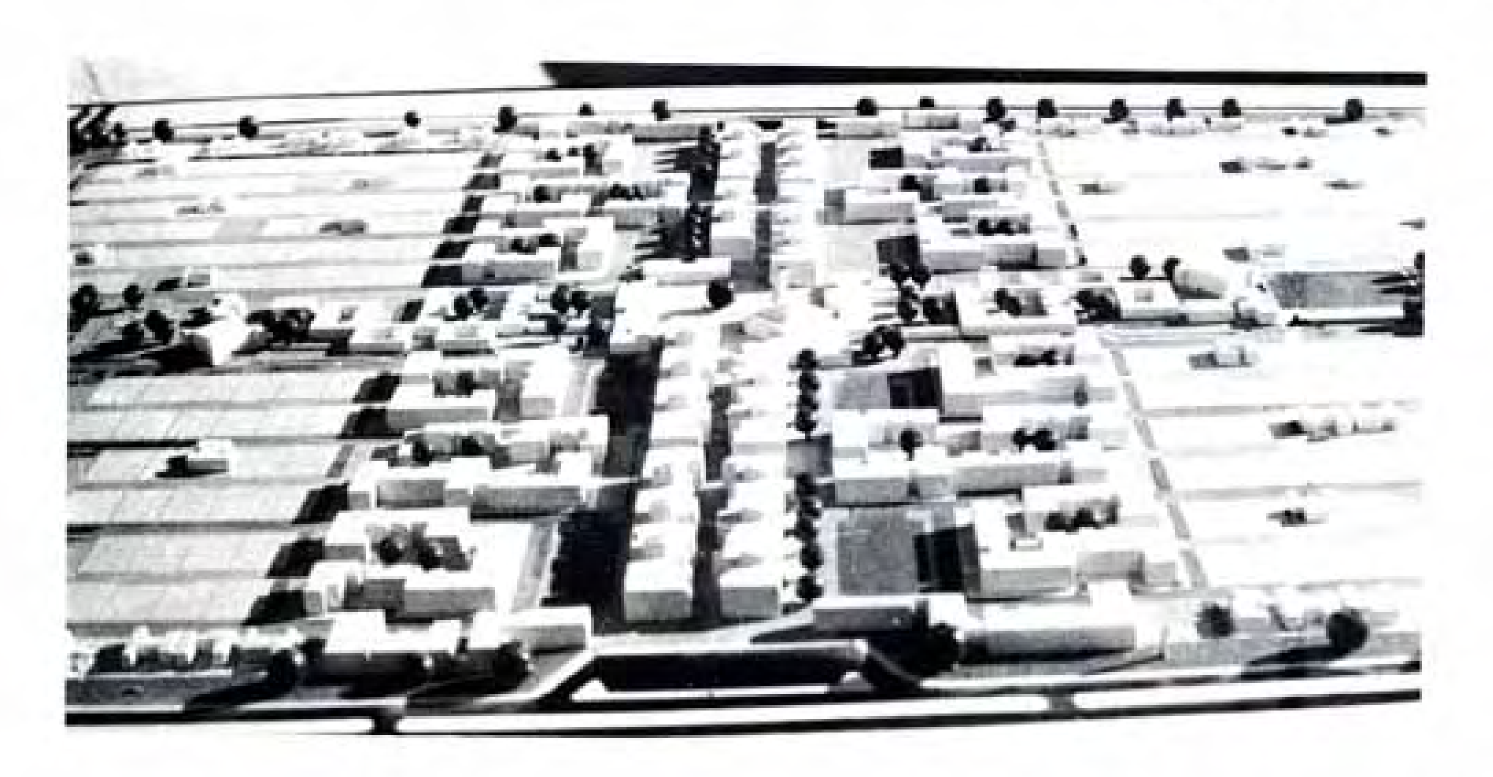


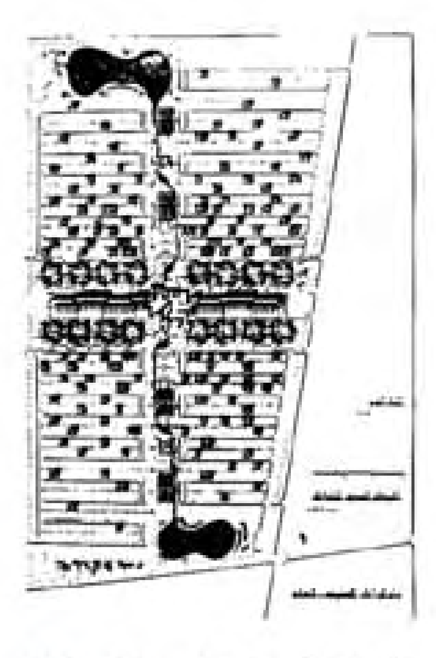
• التجمعات السكنية المتكاملة - استعمالات الأراضي



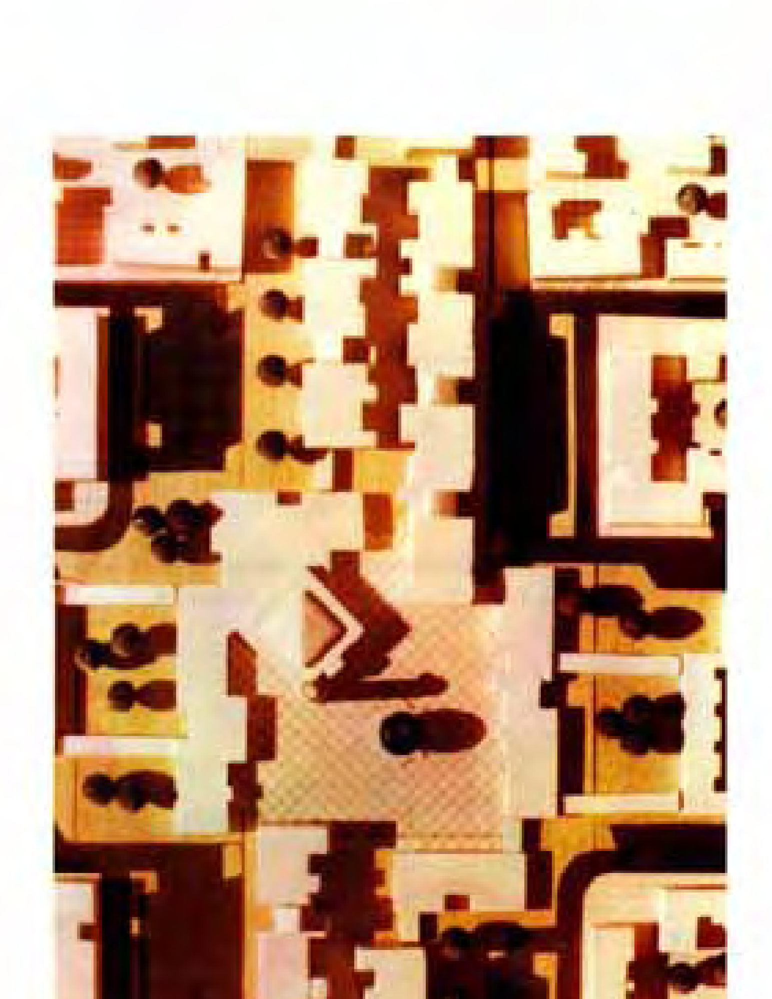
• واجهة المباني على المحور الرئيسي للتجمع السكني المتكامل

• قلب الحي والمجموعات السكنية وتقسيمات الأراضي في
التجمع السكني المتكامل .





▲ • التكوين العضوى للتجمع السكنى المتكامل



◄ • مركز التجمع السكنى المتكامل

نماذج لتأصيل القيم الإسلامية في العمارة المعاصرة

هناك عديد من الأمثلة المعاصرة التى تحاول تأصيل القيم الاسلامية فى العمارة المعاصرة وكل منها يعبر عن الرؤيا الخاصة للمصمم سواء بالنسبة للتصميم الداخلى او للتعبير الخارجى . وقد نمى البعض الى تكرار العناصر المعمارية القديمة فى العمارة المعاصرة سواء باستعمال القباب أو العقود او باستعمال نفس النماذج القديمة للمشربيات او الأبواب مع ما يحمله ذلك من تكاليف كثيرة قد لا تتوائم مع المتوسط العام لتكاليف البناء ، وبذلك يصبح تأصيل القيم الاسلامية فى العمارة المعاصرة بهذه الصورة نوع من الترف المعمارى اكثر منه توجه لأساليب البناء السائدة لتعبر عن الأصالة المعمارية .

ومن هذا المنطلق نعرض هنا الى بعض النماذج المعمارية التى تحاول ان تحقق الأهداف التالية :

١ – تأصيل القيم الاسلامية فى العمارة المحلية المعاصرة مع اختلاف تعبيرها من منطقة لأخرى تبعاً للظروف البيئية السائدة ومواد وطرق الانشاء المحلية .

٢ – مواجهة الاحتياجات السكنية او الادارية او غيرها من الاحتياجات المعمارية المعاصرة فى اطار الأصالة المعمارية .

٣ – استعمال اساليب وطرق ومواد البناء المتوفرة فى البناء المعبر عن اصالة العمارة الاسلامية بدون ان تتعدى التكاليف المعدلات العائدة فى المبانى المتوسطة او الاقل منها حتى تكون فى متناول الدخول عامة .

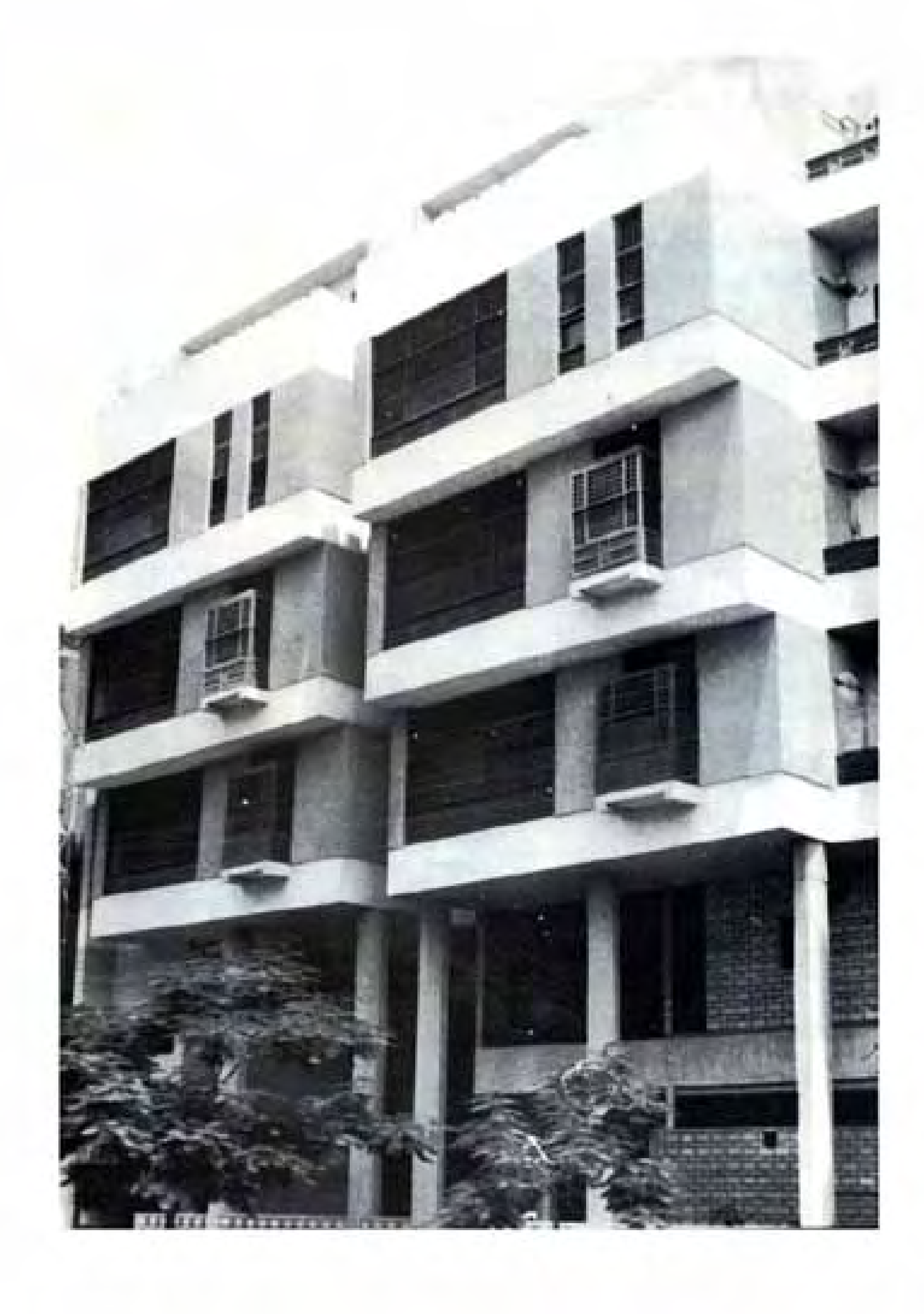
٤ – مواجهة نظم ولوائح البناء السائدة وذلك حتى لا تقف مثل هذه النظم عقبة فى سبيل تأصيل القيم الاسلامية فى العمارة المعاصرة

٥ – المحافظة على النسب الانسانية للعمارة الاسلامية فى صورتها المعاصرة حتى لا تتعارض مع العمارة الاسلامية القديمة فى المناطق الاثرية ويصبح الوصول الى هذا الهدف فى متناول كل المصممين .

المثل الأول
مجمع مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بالقاهرة

بدأت فكرة تصميم هذه المشروع عقب نشر المقال الذى كتبه المؤلف فى جريدة الاهرام فى ١٥ اغسطس ١٩٦٣ تحت عنوان « محاولة للكشف عن الفلسفة التى تختفى وراء عمارتنا الحديثة » حيث بدأ المشروع كمبادرة عملية للرد على المعارضين لهذا الفكر ونفذ على مراحل متتابعة راسيا على النصف الأول للموقع ثم افقيا وراسيا على النصف الثانى وذلك من عام ١٩٦٧م حتى عام ١٩٧٩م . وتتمثل المراحل الأولى فى بناء النصف السكنى الذى يضم السكن الخاص والوحدات السكنية المتكررة وتتمثل المراحل التالية فى بناء مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية وبذلك اصبحت عمارة المكان معبرة عما به من نشاط علمى واستشارى .

ويضم الدور الأرضى والأول السكن الخاص والحديقة المغطاه اسفل مبانى المركز ويعلو المسكن الخاص ثلاثة ادوار سكنية متكررة كما يعلو فراغ الحديقة ثلاثة ادوار تضم الانشطة المختلفة للمركز ويعلو كلا الجزئين دور علوى يمتد على ادوار المساكن وادوار المركز ويعتبر امتدادا راسيا لانشطة المركز . وتلتف عناصر المبنى حول فناء يتسع من أعلى بالتوازى مع اتساع المبنى من الخارج ايضا من اعلى .



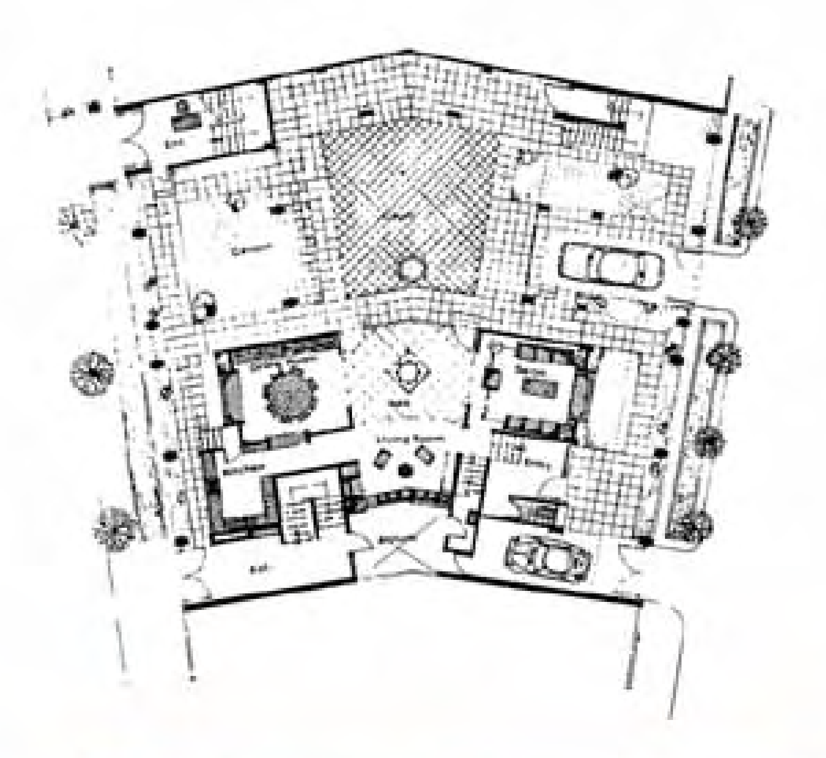
● الواجهة الرئيسية للمركز والعمارة السكنية

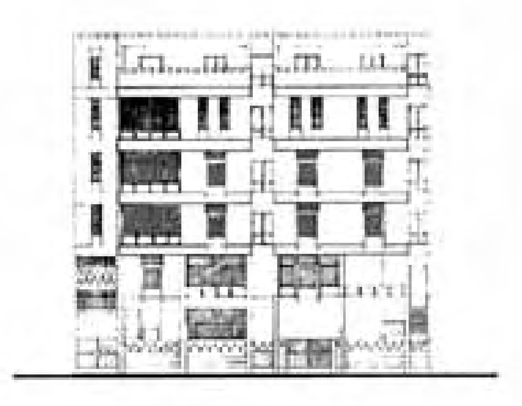
استعمل فى المراحل الأولى للبناء مواد وطرق البناء التقليدية السائدة من الخرسانة المسلحة والطوب الرملى وتركت على طبيعتها دون بياض وذلك تأكيدا عن امكانية الوصول الى مثل هذا التعبير دون الالتجاء الى العناية الخاصة للخرسانة المسلحة لتظهر ى صورتها الطبيعية . وفى المراحل الأولى ونظرا للقصور فى الاشراف على التنفيذ تم استعمال البياض العادى فى الواجهات دون اى اضرار بالتعبير المعمارى العام لكلا المبنيين المتلاصقين . كما استعملت المشربيات على جميع الفتحات وهى من الخشب السويد العادى بقطاعات مربعة دون اللجوء الى الخرط نظرا لتكاليفة العالية والتى لا تساعد على الوصول بتكاليف البناء فى كل المراحل الى مستوى التكاليف السائدة لنفس النوع من المبانى فى المنطقة وفى نفس الزمن .

المبنى يطل على شارعين متوازيين تقريبا الأول يحده نادى هليوبوليس الرياضى فى الشمال وعليه تفتح ابواب المسكن الخاص . والشارع الاخر جنوب الموقع وتفتح عليه ابواب الوحدات السكنية المتكررة من جانبه ومدخل المركز منجانب آخر الامر الذى ساعد على الفصل بين مداخل الاجزاء الثلاثة المكونة للمجموعة .

• الفناء الداخلى للمركز والعمارة السكنيه

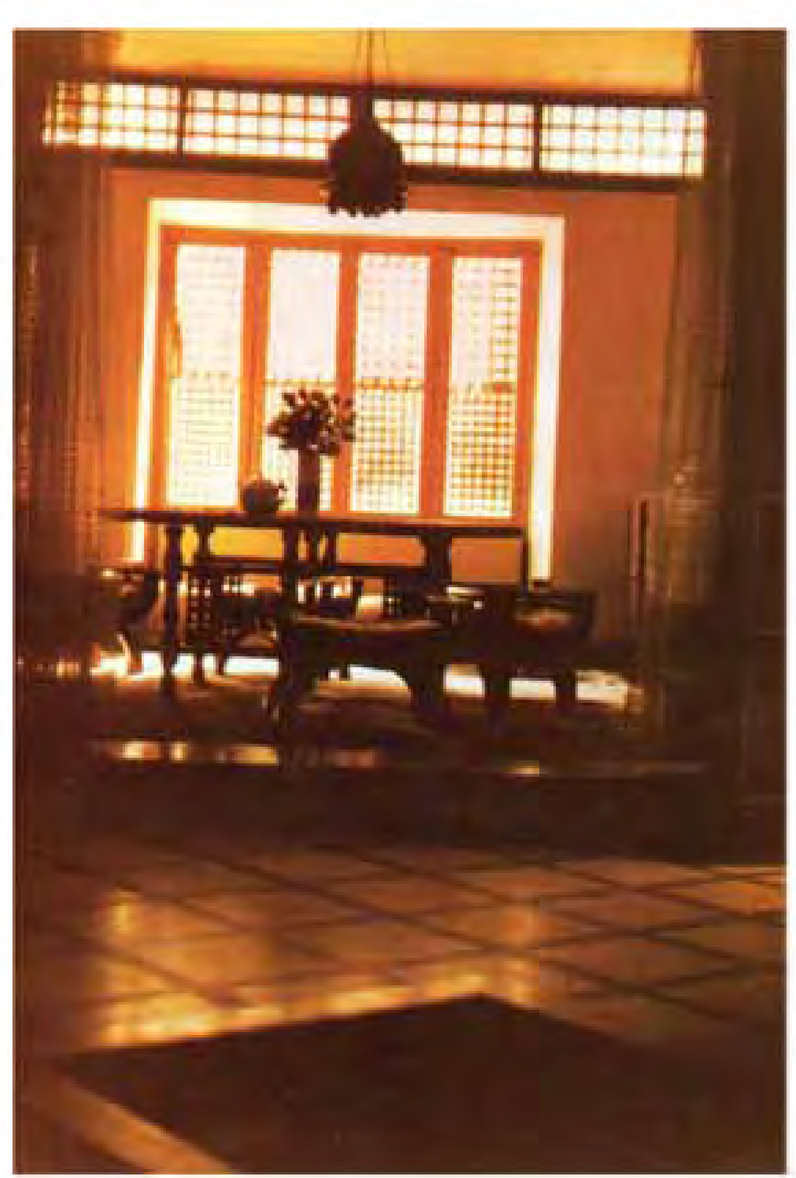




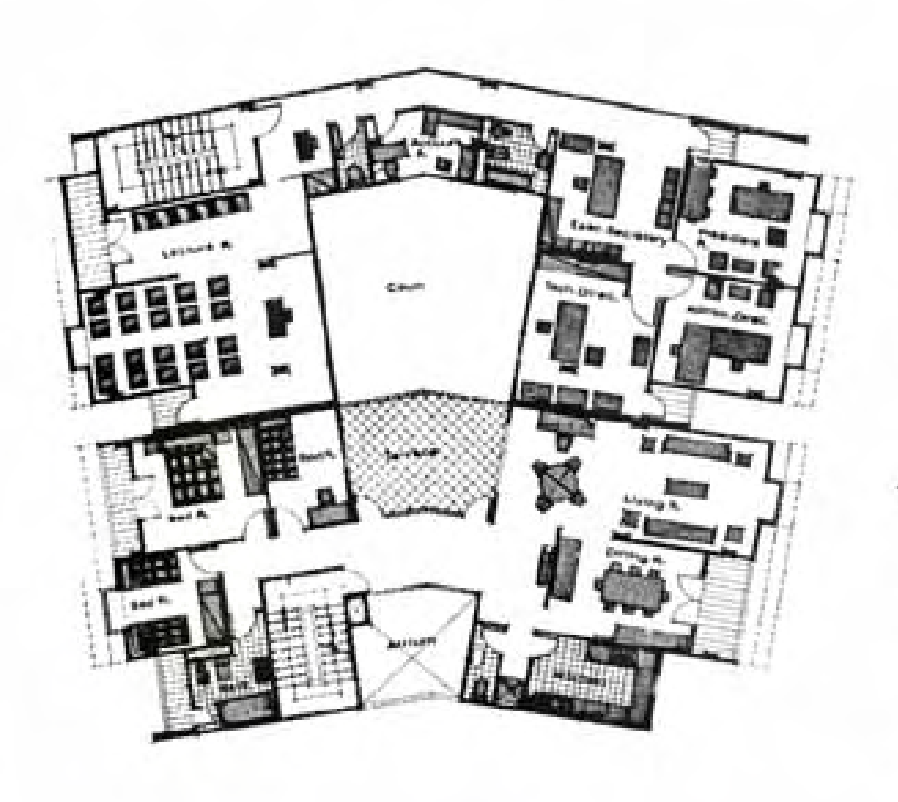


• الواجهه البحريه للمركز والعماره السكنيه والسكن الخاص

• الدور الأرضي للسكن الخاص



• قاعه الطعام وصاله النافوره في السكن الخاص





● قطاع عرضى بمبنى المركز

● المسقط الأفقى للدور الثانى للمركز والعمارة السكنية



● المكتبة فى المسكن الخاص

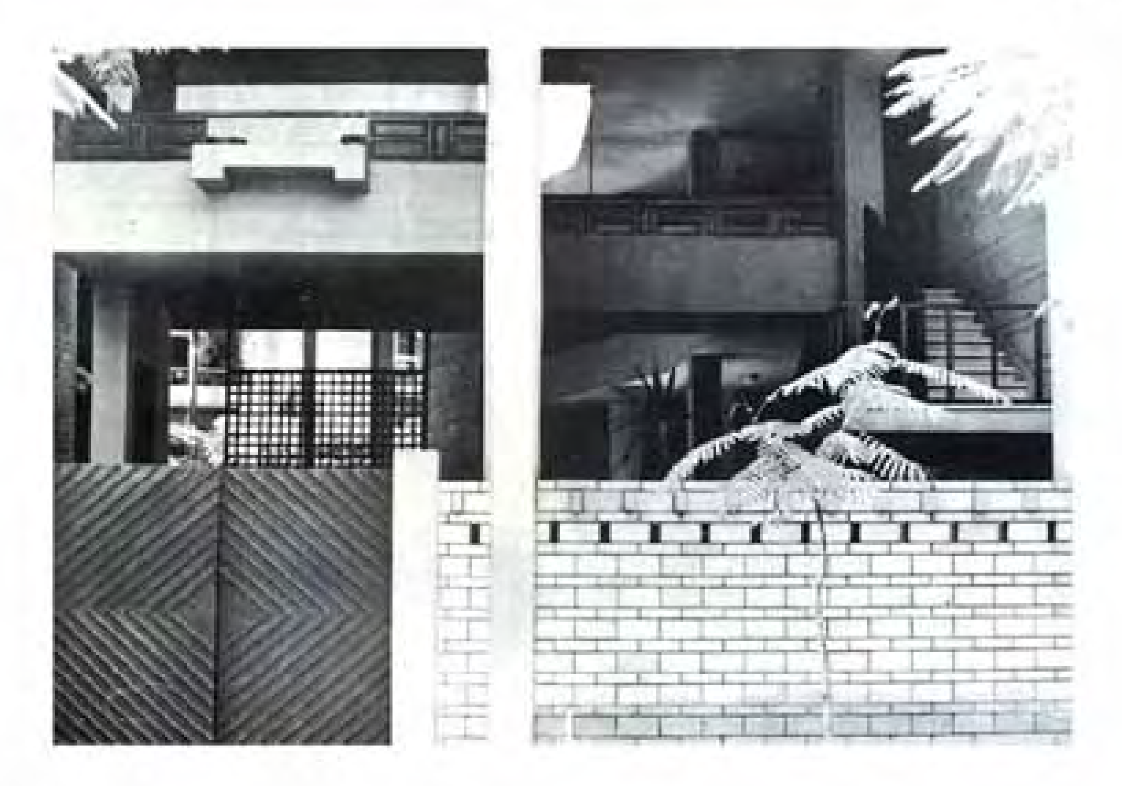


• الأثاث في قاعة الطعام ◄



• من حديقة السكن الخاص ◄

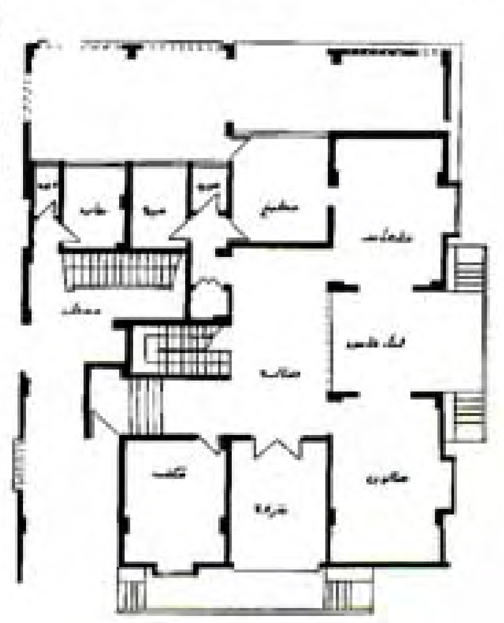
● تفاصيل معمارية من المركز والسكن الخاص



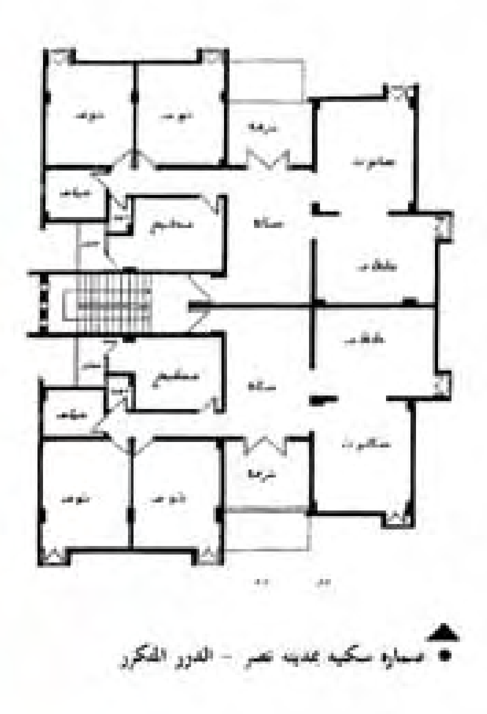
المثل الثاني:
عمارة سكنية فى مدينة نصر بالقاهرة

يمثل هذا المشروع محاولة للتعبير عن الأصالة الاسلامية فى العمارة المعاصرة تحت ضغط لوائح ونظم البناء التى تطبق فى مناطق الاسكان الجديدة وهى اللوائح والنظم المستوردة والتى تلائم المناطق الباردة اكثر منها ملائمة للمناطق الحارة او ملائمة للتكوينات المعمارية الاسلامية . والمبنى الذى شيد عام ١٩٧٠م مكون من اربعة ادوار سكنية منها دور ارضى وثلاثة ادوار متكررة بكل دور وحدتين سكنيتين . ولم يتضمن التصميم اى عناصر معمارية تحتاج الى استعمال المشربيات .فالنوافذ الخارجية تفتح ابوابها على منافذ جانبية تعطى تدريجيا فى الاضاءة الداخلية للغرف فقد استعمل فى البناء الاسلوب التقليدى فى الانشاء والمواد والبياض ومهما تغيرت هذه العوامل فان التصميم يحاول أن يعكس القيم الاسلامية باسلوب معاصر يتلاءم مع اصالة العمارة القاهرية .

● عمارة سكنية بمدينة نصر - الدور الأرضى







● عمارة سكنية بمدينة نصر - الدور المتكرر

● مجموعة سكنية بمدينة نصر بالقاهرة



● مدخل العمارة السكنية بمدينة نصر بالقاهرة ◀





● مسكن خاص للحمدان بالكويت – الدور الأرضى ▲

المثال الثالث :
مسكن خاص بإحدى الضواحى السكنية بالكويت

● مسكن خاص بالجهوال بالكويت – الدور الأول ▼



يعتبر هذا المشروع امتداداً للفكر المعمارى الذى بدأ فى مجمع مركز الدراسات التخطيطية المعمارية كما ان تصميمة يخضع الى نفس لوائح البناء المطبقة ايضا فى المناطق السكنية الجديدة بالكويت وقد ساعدت المساحة الكبيرة المخصصة للمسكن على تأكيد الاتجاه الداخلى للتصميم فالدور الأرضى يضم غرفتين للجلوس والطعام وذلك بالاضافة الى القاعدة الرئيسة بارتفاع الدورين المكونين للمسكن . وفى الدور الأول توجد غرف النوم وجميعها تطل على الفناء الداخلى المكشوف .

ويعتبر التصميم ايضا عن الملامح المعمارية المحلية خاصة فى الدورة الخارجية للسطح ليساعد على حركة الهواء على السطح العلوى . كما استعملت العناصر المعمارية المحلية مثل الرواشين الخشبية فى الداخل والخارج وجاء استعمال الطوب الرمل فى الواجهات لتوفير التاجه فى الكويت كاده طبيعية بديلة . وفى هذا المشروع استعملت المشربيات الخرط لتوفير الماده المتاحه .

والحوائط الخارجية لها فراغ داخلى بحيث يمر فيه الهواء من فتحات صغيرة من اسفل الى اعلا عند السطح وذلك لزيادة معدل العزل الحرارى الخارجى . وهكذا يحاول التصميم معالجة النواحى المناخية السائدة من رطوبة شديدة مع حرارة قاسية خاصة فى فصل الصيف وذلك بالاضافة الى استعمال العناصر المعمارية المحلية .



▲ • واجهة منزل الحمدان بالكويت

المثل الرابع : مسكن خاص بمدينة الرياض

يعتبر هذا المشروع محاولة جادة لمواجهة المتطلبات المعيشية الحديثة فى اطار الهيكل العمرانى المرتبط بالتراث الحضارى للمكان . والمشروع لمسكن خاص فى مدينة الرياض عام ١٩٧٧ يتكون من اجنحة الاستقبال فى الدور الأرضى واجنحة النوم فى الدور الأول مع ملحق خاص للوالد والوالدة ... ويظهر فى التصميم التدرج فى احجام الافنية الداخلية سواء منها ما يحتوى على حمام السباحة او مايرتبط باجنحة المعيشة او ما يرتبط باجنحة الخدمة . وفى ذلك تاكيدا لاتجاه الحياة الى الداخل تعبيرا عن البيئة الطبيعية والاجتماعية السائدة .... هذا بالاضافة الى التعبير المعمارى للعمارة المحلية فى مدينة الرياض وهنا يظهر الاستمرار الحضارى فى العمارةالمعاصرة مع مواجهة كل المتطلبات المعيشية المتجددة واستعمال احدث الاساليب فى طرق الانشاء والاستعمالات لمواد البناء مع التجهيزات المعمارية الحديثة .

ويعطى المشروع اهمية خاصة بالمدخل وموقف السيارة تحت غطاء لحماية الداخل من الحرارة الشديدة وهذه اضافة لمتطلبات العصر تدخل فى التكوين المعمارى المكونة للمشروع .

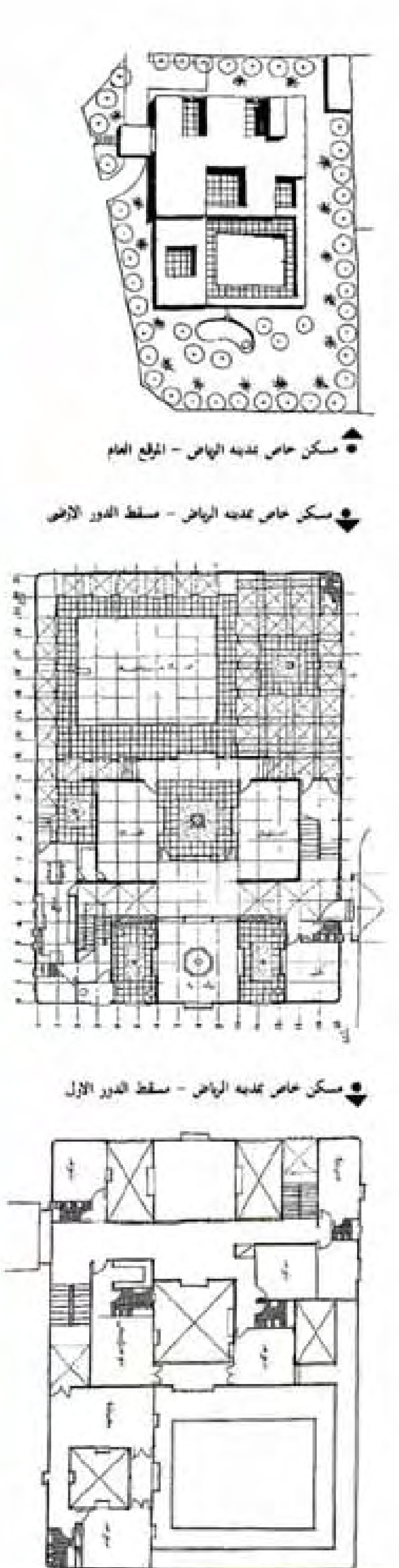


الواجهة الأمامية لمسكن شيخ الأرض بالرياض .



مسكن شيخ الأرض بالرياض – مجموعة الأقبية





مسكن خاص بمدينة الرياض – الموقع العام

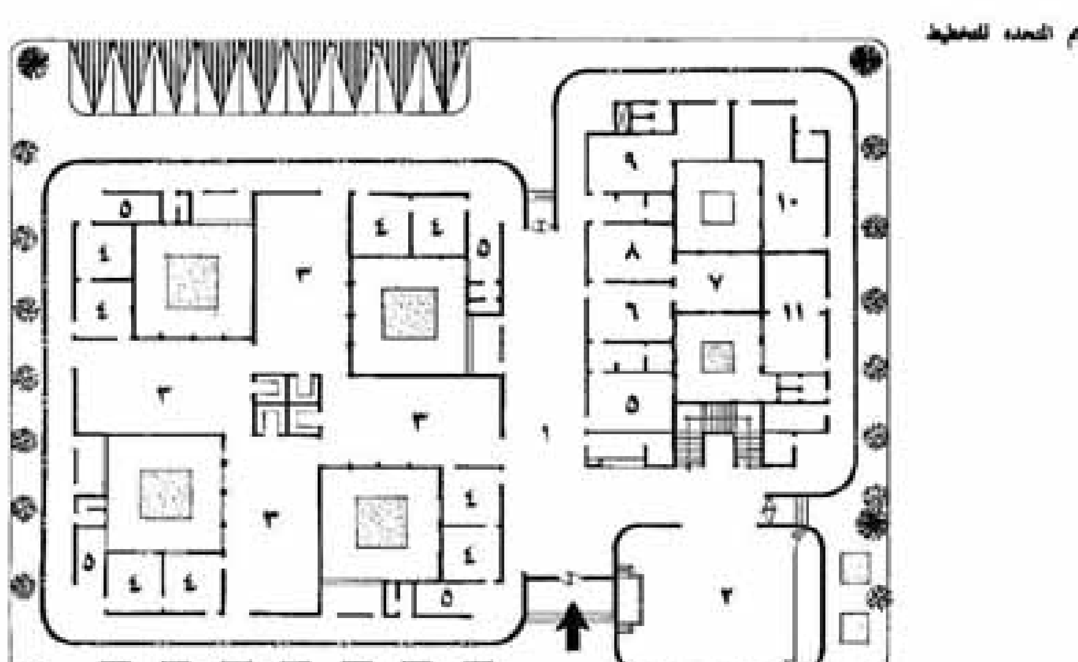
مسكن خاص بمدينة الرياض – مسقط الدور الأرضي

مسكن خاص بمدينة الرياض – مسقط الدور الأول

المثل الخامس:

مبنى إدارى بوزارة الشئون البلدية والقروية بالرياض

يمثل هذا المشروع محاولة جديدة لمواجهة متطلبات جديدة بعيده عن الاستعمال السكنى . والمبنى عبارة ملحق بوزارة الشئون البلدية والقروية بمدينة الرياض . صمم ليستوعب خبراء الامم المتحدة والمناظرين لهم فى مشروع التخطيط العمرانى بالمملكة .
وينقسم المشروع الى ثلاثة اجزاء متباينة الحجم اكبرها يضم مجموعة صالات الرسم الاربعة مع غرف الخبراء والنظراء والسكرتارية والخدمات الخاصة بهم وتطل جميعها على اربعة افنية داخلية ، والجزء الثانى يضم غرف مدير المشروع والادارة والمحاسبة والسكرتارية الخاصة والمطبعة والارشيف وهى تطل على فنائين داخليين ، والجزء الثالث يتمثل فى قاعة المحاضرات .
والمبنى مصمم بحيث تحيطه الطرقات الموصلة الى الاجزاء المختلفة . والطرقات بهذه الصورة تعتبر حاجزا حراريا حول المبنى وهى تتصل من مكان لاخر بالافنية الداخلية للمبنى وذلك لاحكام حركة الهواء فى هذا الحزام الخارجى .



● المسقط الافقى لمبنى مشروع الامم المتحده للتخطيط العمرانى – بالرياض

١ – صالة المدخل
٢ – محاضرات
٣ – صالة رسم
٤ – خبير
٥ – سكرتير
٦ – المدير
٧ – اجتماعات
٨ – المساعد
٩ – ادارة
١٠ – حسابات
١١ – مطبعة

والمبنى منشأ بهيكل خرسانى مع استعمال مادة الحجر المحلى فى الحوائط الخارجية التى تحمل فتحات صغيرة الاضاءة على شكل مثلثات مردده بذلك فتحات العمارة المحلية وذلك بهدف – الربط التشكيلى بالعمارة المعاصرة . كما انتقلت هذه المثلثات فى شكل مجسم على الدروات الخارجية والداخلية للمبنى تؤكدة هذا الربط التشكيلى المرتبط بالبيئة الحضارية المحلية .
ويلاحظ ان التصميم قد عنى بليونة اركان المبنى من الداخل والخارج وبادخال الابواب الخارجية الى الداخل لاعطاء قليلا من التمهيد المناخى للداخلية فى المبنى مع تدريج الاحساس بوهج الضوء الخارجى عند الانتقال اليه من الداخل ... وهكذا تتجمع هذه الجوانب لتؤكد امكانية الاستمرارية الحضارية فى العمارة المعاصرة .



● المحيط الخارجى لمبنى مشروع الامم المتحده بالرياض ◀



● العمارة النجديه فى مبنى مشروع الأمم المتحدة بالرياض ◀

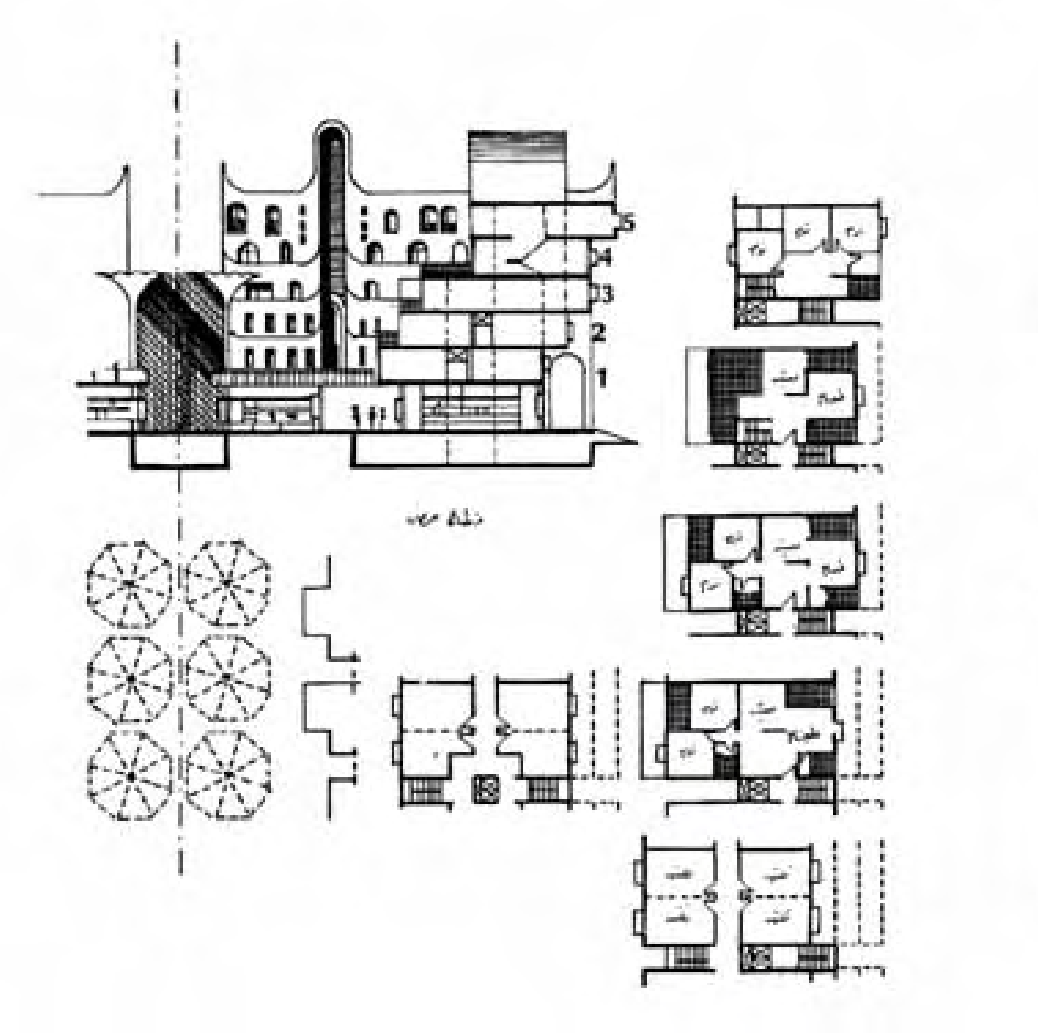
المثال السادس
مشروع لمبنى إداري تجاري سكني بالرياض

يحاول تصميم هذا المشروع استيعاب النوعيات المختلفة من الاستعمالات في مبنى واحد يعبر عن تأصيل العمارة العربية المعاصرة . وموقع المشروع على شارع رئيسى بالمدينة على مساحة حوالى ٣٥٠٠م ٢ . وقد صمم على فناء داخلى كبير تطل عليه الواحدات السكنية فى اربعة ادوار متدرجة الى الخارج واسفلها دورين للمكاتب الادارية ثم دورين للمحلات التجارية ، وفى الداخل يوجد شارع مغطى بمايشبه الاشجار من الخرسانة المسلحة توفر الظلال للشارع التجارى المحلى وبعض اجزاء الساحة المعلقة والمستعملة كمتنفس لاطفال الواحدات السكنية وعليها المسجد الصغير ايضا .

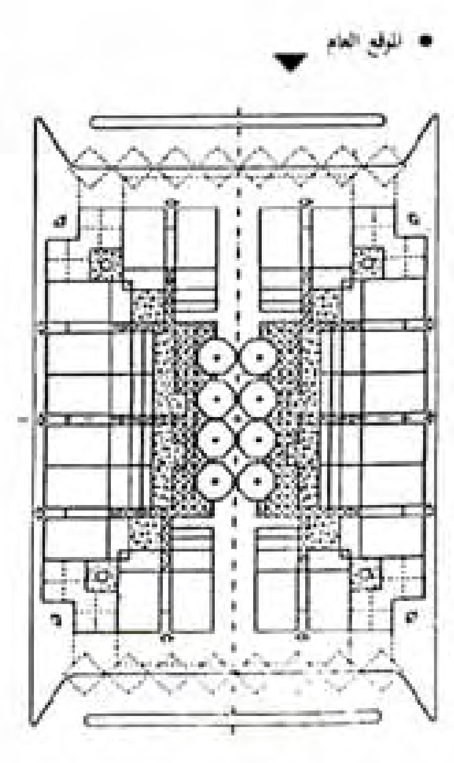
وقد روعى فى التصميم توفير الاحجام المختلفة من الوحدات السكنية لتلائم الاحجام المختلفة من الأسر المنتفعة بهذا ، كما روعى فى التصميم ايضا المرونة فى للاستعمال . والتصميم يعتمد على الخرسانة المسلحة السابقة التجهيز فى الانشاء كأحدث الاساليب فى البناء وذلك بخلاف التجهيزات المعمارية المعاصرة .

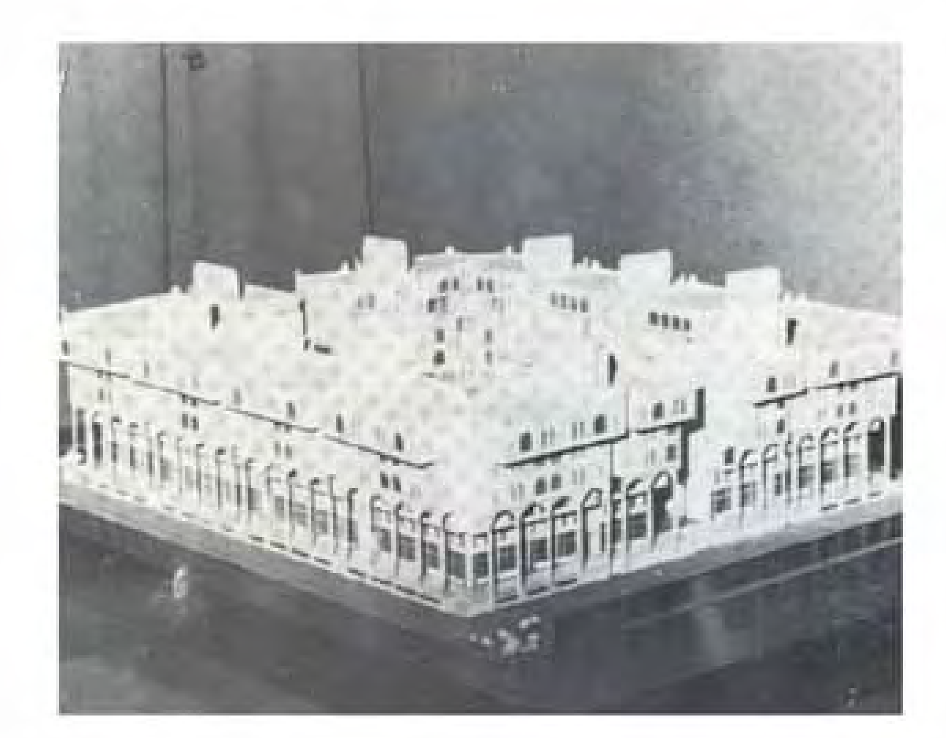
والمبنى فى صورته الأولية التى اعدت عام ١٩٧٦ قد لا يتوائم تماما مع البيئة العمرانية المحلية وان كان يعالج بعض الجوانب المناخية والاجتماعية السائدة . الا انه كان بداية لمحاولات اخرى فى نفس البيئة الامر الذى يؤكد ضرورة استمرار المحاولة والتقويم حتى تتبلور الصيغة المناسبة للعمارة المحلية المعاصرة بل وضرورة العرض والنشر مع النقد الفنى الذى هو طريق التطوير .

● المساقط الافقية لوحدة معمارية .. المركز الاداري التجاري السكني بمدينة الرياض



● الموقع العام



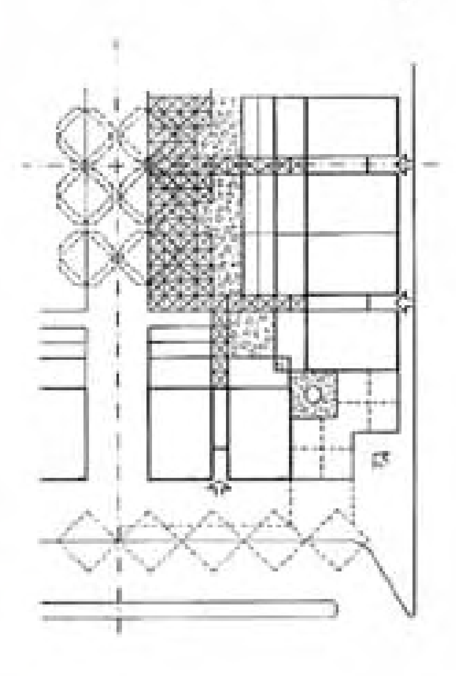


• نموذج للمركز التجارى الادارى السكنى بالرياض ◄



• الفناء الداخلى للمركز التجارى الادارى السكنى بالرياض ◄

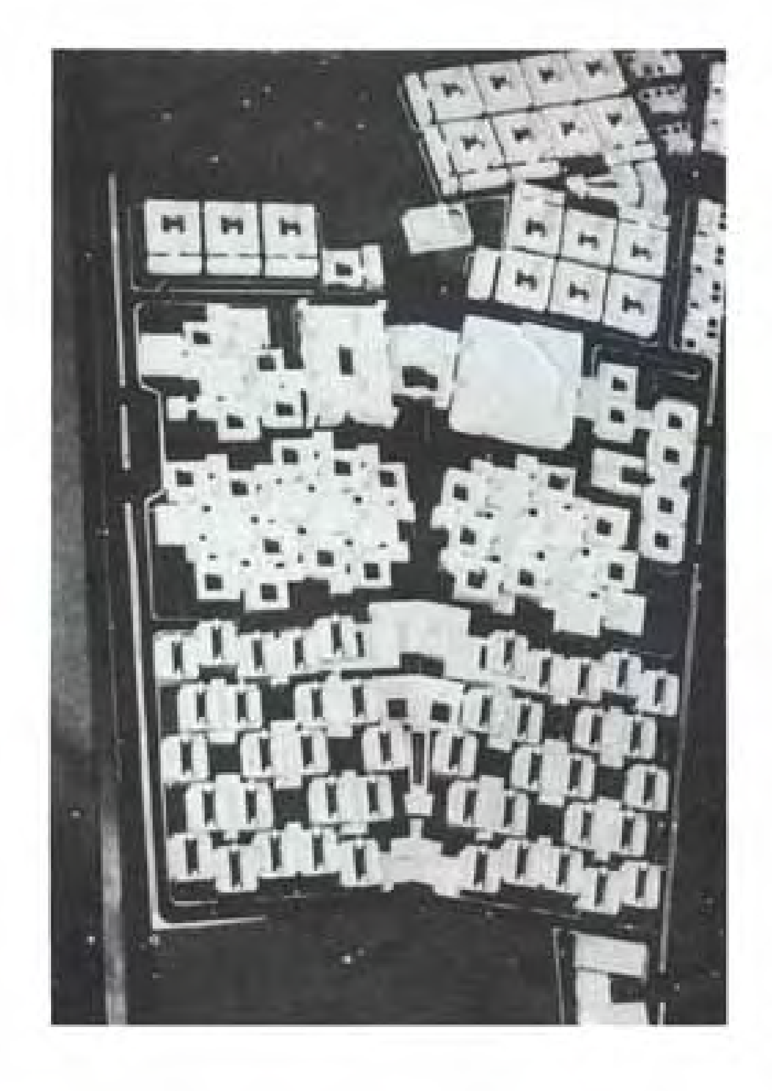
• المركز الادارى/ السكنى والتجارى بالرياض ▼



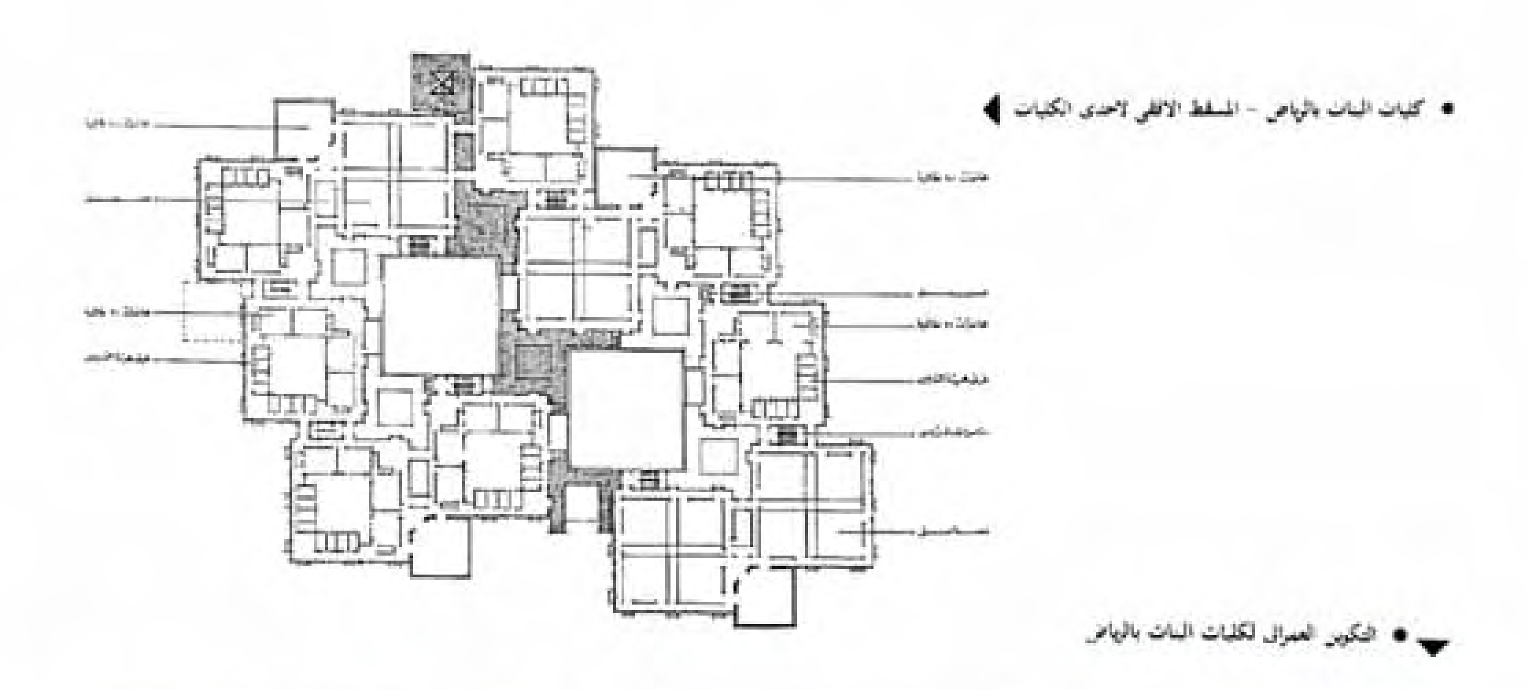
المثل السابع
مشروع لجامعة البنات بالرياض

قدم هذا المشروع فى عرض خاص اعد عام ١٩٨١ لتصميم هذه الجامعة مع مكتب « موصلى شاكر منديلى » بالرياض . وكان فرصة عملية لتطويع النظريات المعمارية والتخطيطية لتأصيل القيم الحضارية فى العمارة الاسلامية المعاصرة فى عديد من العناصر مثل مبانى اسكان الطالبات ومبانى اسكان هيئة التدريس والعاملين ومبانى الكليات والمبانى العامة مثل المكتبة وقاعة الاحتفالات والمطعم والمسجد ومايتبع ذلك من مبانى للخدمات .
والتصميم من الناحية التخطيطية يحاول ان يؤكد العضوية فى النمو على مدى المراحل المختلفة للمشروع . ومن الناحية المعمارية يحاول أن يعكس النمط العمرانى المحلى لمدينة الرياض فى المساقط الافقية والقطاعات والواجهات مع استعمال احدث الاساليب فى البناء والتشييد وهو بذلك يحاول ان يتفاعل مع الخصائص البيئية والأجتماعية السائدة والتقدم العلمى فى صناعة البناء .

والمشروع صمم ليستوعب ١٢٠٠٠ طالبه على مدى عشرة سنوات روعي فيه المرونة فى التخطيط والتصميم مع الاكتفاء الذاتى من الخدمات الادارية والصحية والتجارية والادارية والتعلمية كمدينة جامعية . كما يوفر الخصوصية الكاملة للمجتمع الاسلامى الذى يعيش فيه .. وهذه احدى الخصائص الاساسية التى تؤثر على العمارة الاسلامية . وهنا يصبح التعبير عن العمارة الاسلامية تعبيرا واقعيا لارتباط التخطيط والتصميم بالمتطلبات الاساسية لمجتمع الاسلامى .



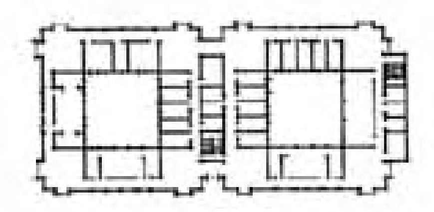
• مشروع لكليات البنات بالرياض



• كليات البنات بالرياض - المسقط الأفقي لاحدى الكليات

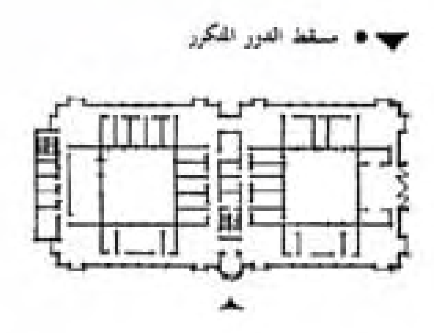
• التكوين العمراني لكليات البنات بالرياض

• مسقط الدور الأرضى



• الطابع المعماري لمشروع كليات البنات بالرياض

• مسقط الدور المكرر



المثل الثامن
مجمع سكنى تجارى إدارى بمدينة جدة

محاولة جادة لتاصيل القيم الحضارية فى العمارة المحلية لمدينة جده عندما حانت الفرصة لمعالجة مشروعات عمرانية محددة على مواقع وبرامج محدده – هذا المثل يوضح اسلوب معالجة تطوير المناطق القديمة فى وسط المدينة حيث تزداد الكثافات البنائية وتختلط الاستعمالات ... ويرتبط القديم بالحديث ارتباطا عضويا فى قلب المدينة وهذه هى المحاولة الأولى فى هذا الاتجاه وقد تطلبت دراسات طويلة وعميقة بهدف الوصول الى المفردات المعمارية المحلية المعاصره ... سواء فى تصميم المبانى السكنية الادارية التجارية أو مدرسة الحضانة أو المسجد الصغير وكلها تتجمع فى مشروع واحد .. لوزارة الحج والأوقاف فى منطقة باب مكه فى وسط مدينة جده بالمملكة العربية السعودية . وقد تم بالتعاون مع المكتب المحلى للمهندس هانى زهران بجده .

ويتكون الدور الأرضى من المحلات التجارية والمعارض تلتف حول فنائين يضم أكبرهما مدرسة للحضانة ويلتقيان عند مسجد المجموعة ويعلو دور المتاجر والمعارض دور للمكاتب لها مداخلها الخاصة المنفصله عن المداخل بالادوار السكنية التى يتراوح ارتفاعها بين ثلاثة وسبعة ادوار .. متدرجة الى اسفل فى اتجاه المسجد تأكيدا لكيانة فى التكوين المعمارى . كما تتدرج الى اعلى فى اتجاه الخارج .. مؤكده بذلك اتجاه الحياه الى الداخل حول الفنائين عازلة نفسها عن البيئة الخارجية حفاظا على الخصوصية والهدوء والسكينة فى منطقة وسط المدينة .

وتتكون الادوار السكنية من وحدات سكنيه يختلف حجمها وتصميمها فى المستوى الافقى لكل دور كما يختلف فى الاتجاه الرأسى للادوار .. موفرة بذلك انماط مختلفة من الوحدات السكنية الصغيرة فى الأدوار السفلى والمتوسطه والكبيرة والفيلات فى الأدوار العليا وتشترك جميعها فى مبدأ واحد وهو وجود فناء داخلى مفتوح الى أعلى لكل وحدة سكنية موفرا بذلك الخصوصية للعائلة المسلمه .

ويظهر فى التكوين المعمارى مدى الارتباط الوثيق بين الماضى والحاضر تأكيدا للاستمرارية الحضارية فى بناء المدينة الاسلامية كما يظهر فى التصميم وجود الوحدة البنائية مع الاختلاف فى التكوين .. كظاهرة من مظاهر العمارة المحلية . وهو مايتلائم مع طرق وأساليب البناء الحديث . كما يظهر من التكوين المعمارى مدى الارتباط العضوى بين الكتلة السكنية الادارية التجارية والمسجد ومايتضمنه من مدرسة لتحفيظ القرآن وذلك تأكيدا لمبدأ الالتحام البنائى بين المسجد والمجموعة السكنية تعبيرا عن الالتحام الروحى والدينى بينه وبين المجتمع .

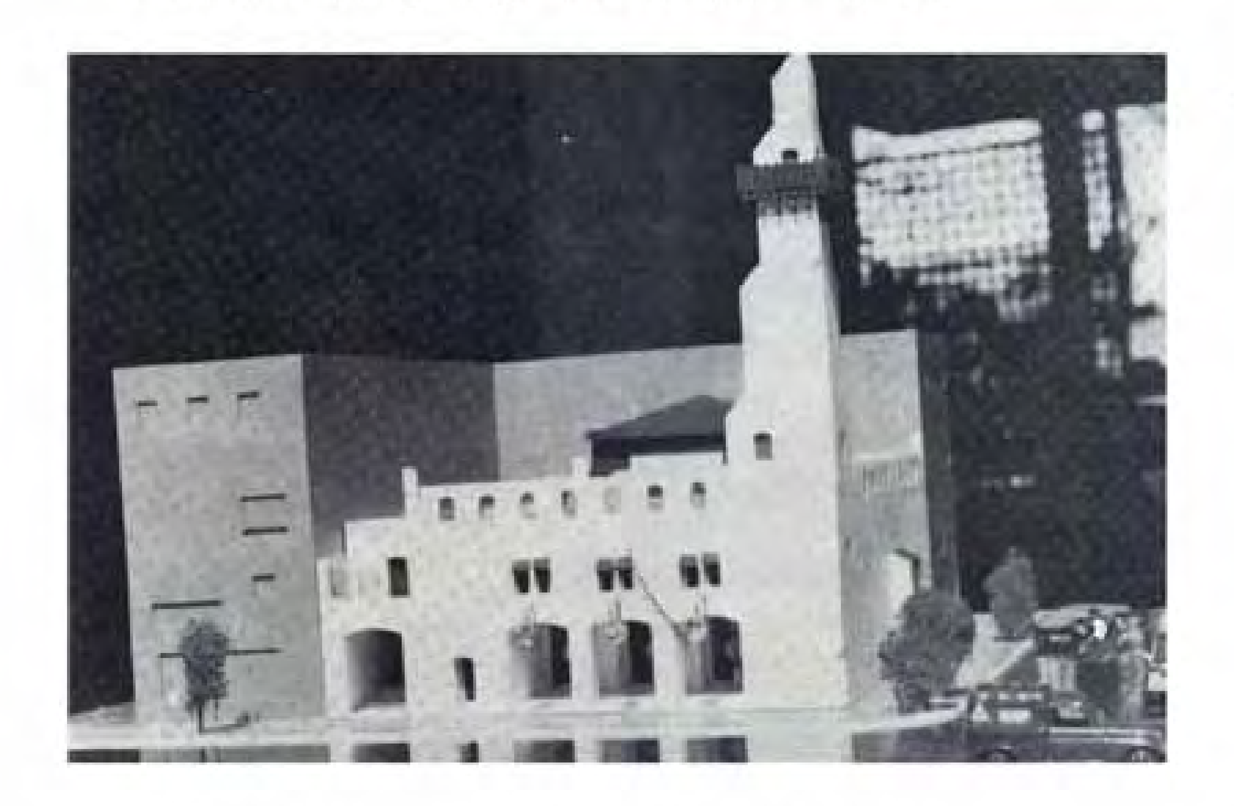
● مجمع وزاره الحج والأوقاف بجده



المثل التاسع

مسجد صغير في مدينة جدة

بعد دراسة متعمقة للمقومات المعمارية للبناء المحلي في مدينة جده ومراجعة ماتم بناؤه فيها من مساجد مختلفة الانماط التي تعكس أصول مصادرها المعمارية من الدول المحيطة .. أمكن التوصل الى النمط المعماري المحلي للمسجد الصغير الذي يتبرع باقامته كثير من الخيرين في المدينه . والمسجد يتكون من العناصر الاساسية للمدخل والصحن ومكان الوضوء ومكان لصلاة السيدات ومسكن للمؤذن .. مع التشكيل المعماري البسيط الذي يعبر عن السمو والنقاء والطهارة لبيت من بيوت الله .. وتعطي الملامح المعمارية للمسجد تعبيرا عن القيم المعمارية لمدينة جده سواء في التكوين العام للكتلة أو في انماط المداخل والفتحات .. أو في استعمال مادة الخشب في بعض العناصر المعمارية أو في الامتداد الرأسي للمأذن كجزء من جسم المسجد وليست مضافة اليه . والتصميم الداخلي يراعي تعاليم الدين في عدم وجود الزخارف والالوان أو وجود المحراب التقليدي أو المنبر الذي يستقطع صفا من الصفوف الامامية للصلاة .



● مسجد صغير بجده

المثل العاشر

مركز تجاري وصالات للأفراح بجدة

يعتبر هذا المبنى الأول من نوعه في مدينة جده .. فالمركز التجاري مخصص للسيدات فقط وكذلك قاعات الافراح .. ولذلك فقد راعى التصميم احكام الحجاب على السيدات عند دخولهم وخروجهم عن طريق ممر خلفي للسيارات يصل الى المدخل الرئيسي للمبنى .. بعيدا عن الشوارع الثلاثة المحيط بالموقع .. ويظهر هذا الحجاب ايضا في تصور الفتحات الخارجية على نوافذ العرض والفتحات الصغيرة مع اتجاه الفتحات الرئيسية الى الداخل على فناء كبير يستعمل لحضانة الاطفال أثناء انشغال الامهات في التحرك في ممرات المركز التجاري .

وتضم الصالة الرئيسي المتصلة بالمدخل المختفي من الممر الخلفي سلمين رئيسين يصلان الى قاعة العرس حيث يتنظم المهرجان التقليدي لمراسم الزواج .. سواء في اجتماع السيدات أو في انتقالهم الى صالة الطعام .. وترتبط قاعة العرس بالعناصر المكمله مثل مكان لكبار السن من السيدات أو مكان للمربيات والاطفال الرضع أو غير ذلك من العناصر .

وهكذا فان تأصيل المعماري المحلية في أي بيئة لايتعارض مع اختلاف الوظيفة وأن العمارة في كل مكان هي تعبير عضوي عن مقوماته البيئية والحضارية .. فالعمارة الاصيلة كالنبات الذي ينمو في البيئة المناسبه . وهكذا ترتبط النظرية بالواقع في كل مايقدمه الكتاب من أمثلة معمارية وتخطيطية معاصره .



▲● المجمع السكنى الادارى التجارى لوزارة الحج والأوقاف

▼● المركز التجارى وصالات الافراح



المثل الحادى عشر

مبنى مقر الأمم المتحدة بالرياض

يعتبر هذا المبنى المثل الثالث الذى صممه المؤلف مع مكتب التصميمات البيئية بالرياض لتأصيل القيام الحضارية للعمارة المحلية المعاصره فى المنطقة الوسطى والمبنى مخصص لمكتب الممثل المقيم للامم المتحدة بالمملكة العربية السعودية والادارات الملحقة به وأعتمد التصميم على توجيه الغرف نحو الفناء الداخلى بحيث تصل بينها طرقات على المحيط الخارجى لامبنى عازلة للصوت والحرارة .. وبهذا المدخل للتصميم ظهر التشكيل الخارجى معبرا عن متطلبات البيئة المحلية وتصل الاضاءة الطبيعية للطرقات الخارجية عن طريق فتحات مثلثة صغيرة فى وحدات مصنعة ترتبط ببعض التشكيلات المعمارية المحلية والمبنى مكسو بالرخام الأبيض مضيفا ايضا عاملا عاكسا لحرارة الشمس حتى تخف الاحمال على أى أجهزة تكييف قد تستعمل فى المبنى .. وأن كان الجو الداخلى فى هذا التصميم لا يتطلب التكييف الا فى فترات قصيرة على مدى السنه .

• المدخل الرئيسى لمبنى مقر الأمم المتحدة بالرياض (تصميم المؤلف مع مكتب البيئة .





• مبنى مقر الأمم المتحدة بالرياض المداخل الجانبية

• مبنى مقر الأمم المتحدة بالرياض نموذج للعمارة التجديدية المعاصرة



الخلاصـــة :

أن تأصيل القيم الحضارية فى بناء المدن الاسلامية أمر حتمى للبناء الحضارى للمجتمع .. أن الالتزام بالسلوك الاسلامى فى الحياة أساس للبناء العمرانى فى المدن .. أن النظرية التخطيطية والمعمارية لابد وأن تعكس المقومات التخطيطية والخصائص المعمارية السـائده .. وبهذا يكون الكتاب قد حقق هدفا اساسيا من أهدافه وهو نقل النظرية الى الواقع من خلال المخططات والتصميمات التى وضعها المؤلف سواء فى مبانى تم بناؤها أو هى رهن التنفيذ .. وهكذا تنقل الكلمة الى القلم الى لوحة الرسم ثم الى الواقع .. وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .. صدق الله العظيم .

المراجـــع :

هناك العديد من المراجع فى التخطيط والعمارة الاسلامية تضيق بها صفحات هذا الكتاب فهناك قائمة مبوبة بكل المطبوعات التى صدرت عن العمارة الاسلامية اعدتها جامعة طوكيو . وهناك عدد قليل من المراجع العربية التى تضم معظمها الجوانب الاثرية والتاريخية مع قليل من البحوث التى تعرضت الى تأصيل الحضارية فى التخطيط والعمارة العربية المعاصرة وهناك عدد كبير من المؤلفات الأجنبية التى تضم دراسات دقيقة فى العمارة والفن الاسلامى لابد من الاشارة اليها .

ونعرض هنا لبعض المراجع الحديثة التى صدرت فى هذا المجال .

- ابحاث الندوة العالمية عن العمارة الاسلامية والتخطيط – جامعة الملك فيصل – الدمام المملكة العربية السعودية – يناير ١٩٨٠
- المدينة والمستقبل جدة
مؤتمر رؤساء البلديات فى موضوع مستقبل المدينة ومدينة المستقبل – ميلانو مارس – ١٩٨٠ .
- خصائص العمارة الاسلامية فى الجزيرة العربية وأثرها فى تخطيط مدينة جده القديمة والحديثة .
أمانة جدة ادارة الابحاث – ١٩٨٠
- جده والمعوقين :
مدينة المودة والرحمة الاسلامية – بحث مقدم الى : مؤتمر رؤساء البلديات الكبرى – تورينو – مارس ١٩٨١ .
- السياسة المتبعه فى صيانة مدينة تونس
مدينة تونس – مايو ١٩٧٨ – بلدية تونس – ندوة المدينة العربية ١٩٨١
- مدينة ينبع الصناعية – الخطوط والاساليب التى يمكن تطبيقها للحفاظ على التراث الحضارى الاسلامى – ندوة المدينة العربية خصائصها وتراثها الاسلامى – المدينة المنورة ١٩٨١ .
- بحث مجموعة الخبراء مع المكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية عن احياء قاهرة العصور الوسطى مقدم الى الندوة العالمية لليونسكو – القاهرة – ديسمبر ١٩٨٠ .
- العمارة العربية فى مصر الاسلامية
للدكتور فريد شافعى – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهره ١٩٧٠ .

RECENT REFERENCES:

- Earthly Paradise. Garden and Courtyard in Islam by «Jonas Lehrman» Thames and Hudson LONDON 1976.
- Architecture of the Islamic World. Its history and social meaning. Edited by George Michell. Published by Thames and Hudson-1976.
- Islamic Patterns. An analytical and cosmological approach-Edited by Keith Critchlow. Published by Thames and Hudson 1976.
- Art of Islam. Language and meaning. Edited by Titus Burckhardt. Published by World of Islam Festival Trust 1976. Publishing company LTD.
- The Spread of Islam. Edited by Michell Rogers Published by Elsevier Phaidon.
- City of San'a. Edited by Jones Kirkman Published by World of Islam Festival trust 1976.
- The Formation of Islamic Art by Grabar, 01 eg-Yale University Press-1973.
- Islamic Architecture By Hoag, John D. New York-Abrams 1977.
- The Aga Khan Award for Architecture, Proceedings Seminar One: Toward an Architecture in the Spirit of Islam By Holod Renata Philadelphia-1978.
- The World of Islam. Faith, People, Culture, By Lewis, Bernard Thames and Hudson, London 1976.
- Islamic Architecture and their Works, By Mayer, L.A. Geneva-1956.
- From Madina to Metropolis By Brown L.E. Darwin Press-Princeton 1973.
- The Islamic City, by Hourani, A.H. and S.M. Stern. University of Penslvania Press-1970.
- Middle Eastern Cities by Lapidus, Ira. M. University of California Press-1969.
- Muslim Cities in the Later Middle Ages, by Hapidus, Ira. M. Cambridge, Mass. Harvard University Press-1967.
- Geometric Concepts in Islamic Art by El-Said, Issam and Ayse Parman, World of Islam Festival Publishing Co.,-1976.
- Islamic Art, An introduction. Edited by David James Published by Hamlyn London, New York.
- Islamic Cairo, Architecture Conservation and Urban Development of the Historical Center. Edited by Micheal Meinecke Published by Goethe Institute, German Institute of Archaeology-Cairo 1978.
- A Practical Guide to Islamic Monuments in Cairo. Edited by Richard B. Parker and Robin Sabin Published by American University in Cairo Press.
- Notes on Islamic Art, in its historical setting The Metropolitan Museum of Art, New York-1975.
- Notes on the Divine proportions in Islamic Architecture by A.A. Sultan, Process Architecture magazine-Tokio-May 1980.
- Traditional Components of the Architecture of Persia University of Maryland No., 2. April 1979.